مكتبة الاهرام
البحث العلمي

السياحة والسكان

المجلد الثاني



السياحة والسكان

المجلد الثانى

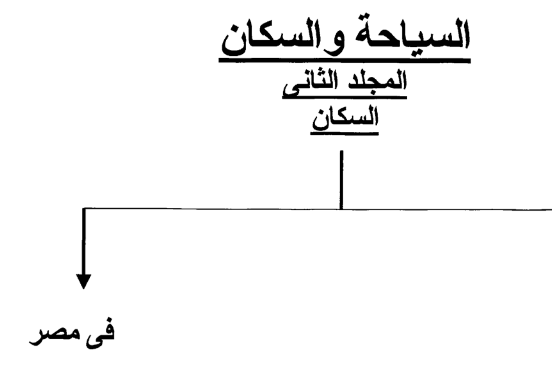
إعــــــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

السياحة والسكان

المجلد الثانى

السكان



السكان

عـــــام

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
حول السكان والتنمية: مقدمة نظرية	نادية فرح	"كتاب" السكان والتنمية	–	١٩٩٤	٨٨
المشكلة السكانية	"كتاب" التربية البيئية من المخاطر	احمد حسين اللقانى	–	١٩٩٩	١٠٦

موضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
موضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــدر :	"كتاب: السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

حول السكان والتنمية : مقدمة نظرية

مقدمة

لم يزل الجدل قائما حول ماهية العلاقة بين السكان والتنمية ، وذلك على الرغم من مئات التقارير والمؤتمرات والدراسات التى قتلت الموضوع بحثا . وفى الحقيقة فإن كل من يعتقد أن النمو السكانى السريع فى دول العالم الثالث يعد أهم عائق للتنمية ، أو من يعتقد أن النمو السكانى دافع ومعجل للتنمية ، وكل من يرى أن الزيادة السكانية السريعة هى أهم أسباب الفقر واستمرار التخلف ، أو أن واقع الفقر والتخلف هو السبب الرئيسى للزيادة السكانية السريعة ، إنما يشير بطريقة أو أخرى إلى وجود علاقة بين السكان والتنمية ، بينما يختلف على سببية العلاقة .

ومن الواضح أن التقرير الحالى عن السكان والتنمية فى مصر لن يحسم مثل هذا الخلاف لكننا نستطيع القول بأنه بإمكاننا تطوير منظور عن مثل تلك العلاقة من خلال النظر الى النسق السكانى على أنه محصلة للنسق الاجتماعى ـ الاقتصادى القائم فى دول العالم الثالث وبالتالى فإنه من الأهمية بمكان ، دراسة العلاقات التى تربط بين النسق السكانى من جانب والنسق الاجتماعى-الاقتصادى .. ويمكن القول بأن النسق السكانى فى دول العالم الثالث إنما يعبر بصورة واضحة عن نمط من النمو اللامتكافىء المستشرى فى الدول النامية .. ولم تؤدى سياسات التنمية المتتالية إلا لزيادة الاختلال فى بنية التشكيلات الاجتماعية لدول العالم الثالث . وكان من أهم نتائج هذا الاختلال البنيوى ، تزايد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المجموعات السكانية ، مما أدى إلى الظواهر السكانية الحالية من زيادة سريعة فى النمو السكانى وتدنى الخصائص السكانية مما ينعكس بدوره على الإمكانيات التنموية .

وفى سبيل توضيح مفهومنا عن النسق السكانى فى إطار التنمية ، سنتناول فى هذا الجزء من البحث النقاط التالية :

أولا : الجدل النظرى حول علاقة السكان بالتنمية .

ثانيا: النسق السكانى والفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية فى إطار دول العالم الثالث .

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب: السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

أولا : الجدل النظرى القائم حول علاقة السكان بالتنمية

يدور الجدل التاريخى حول علاقة السكان بالتنمية بين انصار النظرية المالتوسية الحديثة وانصار منظور التنمية لعلاج مايسمى بالمشكلة السكانية. وفى العادة تختصر المشكلة السكانية فى كونها مشكلة نمو سكانى سريع .. على أن سببية العلاقة بين التزايد السكانى وواقع التخلف هو محل الجدل الأساسى بين أنصار المدرستين .

يرى انصار المدرسة المالتوسية الحديثة أن السبب الأساسى فى استمرار واقع التخلف ، إنما يعود الى التزايد السكانى السريع فإذا ماتزايد السكان بمعدل أسرع من معدل زيادة الموارد ، فان تلك الزيادة السكانية تؤدى الى إهدار ثمار التنمية الاقتصادية وافقار السكان أنفسهم . فالزيادة السكانية السريعة تؤدى الى زيادة الاستهلاك ، وبالتالى الى ضعف قدرات المجتمع الادخارية .. ويتسبب ضعف الإدخار فى ضعف الاستثمارات وضآلة تكوين رؤوس الأموال ، مما يودى فى النهاية الى ضعف الإنتاج ، واستمرار واقع الفقر والتخلف .. ويميل المالتوسيون الجدد الى الإعتقاد بأنه عند المستويات المنخفضة من النمو ، فإن حدوث أى إرتفاع طفيف فى الدخل يؤدى الى زيادة الخصوبة وليس الى تقليلها ، وبالتالى يعجل بزيادة النمو السكانى ، مما يحدث تآكلا فى الزيادات الدخلية ، وتدخل الدول الفقيرة من خلال تلك الميكانيزمات فى حلقة مفرغة من التخلف والفقر . ومن ثم ، فان اتباع منهج التنمية (عن طريق زيادة مستويات الدخول) لن يحقق الهدف المنشود ، الا وهو تخفيض معدلات النمو السكانى ، ولا تستطيع الدول الفقيرة التغلب على مصيدة التخلف تلك ، الا باتباع سياسات حازمة ، وذلك عن طريق تبنى حزمة من الإجراءات الطبية التى عرفت باسم سياسات تنظيم الأسرة .[1]

وتعتمد سياسات تنظيم الأسرة على التدخل الطبى لخفض مستويات الخصوبة ، المسئولة اساسا عن الزيادة السريعة فى النمو السكانى ، وذلك عن طريق نشر وسائل منع الحمل ، أو عن طريق تقنين سياسات تشجع على ممارسة الإجهاض واتاحته كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة . ويميل أصحاب هذا الرأى الى أن وسائل تنظيم الأسرة تلاقى نجاحا كبيرا ، اذا ما تبنت الدولة عملية الدعاية والإعلان ، لاقناع السيدات فى سن الحمل بتبنى تلك الأساليب ، وأن الإخفاق فى تطبيق سياسات تنظيم الأسرة إنما يعود بالأساس الى اخفاق الأجهزة المعنية

أما فى توفير وسائل تنظيم الأسرة أو فى الدعاية والاعلان والترغيب فى تلك الوسائل . [٢]

على أن هناك عدة انتقادات من الممكن توجيهها لأنصار النظرية المالتوسية الحديثة :

(١) إن الدراسات المتاحة [٣] سواء كانت دراسات مقارنة أو عبارة عن سلاسل زمنية ، تشير الى وجود علاقة ارتباطية (correlation) بين زيادة النمو السكانى ومستويات الفقر ... على أن وجود علاقة ارتباطية لا يوضح لنا سببية العلاقة . فالإرتباط بين مؤشرين لا يدل بطريقة أوتوماتيكية على أن الزيادة السكانية السريعة هى سبب التخلف أو استمرار الفقر ، وقد يكون العكس صحيحا أى أن التخلف فى حد ذاته هو المسبب للانفجار السكانى .

(٢) أن سياسات تنظيم الأسرة المقترحة هى جانب واحد من علاج مايسمى بالمشكلة السكانية ، وهو جانب العرض . فاتاحة وسائل تنظيم الأسرة والدعاية والاعلان لها ، لا تؤدى ميكانيكيا الى تبنى الأسر لتلك السياسات . ومن المهم فى مجال تنظيم الأسرة أن يكون هناك طلب فعال على تلك الوسائل حتى تحقق تلك السياسات الغرض منها .

(٣) والأهم من الإنتقادات السابقة ، أن انصار المدرسة المالتوسية الحديثة يحملون الفقراء مسئولية فقرهم . فمضمون النظرية فى الواقع يدل على أن الفقراء بزيادة نسلهم ، إنما يعمقون من حالة الفقر التى يعيشونها وأن على الفقراء أن يتخذوا من الوسائل مايخرجهم من دائرة الفقر التى تلفهم . وقد يكون هذا المنطق مريحا للنخب الحاكمة ، وقد يعفيهم من مسئولية تدنى المستويات المعيشية لأغلبية سكان العالم الثالث ، وأن كان لا يحل مشكلة التخلف والفقر بحد ذاته .

(٤) إن أنصار المدرسة المالتوسية الحديثة يدافعون بالتالى عن النظام الكائن، ويحاولون عن طريق وسائل تقنية ، أن يتلافوا بعض عيوب هذا النظام .. وفى الواقع فإن المعضلة السكانية فى العالم الثالث إنما هى جزء لا يتجزأ من معضلة التخلف وليست هى السبب لها .. وبالتالى فإن علاج مايسمى بالمشكلة السكانية لن يتم ابدا عن طريق بعض السياسات الجزئية ، بل يستدعى اعادة النظر فى الهياكل الاقتصادية ـ والاجتماعية المسئولة عن التخلف واعادة هيكلتها بحيث تنطلق دول

العالم الثالث من إطار مشكلات التخلف الى مسار من التنمية الذاتية والمستمرة .

إن تصور النظرية المالتوسية الحديثة فى علاج مايسمى بالمشكلة السكانية فى اطار التنمية قد استدعى من ناحية أخرى ، ظهور مدرسة فكرية مضادة ، نستطيع أن نطلق عليها الإتجاه التنموى لعلاج المشكلة السكانية .

لايختلف أصحاب الاتجاه التنموى مع انصار النظرية المالتوسية فى وجود علاقة بين النمو السكانى السريع ومستويات التنمية . الا أن أصحاب الاتجاه التنموى يعكسون سببية العلاقة . فبينما يرى المالتوسيون الجدد أن النمو السكانى السريع هو المسبب للتخلف ، يرى أصحاب الاتجاه التنموى أن التخلف هو السبب فى ظهور المشكلة السكانية أى يعتقد أصحاب الاتجاه التنموى أن الزيادة السكانية السريعة فى العالم الثالث هى نتاج وليست سببا للفقر (٤) . ويدلل أصحاب الاتجاه التنموى على مقولتهم من خلال استقراء واقع التجربة الأوربية فى خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين . فمع انتشار التصنيع ، وارتفاع مستويات الدخول ، انخفضت مستويات الخصوبة تلقائيا وبدون الإستعانة بأساليب تنظيم الأسرة الحديثة .. وتربط مدرسة " التحول الديموجرافى " بين ارتفاع مستويات الدخول وانخفاض مستويات النمو السكانى بطريقة مباشرة .. وبالتالى لا ينتظر أصحاب تلك المدرسة نجاحا كبيرا من سياسات تنظيم الأسرة ، اذا لم يسبقها نمو اقتصادى يؤدى الى ارتفاع مستويات الدخول الى الدرجة التى تحفز الأسر على تبنى تلك السياسات عن اختيار وطواعية (٥) .

وعلى الرغم من أن أصحاب المدخل التنموى لعلاج مايسمى بالمشكلة السكانية يستندون فى دعواهم على عشرات الدراسات الكمية التى تبرهن على وجود علاقة سالبة بين مستوى الدخل (مقاسا عادة بمؤشر مستوى الدخل الفردى) ومعدلات النمو السكانى ، فان النظرة المدققة لبيانات العالم الثالث تظهر بوضوح ضعف العلاقة بين مستوى الدخل الفردى ومعدلات الخصوبة (المسئولة أساسا عن النمو السكانى السريع) . فبالرغم من وجود علاقة عامة على مستوى البيانات الكلية لدول العالم الثالث بين مستوى الخصوبة ومستوى الدخل الفردى ، الا أن هناك تفاوتات كبيرة فى العلاقة بين مستوى الدخل والخصوبة والدليل على ذلك أن بعض دول العالم الثالث قد نجحت فى الحد من الزيادة السكانية السريعة عند

مستويات دخل أقل بكثير من مستويات الدخل السائدة فى دول أخرى [٦] .

ولقد ذهب بعض المحللين الى أن الأخذ بمعيار متوسط الدخل الفردى كمؤشر للتنمية ، إنما هو معيار خاطىء . فعلى الرغم من أن دول العالم الثالث قد انجزت معدلات تنمية أعلى بكثير من مثيلاتها فى العالم المتقدم فى غضون الثلاثين سنة الأخيرة ، الا أن الدراسات الأمبيريقية قد أظهرت ميل توزيع الدخل الى التدهور فى معظم تلك الدول .. وبالتالى لم تنتشر منافع التنمية بين الطبقات الفقيرة من السكان ، وإنما استأثرت الطبقات الأعلى دخلا بجملة منافع التنمية [٧] وعلى أساس تلك الأبحاث ، عنى البعض بدراسة تأثيرات توزيع الدخل على معدلات النمو السكانى ، وذهبت تلك الدراسات الى أن مؤشر الدخل الفردى لا يعتد به فى مقياس مستوى الرفاهية الحقيقية للطبقات الفقيرة ، وبالتالى يجب التركيز على نمط توزيع الدخل .. هذا ولقد أظهرت الأبحاث أن الدول التى تتمتع بنمط توزيع دخلى أكثر اعتدالا ، تتميز بمستويات خصوبة أقل من الدول ذات الانماط الدخلية الأقل اعتدالا . [٨]

الا أننا لاحظنا أنه على الرغم من وجود تأثير لانماط التوزيع الدخلية على مستويات الخصوبة ، وبالتالى النمو السكانى ، وجدنا أن هذا التأثير يتضاعف عدة مرات عند مستويات التصنيع الأعلى[٩] وتدلنا تلك النتيجة على حقيقة هامة وهى ارتباط الانماط السكانية بالأنماط الإنتاجية السائدة فى مجتمع ما .. واذا ما نظرنا الى النسق السكانى على أنه نسق فرعى من النسق الإجتماعى ـ الإقتصادى العام فعلينا تبيين العلاقات المتداخلة بين النمط السكانى والنمط الاجتماعى الاقتصادى .ومن أهم ما نلاحظه على الأنماط الانتاجية لدول العالم الثالث ، هو ظاهرة التشوه والنمو اللا متكافىء . فان محاولات التحديث ، سواء حدثت عن طريق الاستعمار الخارجى أو نتيجة لتوجهات تنموية داخلية قد أدت الى تحوير فى العلاقات الإنتاجية التقليدية دون أن تطيح بها تماما . وبالتالى تتميز الأنماط الانتاجية لدول العالم الثالث بالظواهر التالية :

١) تعايش وتداخل الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية .

٢) نمط من النمو المشوه ، حيث أدت تجارب التحديث الى نشوء قطاع انتاجى حديث صغير نسبيا وغير مرتبط ببقية القطاعات الاقتصادية ، خاصة القطاعات التقليدية.

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب: السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

ويعد هذا النمط المشوه واللا متكافىء للنمو فى دول العالم الثالث السبب الرئيسى لظهور فوارق اقتصادية ـ اجتماعية بين الطبقات والقوى الاجتماعية .. ولا يمكن اختزال الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية فى مؤشرات بعينها مثل مؤشر متوسط الدخل أو حتى نمط توزيع الدخل .. فالفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية فى العالم الثالث فوارق ناتجة عن الهيكل الاقتصادى ـ الاجتماعى أى أنها فوارق هيكلية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية . وبالتالى يجب علينا أن ندرس أثر الفوارق الهيكلية على الأنماط السكانية فى العالم الثالث لتبين الخصائص والسمات السكانية المصاحبة لظاهرة التخلف .

ثانيا : النسق السكانى والفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية فى العالم الثالث

نستطيع أن نميز بين نوعين من الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية : الفوارق الهيكلية ، والفوارق التوزيعية . وتعرف الفوارق الهيكلية على أنها فوارق اجتماعية نابعة من خصائص النظام الاقتصادى ـ الاجتماعى القائم . أما مفهوم الفوارق التوزيعية ، فينصرف الى عملية توزيع العوائد الاقتصادية ـ الاجتماعية بين القوى الأجتماعية المختلفة وذلك دون الالتفات الى خصائص النظام الإقتصادى ـ الإجتماعى الذى يفرز بادىء ذى بدء توزيعا معينا للعوائد الاقتصادية ـ الاجتماعية ، الذى يتناسب مع خصائصه . أى بينما تتحدد الفوارق الهيكلية حسب الخصائص الاقتصادية لنمط إنتاجى معين ، تتوقف الفوارق التوزيعية على علاقات القوة القائمة فى مجتمع ما.(††s(Power-Relation†(١٠)

ولتبسيط هذا المفهوم ، نستطيع أن نضرب مثالا لمجتمع رأسمالى متقدم .. ففى المجتمع الرأسمالى ، تتحدد الفوارق الهيكلية بين القوى الاجتماعية ، من حيث مكان الأفراد من علاقات الإنتاج الرأسمالية فى هيراركية معينة لتوزيع الدخل تعتمد على آليات السوق .. أى أن عوائد الإنتاج (ربح ، أجور ، ريع الخ ...) تتحدد حسب تفاعل الطلب على ، أو عرض كل ، عنصر من عناصر الإنتاج ، أى عناصر رأس المال ، العمل ، الأرض .. وفى تلك الحالة يمكن القول بأن الفوارق الدخلية النابعة من عمل آليات السوق الحر هى نوع من أنواع الفوارق الهيكلية التى يفرزها نمط الإنتاج الرأسمالى ـ الا أن توزيع الدخل الفعلى فى المجتمع بين عناصر الإنتاج (فى هذا المثال الرأسماليون ، العمال ، أصحاب الأرض والمواد الأولية)

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	–
المصـــــــدر :	"كتاب: السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

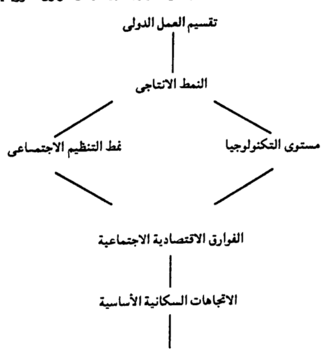
يختلف فى الواقع عن التوزيع الدخلى الأولى المترتب عن عمل آليات السوق . فنلاحظ مثلا فى كل الدول المتقدمة ، أن الدولة تتدخل لاعادة توزيع الدخل بين القوى الاجتماعية المختلفة . فتفرض الدولة الضرائب المتصاعدة على الدخول العليا فى المجتمع ، وتعيد توزيع حصيلة الضرائب (وهى اقتطاع من دخول الطبقات العليا) الى الطبقات الأفقر فى ... الاجتماعى عن طريق سياسات معينة مثل سياسات الدعم فى مجالات الغذاء ، أو صرف مرتبات للمتعطلين ، أو صرف مرتبات لغير العاملين أصلا وهى تعرف فى الولايات المتحدة باسم مدفوعات الرفاهة (Welfare payments) ، أو فى دعم مجالات الصحة والتعليم الخ ... وتتوقف عملية اعادة توزيع الدخل تلك على القوة النسبية لكل فئة اجتماعية فى المجتمع الرأسمالى ، وعلى قدرة كل فئة اجتماعية فى الضغط على الدولة لتلبية مطالبها الاقتصادية والاجتماعية .. وبالتالى ، فان الفوارق الاقتصادية والاجتماعية النابعة عن ميكانيزمات إعادة توزيع الدخل عن طريق الدولة ، دون الالتفات الى التوزيع الأولى الذى تم عن طريق آليات السوق، تشكل الفوارق التوزيعية التى تعيد رسم خريطة توزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع [١١].

وفى النهاية ، تتحدد الخريطة الفعلية لتوزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع من هذا التفاعل بين الفوارق الهيكلية النابعة من خصائص الأنماط الإنتاجية السائدة والفوارق التوزيعية التى تعتمد على هيكل القوة السائدة (Power structure) ويرى لنسكى (Lenski) أن توزيع المنافع فى مجتمع ما ، إنما يرتبط ارتباطا وثيقا بتوزيع النفوذ (Power distribution)، ويعرف لنسكى النفوذ الاجتماعى بالقدرة على التحكم فى العملية الانتاجية [١٢] . ومن الممكن القول بأن الفوارق الاقتصادية الاجتماعية ، وهى محصلة التفاعل بين الفوارق الهيكلية والفوارق التوزيعية ، انما تتجسد فى بعض المعايير الإجتماعية مثل التوزيع المهنى ، والفوارق الدخلية ، والتمايز السياسى . على أن هناك درجة كبيرة من الارتباط بين تلك الانساق الفرعية .. ففى أكثر المجتمعات ، ترتبط معايير الثروة الاقتصادية ومعايير النفوذ السياسى .

ولنا أن نتساءل عن ماهية العلاقة بين النسق السكانى ، وبين نسق الفوارق الاقتصادية -

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــدد :	-
المصـــدر :	"كتاب: السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـدور :	١٩٩٤

الاجتماعية (أى الشكل الذى يأخذه التفاعل بين الفوارق الهيكلية والفوارق التوزيعية) .؟



(النمو السكانى، التوزيع العمرى ، التوزيع الجغرافى ، الخصائص السكانية)

يتأثر النسق السكانى بطبيعة الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية القائمة بين المجتمعات المختلفة على المستوى العالمى ، وبين القوى الاجتماعية داخل المجتمع ذاته .. فعلى المستوى العالمى ، تنقسم المجتمعات القائمة الى مجتمعات متقدمة ومجتمعات تابعة .. ويتميز النسق السكانى للدول المتقدمة بنمو سكانى منخفض ناتج عن انخفاض كل من مستوى الخصوبة ومستوى الوفيات ، وتوزيع عمرى متناسق ، حيث لا يشكل الأطفال نسبة عالية من اجمالى السكان كماهو الحال فى المجتمعات النامية ، وبالتالى تقل معدلات الاعالة . كما تتميز تلك البلاد أيضا بارتفاع الخصائص السكانية من مستويات صحية وتعليمية الخ ... على العكس من ذلك ، نلاحظ أن النسق السكانى للمجتمعات النامية يعانى من نمو سكانى سريع ناتج فى

الموضوع الرئيسى : السكان	اسم كاتب المقال : نادية فرح
الموضوع الفرعى : عام	رقم العـــــدد : -
المصـــــدر : "كتاب: السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور : ١٩٩٤

الغالب من ارتفاع مستويات الخصوبة ، واتجاه مستويات الوفيات الى الأنخفاض السريع .. كما يتميز التوزيع العمرى للسكان فى العالم الثالث ، بأنه فى العادة توزيع عمرى فتى حيث يكون الأطفال حوالى من ٤٠٪ الى ٥٠٪ من مجموع السكان ، مما يؤدى الى ارتفاع معدلات الإعالة. وتتدنى فى العادة الخصائص السكانية فى العالم الثالث حيث تنتشر الأمية ، وينخفض مستوى التحصيل التعليمى ، وتنخفض المؤشرات الصحية وتقل إنتاجية القوى العاملة بالنسبة لإنتاجية القوى العاملة فى الدول المتقدمة [١٣] . ومن السهل تبين أن اختلاف خصائص النسق السكانى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، انما يرجع بصورة أساسية الى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين تلك الدول . فبينما تتمتع الدول المتقدمة بمستويات معيشية مرتفعة ، تعانى معظم الدول النامية من تدنى المستويات المعيشية . هذا ولقد أثبتت البحوث الأمبريقية ـ المقارنة ، الارتباط العالى بين مستويات الدخل والتصنيع والصحة والتعليم وعمالة المرأة الخ ... وبين الإتجاهات السكانية السائدة فى كل من الدول المتقدمةوالدول النامية [١٤] .

وتعود الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية الى نوعية تقسيم العمل الدولى، واختلاف الأنماط الإنتاجية على المستوى العالمي .. فلقد أدى تقسيم العمل الدولى القائم الى أن تتخصص الدول المتقدمة فى الأنشطة الاقتصادية الحديثة والأكثر ديناميكية .. ويقوم النشاط الأقتصادى فى تلك الدول فى إطار أنماط إنتاجية حديثة ، سواء كانت تلك الأنماط الإنتاجية رأسمالية أم اشتراكية .. أما فى الدول النامية ، فقد أدى تقسيم العمل الدولى الحالى ، الى تخصص تلك الدول فى الأنشطة الإنتاجية التقليدية (سواء فى مجالات الزراعة أو استخراج المواد الأولية أو فى المجال الصناعى الصغير نسبيا) . وتعتمد الدول النامية على عدة أنماط انتاجية متداخلة ، تتداخل فيها بعض الأنماط الإنتاجية الحديثة (سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية) وأنماط إنتاجية تقليدية (أو ماقبل ـ رأسمالية) ويؤدى هذا التداخل المعقد لعدة أنماط إنتاجية، فى دول العالم الثالث، الى نوع من هيكلة الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية ، داخل الدول النامية ، ويعتبر هذا الهيكل هو المسئول عن افراز هيكل سكانى مختلف من حيث السمات والخصائص عن النسق السكانى السائد فى الدول المتقدمة .

ضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
نوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	–
ـــــدر :	"كتاب: السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

وتتوقف سمات النمط الإنتاجي بدوره على مستوى التكنولوجيا القائم ونمط التنظيم الإجتماعى السائد .. فعلى حين ، تعتمد الأنماط الإنتاجية الحديثة على مستويات مرتفعة من التكنولوجيا والتى تعتمد على أساليب كثيفة رأس المال ، تعتمد الانماط الإنتاجية التقليدية على أساليب إنتاجية كثيفة العمل وبالتالى على مستويات أدنى من التكنولوجيا .. وتعتمد الإنماط الإنتاجية الحديثة القائمة على مستويات مرتفعة من التكنولوجيا على تنظيم اجتماعى، يعتبر فيه الفرد هو أساس العملية الإنتاجية والاجتماعية ، وبالتالى تقل الحاجة فى المجتمعات الحديثة الى قوة العمل البشرى كمدخل إنتاجى أساسى . ومن ثم ، تتشكل العلاقات الأسرية والاجتماعية على ذلك الأساس .. وعلى الرغم من أن الإنماط الإنتاجية الحديثة لا تتطلب كثافة العمل البشرى ، الا أن طبيعة التعامل مع التكنولوجيا الحديثة تتطلب ارتفاع خصائص العامل البشرى من حيث المستوى التعليمى والصحى والتقنى .. الا أن الأنماط الانتاجية التقليدية باعتمادها على الأساليب كثيفة العمل ، انما تعتمد على كثافة العمل البشرى (أى العدد) ولا تتطلب ارتفاع الخصائص من حيث المستوى التعليمى أو الصحى أو التقنى ... وبالتالى ، فان الاعتماد المباشر على تكنولوجيات كثيفة العمل ، تؤدى الى سلوك سكانى يتطلب تكاثر البشر دون العناية برفع خصائصهم من حيث الكيف ... ويتوافق التنظيم الإجتماعى لأنماط الإنتاج التقليدية مع تلك المتطلبات ، حيث تصبح الأسرة أو العائلة الممتدة كثيرة العدد هى وحدة الإنتاج الرئيسية .

وفى حالة ترافق أو تداخل أكثر من نمط إنتاجى ، كما هو حاصل فى دول العالم الثالث بين أنماط إنتاجية حديثة وأنماط إنتاجية تقليدية ، تتعقد العلاقة بين المستويات التكنولوجية المختلفة ، والتنظيمات الاجتماعية المواكبة .. وقد لا تتطابق الأنماط الاجتماعية مع مستويات المتطلبات الإنتاجية .. وبالتالى ينشأ نظام معقد من تراتب مستويات قوى الإنتاج وتشابك علاقات الإنتاج فى تلك المجتمعات .

هذا التداخل بين الأنماط الإنتاجية يؤدى أيضا الى تعقد الفوارق الهيكلية القائمة على مكانة الأفراد فى العلاقات الإنتاجية المتداخلة ، الا أن نمط التنظيم الاجتماعى على المستوى السياسى قد يعمل على إعادة توزيع الموارد من خلال نفوذ الدولة (على سبيل المثال قوانين

ضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
نوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــدر :	"كتاب: السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

الإصلاح الزراعى واعادة توزيع الأرض بين الملاك والفلاحين .. قوانين العمال واعادة تشكيل العلاقات بين أصحاب العمل من ناحية والعمال من ناحية أخرى) ..

يؤثر النمط الإنتاجى اذن على شكل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ، على أن تغيير مستويات التكنولوجيا أو التدخل فى أشكال التنظيم الاجتماعى ، سيؤثر حتما على النمط الإنتاجى السائد وبالتالى على هياكل الفوارق الهيكلية مما يؤثر بدوره على الاتجاهات السكانية الأساسية .

وتقع معظم دول العالم الثالث فى دائرة أنماط الإنتاج المتضافرة بين أنماط انتاجية حديثة وأنماط إنتاجية تقليدية .. وبالتالى يتعين علينا القاء نظرة على الأنماط الإنتاجية للعالم الثالث حتى نستطيع استخلاص خصائص النسق السكانى المرتبط بتلك الانماط .

الأنماط الإنتاجية لدول العالم الثالث

من الممكن توصيف مجتمعات العالم الثالث بأنها مجتمعات تعانى من نمط من النمو اللامتكافىء ويرجع ذلك الى تداخل الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية فى نسيج معقد من التفاعلات المتبادلة . ويلاحظ على تلك الأنماط الخصائص التالية :

١) ضعف الروابط العضوية بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

٢) اختلال العلاقة بين الإنتاج ومتطلبات الاستهلاك .

٣) عدم التناسب بين القدرات الإنتاجية من ناحية وبين الأعباء البيروقراطية والخدمية المتعلقة بالعملية الإنتاجية .

٤) عدم التناسق بين مستويات التقنية المستخدمة ، وانماط التفكير وأساليب الحياة الاجتماعية.

وتعد تلك الخصائص نتاج من نتائج تعايش أكثر من نمط انتاجى داخل التشكيلة الإجتماعية لدول العالم الثالث .. هذا ولقد فشلت سياسات التنمية فى القضاء على الأنماط الاجتماعية التقليدية وفرض النمط الإنتاجى الحديث .. فعلى حين اتبعت دول العالم الثالث فى الخمسينات والستينات سياسات تنموية قائمة على استراتيجية احلال الواردات فان تلك السياسات أدت فى معظم الحالات الى خلق قاعدة صغيرة للصناعات الاستهلاكية غير القادرة

على المنافسة فى اطار السوق العالمية والتى تعانى من ضيق حجم السوق المحلى بسبب ضعف القدرة الشرائية الناتج عن اختلال كبير فى توزيع الدخول والموارد بين القوى الاجتماعية المختلفة . وفى نفس الوقت تطلبت تلك الصناعات زيادة الإستيراد من المنتجات الوسيطة والآلآت الرأسمالية ، مما دعا كثير من الدول الى الإعتماد على قطاعات المواد الأولية التقليدية وتصديرها للحصول على النقد الأجنبى اللازم لاستيراد مكونات الصناعات الإستهلاكية الحديثة . وقد أدت تلك السياسات الى زيادة الاعتماد على السوق الخارجى بينما كان من أهداف سياسات التنمية تخفيض ذلك الاعتماد بخلق الصناعات التى توفر احتياجات المجتمع الداخلية (١٥) .

وبينما نتج عن سياسات احلال الواردات نشوء قطاع صناعى حديث نسبيا ، الا أن القطاع الزراعى والحرفى استمر فى اطار انماط الإنتاج التقليدية . ولم تمس سياسات التنمية تلك القطاعات بأى نوع من التعديل والتحوير . وقد عملت تلك السياسات على اتساع الشقة بين السكان المنخرطين فى اطار القطاع الاقتصادى الحديث وهؤلاء الذين يعملون فى اطار القطاعات التقليدية . وتباعدت المسافة بين القطاعات التقليدية التى مازالت تستخدم وسائل انتاجية كثيفة العمل ، حيث تمثل الأسرة الوحدة الإجتماعية والاقتصادية الأساسية ، والقطاع الحديث المنعزل فى بعض المدن ، حيث تستخدم وسائل انتاجية كثيفة رأس المال أو/و وحيث أصبح الفرد هو أساس العملية الإنتاجية والاجتماعية . ولقد تمثل هذا التداخل بين القطاعات التقليدية والحديثة فى ظهور نوعين من المجتمعات فى دول العالم الثالث . فمن الناحية الثقافية والاجتماعية نرى ثنائية واضحة بين المجتمع الريفى المنغلق نسبيا والذى تربطه بالمدن شبكات التبادل ، بينما ينخرط سكان المدن أكثر فأكثر فى مجموعة العلاقات الاجتماعية الحديثة ... وتعيش المدينة فى اطار التخلف على حساب المناطق الريفية من خلال الاختلال الكبير فى شروط التجارة بين المناطق الريفية والصناعية ، التى هى فى الغالب فى صالح المدن ، ومن خلال الاستحواز المباشر على الفائض الزراعى لتمويل متطلبات البيروقراطية المتضخمة . (١٦)

هذا ولقد ساعدت عمليات الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات والثمانينات على تباعد

الشقة بين القطاعات الحديثة والقطاعات التقليدية ، بل انزوت عمليات التصنيع لصالح عمليات التجارة والتسويق والخدمات .. ولقد أدى تراجع التصنيع الى تراجع القيم الاجتماعية الحديثة ، وسيطرت القيم التقليدية حتى على مايسمى القطاع الحديث من النسق الإنتاجى . ولقد نتج عن تلك العملية نوع من النمو اللامتكافىء فى معظم مجتمعات العالم الثالث وأدت تلك الثنائية فى الانماط الإنتاجية الى ظهور تشوهات واضحة فى النسق الاقتصادى وتتمثل تلك التشوهات فى الإعتماد الواضح على صادرات المواد الأولية ، واتجاه النشاط الإقتصادى الى التمركز فى القطاعات الخدمية والصناعات الخفيفة .. وتدار الاقتصاديات المختلطة من خلال نظام سياسى مغرق فى المركزية ، تتربع على قمته نخبة صغيرة ، تحكم فى العادة من خلال سيطرتها على أدوات القهر والقمع ويضيق مجال الدخول الى نسق النفوذ السياسى . ويعد النفوذ السياسى حكرا على فئة قليلة من المتربعين على عرش السلطة . وبالتالى يرتفع فى مثل هذا النظام الفوارق السياسية من حيث المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرار (١٧) .

وتدعم تلك الإتجاهات السابقة ، الاتجاهات الأيديولوجية السائدة ، فعلى حين تحاول القوى الاجتماعية المنخرطة فى القطاع الحديث التوفيق بين الأيديولوجيات الحديثة والتقليدية ، تعتمد القطاعات التقليدية على الأيديولوجيات والقيم التقليدية كسلاح من أسلحة البقاء والدفاع عن النفس. ويعكس النسق الإجتماعى كل الخصائص السابقة المتمثلة فى صورة من التشوهات والتفتت الاجتماعى ، واستشراء الفوارق الواسعة سواء كانت تلك الفوارق ، فوارق دخلية أو فوارق فى ملكية أصول الثروة أو فوارق تعليمية أو فوارق فى فرص العمالة أو فوارق فى الحصول على الخدمات الاجتماعية . فبينما يتمتع المنخرطون فى القطاع الحديث بنصيب أكبر من موارد المجتمع ، فان القطاعات التقليدية النصف منغلقة على نفسها تحرم من كثير من الموارد.. وبالتالى فان النسق الاجتماعى يتصف غالبا بتفتت القوى الإجتماعية وعدم قابليتها للعمل الجماعى الفاعل(١٨).

التخلف والنسق السكانى :

يعتبر النسق الاقتصادى ـ الاجتماعى لدول العالم الثالث المسئول الأول عن خصائص النسق السكانى السائد بتلك الدول .. ويمتاز النسق السكانى فى اطار التخلف بالسمات الآتية :

١) مستوى خصوبة مرتفع .
٢) مستوى وفيات متناقص وإن كان مازال مرتفعا بالقياس بمستويات الوفيات فى الدول المتقدمة .
٣) هجرة داخلية مكثفة من الريف الى المدينة .
٤) وإذا ما اتيحت الفرصة ، هجرة خارجية واسعة النطاق .
٥) توزيع عمرى مختل .
٦) توزيع جغرافى مختل .
٧) تدنى فى الخصائص السكانية الأساسية مثل مستويات التعليم ، والصحة ، وانتشار البطالة وقلة فرص العمل المتاحة .

تعد تلك الخصائص نتاجا لسيادة الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية النابعة من خصائص انماط الإنتاج المختلطة السائدة فى العالم الثالث ، أى أن الخصائص السكانية هى نتاج لنسق الفوارق الهيكلية والتوزيعية .

فمن ناحية ، تعكس مستويات الخصوبة المرتفعة متطلبات وسائل الإنتاج كثيفة العمل فى القطاعات التقليدية خاصة فى مجال الزراعة ومجال الحرف والخدمات . فارتفاع نفقات الأنتاج فى القطاعات التقليدية مثل الزراعة ، نتيجة لشروط التجارة القائمة فى صالح المدينة ، يؤدى الى ارتفاع نفقات الإنتاج الزراعى . ويستعيض الفلاح الصغير عن العمالة الخارجية ، بخلق مصدر للعمالة العائلية التى تعمل بدون أجر (الأطفال) وبالتالى يزيد الطلب على الأطفال فى قطاعات الإنتاج التقليدى فبينما يستثمر الأغنياء فى صورة معدات رأسمالية فان طريقة الاستثمار الوحيدة للفقراء هى مزيد من الإنجاب للمحافظة على رأس مالهم الأساسى : الأرض . ويعد الأطفال ايضا مصدرا اقتصاديا مهما للعائلات الفقيرة فى المدن ، حيث يعمل الأطفال فى الحرف التقليدية والورش ذات وسائل الإنتاج كثيفة العمل . وبالتالى فان زيادة عدد الأطفال يؤدى الى تعظيم دخل الأسرة وليس الى زيادة الاستهلاك فقط كما يدلنا النموذج الغربى ... وفى الوقت نفسه نلاحظ أن الفئات الاجتماعية ذات الدخول الأعلى وخاصة تلك المنخرطة فى القطاع الإقتصادى الحديث ، تمارس نوعاً من أساليب تحديد النسل ،

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرج
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــدر :	"كتاب: السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

وتقل مستويات خصوبة تلك الفئات بصورة ملموسة عن خصوبة الفئات المندرجة فى النشاط التقليدى. [١٩]

ومن ناحية أخرى نلاحظ أنه على الرغم من استمرار انخفاض مستويات الوفيات الا أنها مازالت مرتفعةتنسبيا وخاصة وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة . وتتراوح نسب الوفيات من الريف الى المدينة وبين الطبقات الأكثر دخلا وأكثر انخراطا فى القطاع الحديث عنها فى الطبقات الفقيرة والمنخرطة فى القطاعات التقليدية .. وتعكس مستويات الوفيات فى الحقيقة مستويات عالية للوفيات بالنسبة للطبقات الأخيرة . وترتبط وفيات الطبقات الفقيرة بعدم عدالة توزيع الخدمات الصحية بين المناطق الحضرية والريفية ، بين الأحياء الفاخرة والأحياء الشعبية .. كما تعكس نسب الوفيات العالية للفقراء مستوى من التغذية أدنى بكثير من المتوسطات الغذائية للسكان ككل ، ونسب متدنية من الوعى لانتشار الأمية فى الأوساط الفقيرة والمنخرطة فى القطاعات التقليدية [٢٠].

هذا ولقد أدت سياسات التحديث فى العالم الثالث الى تحطيم الهياكل التقليدية التى حافظت على وضع التوازن السكانى ، دون القيام بتحديث تلك الهياكل بصورة كاملة وشاملة ، مما أدى الى اختلال العلاقات الهيكلية وبالتالى اختلال علاقات النسق السكانى . فحيث فرضت سياسات التنمية علاقات انتاجية حديثة على قوى انتاجية تقليدية ، تسبب الاختلال الناتج عن ذلك فى تفجير بعض الظواهر السكانية الخطيرة . فمثلا فرض الملكية الخاصة فى الريف ، أدى الى توفير عدد كبير من اليد العاملة ، وتفشى البطالة الريفية ... ومع غياب فرص الهجرة الخارجية اندفع العاطلون فى الريف الى المدينة ... ولضيق مجال الصناعة الحديثة واستخدام انتاجية كثيفة رأس المال مثل المهاجرون من الريف قطاعات عريضة من البروليتاريا الرثة التى ساهمت فى الضغط على خدمات المدينة دون زيادة فى الانتاج .. ونشأت مدن الصفيح أو التجمعات السكانية العشوائية ذات المستوى المعيشى المتدنى .. وساهم ذلك فى انتشار أنواع من الاقتصاد غير الرسمى كثيف العمالة قليل الإنتاجية ، قليل الأجر ، مما فاقم من مشكلات الفقر فى المدينة [٢١] .على أنه مع تزايد فرص الهجرة الخارجية ، امتصت الهجرة الى الدول العربية الغنية فى منطقة الشرق الأوسط ، عددا كبيرا

الموضوع الرئيسى : السكان	اسم كاتب المقال : نادية فرح
الموضوع الفرعى : عام	رقم العـــــدد : -
المصـــــدر : "كتاب: السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصــدور : ١٩٩٤

من العمالة الريفية مما خفف وقتيا من ضغوط الهجرة الريفية الى المدن فى دول مثل مصر ... على أن تلك ظاهرة وقتية ستنقضى بانقضاء فرص الهجرة للخارج .

ونتيجة لعمق الفوارق الهيكلية ، وارتفاع معدلات الخصوبة للفئات الفقيرة والتقليدية ، مع تدنى مستويات التغذية والصحة ، وبالتالى انخفاض متوسطات توقع الحياة عند الولادة ، تميزت الدول النامية بتوزيع عمرى فتى ، مما أدى الى ارتفاع معدلات الإعالة ، وارتفاع نفقات الدولة المنصرفة على التعليم ، ودعم الغذاء ، والخدمات الأساسية ، مما ساهم فى مزيد من عجز الميزانية ، ولجوء معظم تلك الدول الى الإستدانة الخارجية . وهناك محاولات يائسة من قبل حكومات العالم الثالث فى تخفيض النفقات على التعليم ، ودعم الغذاء والخدمات الصحية .. الا أن تلك الحكومات عاجزة فى الواقع عن اتخاذ مثل تلك الإجراءات التى ينادى بها اصحاب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وذلك تخوفا من استثارة مشاعر الطبقات الفقيرة التى تندفع فى مظاهرات تلقائية مدافعة عن حقها فى الخدمات الأساسية ... على أن أهم مخاطر سيادة توزيع عمرى فتى ، وارتفاع معدلات الإعالة يكمن فى استمرارية أو حتى تزايد الفقر النسبى لطبقات عريضة من السكان ، مما يؤدى فى النهاية الى زيادة الفوارق الإقتصادية ـ والإجتماعية ... كما أن استمرار توزيع عمرى فتى وارتفاع معدلات الإعالة يدفع الأسر الفقيرة الى تزويج بناتهم فى سن مبكر حتى يتخففوا من أعباء النفقات ، مما يؤدى الى استمرارية معدلات الخصوبة العالية بين الطبقات الفقيرة .

وتعمل الفوارق الهيكلية أيضا على تراجع مستوى الخصائص السكانية فى دول العالم الثالث فنلاحظ تفاوتات ضخمة فى مستويات التعليم والأمية بين القطاع الحديث والقطاع التقليدى .. فمتطلبات العمل التقليدى ودفع الأطفال الى العمل فى سن صغيرة ، يتعارض مع اندراجهم بانتظام فى صفوف التعليم ، وبالتالى تزداد معدلات التسرب من مراحل التعليم الالزامى وتزداد اعداد الأميين .. فى نفس الوقت تحرص الطبقات ذات الدخول الأعلى على تعليم اطفالهم وفى أفضل المدارس ... ومع عدم عدالة توزيع الفرص التعليمية ، تزداد أيضا عدم عدالة توزيع فرص العمل المتاحة ، فيندرج الأميون أو المتعلمون تعليما بسيطا فى القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل ، قليلة الإنتاجية ، قليلة الأجر .. بينما ينخرط المتعلمون

فى الوظائف أو الأعمال التى تتطلب كفاءات خاصة وهى عادة وظائف القطاع الحديث ذات الأجر الأعلى... وقد تتفشى البطالة حتى فى وسط المتعلمين ، هذا إن عجزت الدولة عن الاستمرار فى تحديث الهيكل الاقتصادى ، خاصة فى مجال التصنيع ، واتجهت الى الاستثمار فى القطاعات الخدمية أو اعتمدت على صادراتها من المواد الأولية. وهو اتجاه ملحوظ الآن فى معظم الدول العربية ، مما يفاقم من وضع الفقر خاصة بين المتعلمين.... وقد يكون لهذا أثر بالغ الخطورة على مستوى الاستقرار الاجتماعى والسياسى .

ونلاحظ أيضا ضعف مستوى انتاجية العمال فى دول العالم الثالث ويرجع هذا الى المستويات المتدنية من الدخول وبالتالى المستويات المتدنية من التغذية والصحة والتعليم خاصة للفئات العريضة غير القادرة على المشاركة السياسية الفعالة فى محاولة لاعادة توزيع الموارد بصورة أكثر عدالة بين فئات المجتمع المختلفة .

ومع اعترافنا بأن الفوارق الهيكلية الناتجة عن انماط الإنتاج المختلطة السائدة فى العالم الثالث هى المسبب الرئيسى للنسق السكانى السائد ، الا أنه يجب الاعتراف بأن هذا النسق السكانى يؤدى بدوره الى تنامى الفوارق الهيكلية فى غياب سياسات جادة لاعادة هيكلة النظام الاقتصادى ـ الاجتماعى القائم .

فاستمرار معدلات الخصوبة العالية ، يؤدى بالقطع الى استمرار ارتفاع معدلات الأعالة مما يؤدى الى انخفاض المدخرات وبالتالى الاستثمارات ويضعف من القدرة الإنتاجية للإقتصاد القومى . وفى ضوء وجود فوارق هيكلية عالية ، فان من المتوقع أن يقع العبء الاقتصادى على الطبقات الفقيرة المحرومة أصلا من منافع التنمية .. وفى ضوء مثل تلك الظروف ، من المتوقع استمرار أو حتى تفاقم واقع الفقر والتخلف وبالتالى تضعف قدرة المجتمع ككل على التنمية .. وبصورة أكثر دقة ، نستطيع القول أن استمرار الخصوبة العالية مع عدم عدالة توزيع الخدمات التعليمية والصحية والغذائية سيؤدى الى افقار متزايد للطبقات الفقيرة . وفى بعض الدراسات ثبت أن الأسر الواقعة فى النصف الأدنى من هيكل الدخول ، لا تتلقى لا حوالى من ١٥٪ الى ٢٠٪ من مجموع الدخل القومى [٢٢] ويؤدى ارتفاع معدلات الخصوبة فى الأسر الفقيرة ، خاصة اذا لم تفصل فترات زمنية معقولة بين كل طفل وطفل ، الى عدم

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرج
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	–
المصـــــدر :	"كتاب: السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

قدرة الأباء والأمهات على العناية الجادة بالأطفال ، مما يرفع من معدلات وفيات الأطفال ويضعف من قدراتهم التحصيلية والتعليمية .. تلك الحالة لابد أن تؤدى بدورها الى سمير فرص العمالة المثمرة بعد بلوغ الأطفال سن العمل وبالتالى يستمر واقع الفقر والإحباط .. كما يؤدى اختلاف مستويات الخصوبة بين الفئات الأعلى دخلا (ذات الخصوبة الأقل) والفئات الفقيرة (ذات الخصوبة المرتفعة) الى زيادة فى تركيز اصول الثروة وبالتالى الى ازدياد الفجوة فى الدخول .. كما أن استمرار معدلات الخصوبة العالية ، فى غياب سياسات تنمية فعالة يزيد من عرض العمل فى المدى الطويل مما يؤثر بالسلب على مستويات الأجور ويضاعف من عدم عدالة توزيع الدخول .

إن التفاعل بين السمات السكانية للدول النامية والفوارق الهيكلية المتزايدة ، سيؤدى حتما الى الحلقة المفرغة المشهورة من الفقر ، واستمرار التخلف وازدياد الضغوط السكانية .. وهى حالة مثالية لاندلاع العنف وهز الاستقرار السياسى .. وبالإضافة الى ذلك ، اذا ما ساهم النسق اللامتكافىء للوصول الى النفوذ السياسى فى تعميق الفوارق الهيكلية السائدة فى المجتمعات النامية فإن احتمالات العنف تزداد بشدة وتهدد بتفتيت الدولة نفسها ..

إن استمرار السياسات التنموية الجزئية مسئول بصورة أساسية عن تداخل الأنماط الإنتاجية فى العالم الثالث ، وأن هذا التداخل بدوره مسئول عن النسق السكانى الذى اشرنا اليه واستمرارية هذا النسق السكانى مرهون بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة .. ومن ثم فان السياسات الهادفة لاصلاح النسق السكانى فى العالم الثالث ، لا يمكن أن تقتصر على بعض السياسات الجزئية مثل سياسات تنظيم الأسرة .. فحل المشكلة السكانية يكمن فى تطوير المجتمع وتحديثه بصورة متوازية ومتكافئة ، حتى تنعدم الدوافع المسببه.. للمشكلة السكانية بادىء ذى بدء .

الموضوع الرئيسي :	السكان	اسم كاتب المقال :	احمد حسين اللقانى
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" التربية البيئية من الحاضر والمستقبل	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

المشكلة السكانية

يقال إن الإنسان هو مشكلة البيئة، ومعنى ذلك أن الإنسان عندما خلقه الله سبحانه وتعالى تفاعل مع البيئية عبر العصور، وكانت مواردها كافية ومتوازنة تماماً، ولكن مع تزايد أعداد السكان وارتفاع كثافاتهم فى عديد من الأماكن على سطح الأرض، بدأ الخلل يتسرب إلى هذه العلاقة المتوازنة، ومما زاد من تعقيد المشكلة أن الإنسان نفسه أصبح عدوانياً فى كثير من سلوكياته نحو البيئة، وهو أمر أدى إلى التدهور السريع فى عديد من إمكاناتها، ومن هنا وجدت المشكلة السكانية، وإلى جانب ذلك هناك مشكلة سكانية من نوع آخر، وهى تتمثل فى قلة أعداد السكان وزيادة الموارد عن الحاجة، وفى الوقت ذاته تظهر الحاجة إلى استخدام سكان من مناطق ذات كثافات عالية للعمل والإنتاج.. وفى جميع الأحوال نجد أن الإنسان أو السكان هم أنفسهم العامل الرئيسى فى نشأة هذه المشكلة؛ نتيجة لمفاهيم وسلوكيات وعادات ومعتقدات خاطئة، ومن هنا كان للتربية السكانية دور مهم فى هذا المجال، ولذلك فانه من المتوقع بعد دراستك لمادة هذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

١- تستنتج المفهوم الشامل للمشكلة السكانية.
٢- تحدد أنماط المشكلة السكانية فى أماكن متعددة.
٣- تكتشف كيفية تطور الوعى بالمشكلة السكانية وأسبابها.
٤- تستخلص العوامل المسئولة عن المشكلة السكانية.
٥- تقدر جهود الدولة فى سبيل مواجهة المشكلة السكانية.
٦- تحدد أبعاد ومقومات عملية التربية السكانية.

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	احمد حسين اللقانى
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــدر :	"كتاب" التربية البيئية من الحاضر والمستقبل	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

٧- تستنتج الحلول والبدائل المناسبة لمواجهة المشكلة السكانية.
٨- تصل إلى صورة واضحة عن دور الفرد والمواطن إزاء المشكلة السكانية.

وإننا نتوقع أن تكون واعياً في أثناء دراستك لهذا الموضوع؛ فتلك الأهداف التى تصف ما يمكن أن يحدث من تغيرات فى النهاية، هذا كما أنك ستجد فى نهاية الفصل الأنشطة الإثرائية المكملة لمضمون هذا الفصل، وكذلك بعض الأسئلة التى تستهدف التحقق من مدى نجاحك فى إنجاز تلك الأهداف.

يقصد بالمشكلة السكانية الوضع القائم فى البلاد، عندما يزداد عدد الناس، دون أن يوافق هذه الزيادة ازدياد مناسب فى التعليم وفى المرافق الصحية وفى الاقتصاد، ويكون هذا النمو فى الكم دون الكيف.

ونقول بأن هناك مشكلة سكانية عندما توجد الظواهر التالية:

١- يكون النمو السكانى أكبر من النمو الاقتصادى.
٢- يكون الاستهلاك أكبر من الانتاج.
٣- يزداد طلب الأفراد لدخول المدارس، أو لدخول المستشفيات، أو للحصول على مسكن، أو للحصول على عمل أو على ما هو متوافر منها.

وهذا كله يعنى أن عناصر المشكلة السكانية يمكن تلخيصها فى نقطتين:

معدلات مرتفعة للزيادة السكانية من جانب، ومعدلات للتنمية لاتتناسب مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية من جانب آخر، مما يترتب عليه بالضرورة انخفاض مستوى المعيشة، أو بمعنى آخر فإن المشكلة الكبرى العاجلة هى اختلال التوازن بين معدل النمو السكانى من جهة، والمعرفة والمال والموارد اللازمة لسد حاجات الزيادات السكانية فى العالم من جهة أخرى.

والحقيقة أن المشكلة السكانية فى مصر ،هى جزء من المشكلة السكانية فى العالم، وقد يتضح لنا الحجم العالمى لهذا المشكلة إذا أدركنا أن هناك نحو ٥٠٠ مليون نسمة فى العالم - فى الدول النامية - يعانون من الجوع، وأن أكثر الدول

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	احمد حسين اللقانى
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	-
المصــــــــدر :	"كتاب" التربية البيئية من الحاضر والمستقبل	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩

معاناة نتيجة أزمة الغذاء والقحط تقع فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتشير معدلات الزيادة السكانية فى معظم هذه الدول إلى انفجار سكانى محتوم.

لقد كان سكان العالم فى بداية القرن الثامن عشر (١٠٠٠) ألف مليون نسمة، وصل فى بداية السبعينيات من القرن العشرين إلى (٤٠٠٠) مليون نسمة، ويتوقع الخبراء أن يصل العدد فى عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ مليون نسمة.

فهل ازداد إنتاج الغذاء فى العالم وخاصة فى الدول النامية بهذه المعدلات؟ بالطبع لا!

فالسكان عندما يتزايدون؛ فهذا يعنى مساكن وخدمات وغذاء أكثر؛ بحيث نجد تلك الأعداد المتزايدة ما يكفيها لكى تعيش.

وينبغى أن ندرك أن الزيادة السكانية المتوقعة فى الدول الفقيرة تقدر بنحو ٨٣٪ من مجموع الزيادة السكانية العالمية، إذ تقدر الزيادة فى الجنس البشرى سنويـًـا بنحو ٧٠ مليونًا من السكان، وأن ٥٥ مليونًا تقريبًا فى البلاد النامية والفقيرة.

والحقيقة أنه على الرغم من خطورة المشكلة السكانية فى كثير من البلدان، إلا أنها لاتلفت أنظار الكثيرين، وبالتالى لاتجد العناية الكافية لمواجهتها، أو مواجهة ما يترتب عليها من خلل فى البيئة.

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	احمد حسين اللقانى
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" التربية البيئية من الحاضر والمستقبل	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

بعد دراستك لهذه الأقوال، استخرج المعانى الرئيسية المتضمنة بها، مع بيان رأيك فى مسألة «أن قوة الأمم ورفاهيتها بكثرة ساكنيها».

مفهوم التربية السكانية:

التربية السكانية هى دراسة البشر داخل أسرهم، وفى قراهم ومدنهم ودولهم فى الماضى والحاضر، والمستقبل، وداخل بيئاتهم، وفى بيئات أخرى خارج أوطانهم، وهى إيجاد العلاقات وإقامة الروابط بين الأسباب والنتائج مع اكتشاف الفرص المواتية، هى وسيلة الفرد فى اتخاذ القرارات المتعقلة بشخصه وأسرته ومجتمعه ووطنه والعالم أجمع، وباختصار هى دراسة البشر وكيف يؤثرون ويتأثرون بمختلف عناصر الحياة الطبيعية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والبيئية.

كما تعرف التربية السكانية أيضاً بأنها العملية التعليمية، التى تساعد الأفراد والجماعات على الكشف عن الأسباب المختلفة للظواهر السكانية وآثارها على نوعية الحياة، التى يعيشونها بالنسبة لأنفسهم كأفراد ولمجتمعهم، وللعالم، وتحديد طبيعة المشكلات ذات الصلة باتجاهات التغيرات السكانية وحجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم العمرى، وهجرتهم الداخلية والخارجية؛ وذلك للاهتداء إلى الوسائل الممكنة وذات الفعالية، التى يمكن أن يتخذها المجتمع ككل، وأفراده كأعضاء فيه للتأثير فى هذه الظواهر والتغيرات السكانية بهدف تحسين نوعية الحياة التى يعيشونها حاضراً ومستقبلاً.

جاء هذا الخبر فى أحد أعداد الأهرام، سنة ١٩٩٨

أكثر من ٦ مليارات نسمة عدد سكان الأرض فى عام ١٩٩٩

بمناسبة اليوم العالمى للسكان الذى يحتفل به فى يوليو الجارى سيؤكد «صندوق الأمم المتحدة للسكان» حدثا منتظراً هو أن عدد سكان الكرة الأرضية البالغ حاليا ٥,٩ مليار نسمة، سيتجاوز الستة مليارات، خلال سنة؛ أى فى يوليو ١٩٩٩.

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	احمد حسين اللقانى
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	-
المصــــــــدر :	"كتاب" التربية البيئية من الحاضر والمستقبل	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

والوقت مع الكبار ممن تركوا التعليم - وخاصة إذا كانوا أميين - ولم يسمعوا عن التربية السكانية مثلا إلا فى مرحلة متقدمة من أعمارهم، كما أن نسبة من يتلقون تعليمهم فى مدارسنا لاتزال قليلة مقارنة بمجموع السكان ولاشك أن هذه الفئة سيكون لها تأثير كبير على الموقف السكانى فى مرات السنين القادمة، وأنه إذا استمر سلوكهم السكانى يشابه سلوك آبائهم.. فإن مشكلات السكان ـ فى الوقت الحاضر - سوف تتفاقم، أما إذا أدرك أبناؤنا أبعاد الموقف السكانى، واقتنعوا بضرورة اتباعهم سلوكاً رشيداً من جانبهم حينئذ يصبح فى الإمكان تجنب النتائج السيئة فى المستقبل.

مقومات التربية السكانية

تقوم التربية السكانية فى التعليم العام على حقائق مستمدة من علم الجغرافيا والتربية القومية والاجتماع والتاريخ والاحياء واللغة والدين؛ فهذه المواد تحوى معلومات عن الحياة الأسرية والتكاثر والتنمية الإقتصادية والسكان، وهذه المعلومات الموزعة بين مواد مختلفة يمكن توجيهها فى أثناء عرضها التوجيه الذى يحدث الأثر المطلوب فى التلاميذ بأسلوب غير مباشر يبعد الموضوع عن التكلف والافتعال، وهنا تأتى طرق التدريس والنشاط المدرسى المصاحب لها وحماس المعلم وإيمانه بالحقائق التى يقدمها للتلاميذ.

والخلاصة أن التربية السكانية تقوم على دعامتين أساسيتين:

- حقائق علمية تتعلق بالسكان والأسرة والتكاثر موزعة بين مواد دراسة مختلفة.
- طرق تدريس تتضمن تحقيق الأثر المطلوب من وراء الحقائق السابق ذكرها

وفيما يلى نناقش كل دعامة على حدة بالتفصيل:

بالنسبة للحقائق والمعلومات السكانية الأساسية: لابد من تحديد إطار عام، يقوم على أركانه الثلاثة:

أ- الميادين.

وبهذه المناسبة ستدعو الأمم المتحدة، فى اليوم نفسه، الدول الأعضاء فيها إلى عقد اجتماع فى نيويورك من ٣٠ يونيو إلى ٢ يوليو ١٩٩٩، للبحث عن حصيلة مؤتمر السكان والتنمية، الذى عقد فى القاهرة فى ١٩٩٤.

اقرأ هذا الخبر وبين المخاطر البيئية المترتبة على هذا الانفجار السكانى؛ وخاصة فى الدول النامية.

ويلاحظ أن هذا التعريف للتربية السكانية يتضمن ما يأتى : أن تنمية وعى التلميذ بالمشكلة السكانية وخصائصها فى مجتمعه، يقتضى بالطبع أن يعرف الجوانب المرتبطة بالظواهر السكانية على مستوى الوطن ومستوى البيئة المحلية، مثل: معدل النمو السنوى، ومعدل الوفيات، ومعدل المواليد... إلخ؛ مما سنوضحه بالتفصيل، وهذه المعلومات والحقائق السكانية لاتعطى للتلميذ هدفاً فى حد ذاتها لاستظهارها استعداداً للامتحان فيها، وإنما نعطيها إياه وسيلة، يعرف من خلالها الجوانب الحقيقية القائمة للظروف السكانية التى يعيش فيها.

ومن هنا.. فإن التربية السكانية هى الأسلوب، الذى يمكن التلميذ من بحث واكتشاف طبيعة ومعنى الخصائص السكانية، والنتائج المترتبة على هذه الخصائص، وآثارها بالنسبة للتلميذ ولأسرته ولمجتمعه وللعالم، مع حفزه على سلوك إنجابى وسكانى معين؛ حين يصبح مسئولاً عن تكوين أسرة فى المستقبل.

وهذا المفهوم للتربية السكانية يدعونا إلى مناقشة دور المدرسة فى التربية السكانية؛ حيث إن المدرسة تعد المكان المناسب للتربية السكانية وتحقيق أهداف لأسباب متعددة منها: أنه من وظائف المدرسة الأساسية ترجمة أهداف التربية والتعليم إلى مقررات دراسة وأنشطة مصاحبة لها، كما أن المدرسة هى المؤسسة الأولى التى يتخذها المجتمع كوسيلة لتنمية مهارات أبنائه وإكسابهم القيم والاتجاهات المرغوب فيها وتعديل سلوكهم، تحقيقاً لهذه الاتجاهات والقيم التى أثبتت التجارب أنها تكتسب فى مقتبل العمر أى فى سن التعليم المبكر،بينما يحتاج الأمر إلى كثير من الجهد

ب- المفاهيم.

جـ- الأهداف السلوكية.

وكل ميدان يتضمن عدداً من المفاهيم، وكل مفهوم يؤدى إلى تنمية عدد من الأهداف السلوكية.

وفيما يلى عرض لميادين التربية السكانية التى تقوم على تنمية المفاهيم والاتجاهات المتصلة:

١- المعلومات السكانية والديموغرافية الأساسية.

٢- التكاثر البشرى وتنظيم الأسرة.

٣- حجم الأسرة ومستوى المعيشة.

٤- السكان والبيئة.

٥- السكان والنواحى الاقتصادية.

٦- السياسة السكانية والبرامج المرتبطة بها فى مصر وغيرها من الدول.

٧- تزايد أثر الظاهرة السكانية على الفرد والجماعة.

ويبدو أن الميادين السابق ذكرها تغطى قدراً كبيراً مما يحتاجه الدارس، إلا أن تحصيلها واستيعابها يحتاج إلى قدر واضح من المفاهيم الأساسية التى ترتبط بها وتدعمها، فمثلاً إذا كان الميدان الذى نتعرض له يتصل بتنمية المفاهيم والاتجاهات المتصلة بتأثير السكان على الاقتصاد، فما المدركات الأساسية التى تلزمنا لدراسة هذا الميدان؟ ما الجوانب الإدراكية أو المعرفة التى ينبغى أن توجه التدريس والتعلم عن هذا الموضوع؟

هنا لابد من اختيار أنسب المفاهيم المتصلة بالسكان والاقتصاد التى تقود إلى الفهم، ومن الواضح أنه فى الإمكان أن يندرج تحت كل ميدان من الميادين السابقة، الكثير من المفاهيم والمدركات، وفيما يلى أهم الحقائق السكانية الأساسية:

السكان

فى مصـــــــر

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
مقدمة	نادية فرح	"كتاب" السكان والتنمية	–	١٩٩٤	١١٣
النمو السكانى والسياسة السكانية	وداد مرقس	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	–	١٩٩٤	١٢٩
بدء رسم خريطة مصر السكانية	الجريدة	الاهرام	٣٩٦٦٥	١٩٩٥	١٥٨
كلمة اسر لفتح ٢ مليون شقة مغلقة	ملك عبد العظيم	العالم اليوم	١٥٣٣	١٩٩٦	١٦٠
بعد صدور قانون الاسكان الجديد	محمد حسن عامر	العالم اليوم	١٥٣٤	١٩٩٦	١٦٢
مازال الجدل ثائرا حول قانون الاسكان الجديد	داليا اباظة	العالم اليوم	١٥٥٤	١٩٩٦	١٦٤
الانفجار السكانى وتراث الادانة	شوقى عبد الحكيم	الاهرام	٤٠٣٢٠	١٩٩٧	١٦٦
عباقرة اختراق القوانين يتربصون	حسام سليمان	العالم اليوم	١٩٤٨	١٩٩٧	١٦٨
طفرة هائلة لاسعار اراضى التجمعات العمرانية خلال ٥ سنوات	الجريدة	العالم اليوم	٢١٦٤	١٩٩٨	١٧١
مستقبل العمران فى مصر	عبد الباقى ابراهيم	"مجلة"الاهرام الاقتصادى	١٦٤	١٩٩٩	١٧٤
الغاء الدراسة المتكاملة لتعمير مصر حتى عام ٢٠١٧	الجريدة	العالم اليوم	٢٦٦٤	١٩٩٩	١٧٧
حقيقة المشكلة السكانية فى مصر	جيهان العطيفى	"مجلة"الاهرام الاقتصادى	١٥٨٠	١٩٩٩	١٨١
قانون لجنة الاسكان بمجلس الشعب	خالد حسن	العالم اليوم	٢٤٤٧	١٩٩٩	١٨٥
خبراء الاسكان يقترحون حلولا عملية لمشلة الاسكان	فاطمة احسان	العالم اليوم	٢٧٢٧	٢٠٠٠	١٨٩

ع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرج
ع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
ــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصــدور :	١٩٩٤

مقدمة :

تتمحور سياسات الدولة الرسمية في مصر حول النمو السكاني السريع كعقبة رئيسية أمام مجهودات التنمية ، وبالتالي ركزت معظم الخطط السكانية الرسمية علي تخفيض معدل النمو السكاني عن طريق تخفيض مستويات الخصوبة . فهل نجحت الدولة في تلك السياسات؟ وماهي فاعلية تلك السياسات في ضوء سياسات التنمية التي اتبعتها الدولة منذ بدأ الاتجاه الرسمي لتبني سياسة سكانية فاعلة ؟ .. وهل تستطيع الدولة أن تعالج مايسمي بالمشكلة السكانية عن طريق جهاز متخصص سواء كان ذلك الجهاز له صلاحيات واسعة أو لا .؟

للإجابة علي تلك التساؤلات ، سنحاول في هذا الجزء استعراض خصائص النمو السكاني والسياسات السكانية المعلنة منذ الستينات وحتي الآن ، ومدي فعالية تلك السياسات في الوصول الي الهدف المعلن الا وهو تخفيض مستويات الخصوبة بصورة سريعة وفعالة .

أولا ـ خصائص النمو السكاني في مصر :

من المعروف أن النمو السكاني في مصر هو محصلة للفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات حيث أن الهجرة الدائمة من مصر من الضآلة بحيث لا تؤثر كثيرا ولا قليلا علي معدلات النمو السكاني . وتشير البيانات المتاحة الي أن المعدلات العالية للنمو السكاني هي في الحقيقة ناتجة عن تناقص سريع في معدلات الوفيات مع ثبات الخصوبة عند مستوي مرتفع نسبيا ، وبالتالي تعد مستويات الخصوبة المرتفعة هي هدف السياسة السكانية . فمع تناقص معدلات الوفيات يصبح المجال الوحيد لتخفيض معدلات النمو السكاني هو العمل علي تخفيض معدلات الإنجاب ..

أجري أول تعداد حديث في مصر سنة ١٨٨٢ ، وتم تقدير عدد السكان في ذلك الوقت بحوالي ٦٫٨٠٠٫٠٠٠ نسمة . علي أن هناك بعض الشكوك المثارة حول دقة هذا التعداد . فلقد تم التعداد ابان فترة الثورة العرابية ، حيث ساد الاضطراب البلاد .. ولقد أجري التعداد الثاني في عام ١٨٩٧، وحدد هذا التعداد سكان مصر بحوالي ٩٫٧٣٤٫٤٠٥ نسمة ومنذ ذلك الحين انتظم تعداد السكان كل عشر سنوات . وفي سنة ١٩٤٧، بلغ تعداد السكان في مصر حوالي ١٨٫٩٦٧٫٠٠٠ نسمة .

جدول (١)

تطور عدد السكان في مصر (١٨٨٢ - ١٩٤٧)

السنة	عدد السكان	معدل النمو
١٨٨٢	٧.٥٥٠	
١٨٩٧	٩.٦٦٩	١.٦
١٩٠٧	١١.١٩٠	١.٥
١٩١٧	١٢.٧١٨	١.٣
١٩٢٧	١٤.١٧٨	١.١
١٩٣٧	١٥.٩٢١	١.٢
١٩٤٧	١٨.٩٦٧	١.٩

المصـدر : وداد مـرقس : سكان مصـر : قـراءة تحليليـة في تعـداد ١٩٨٦: القاهرة مركز البحوث العربية ١٩٨٨ ، ص ١٢.

من الملاحظ اذن، أن النمو السكاني السريع بدأ في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر . وتراوحت مـعـدلات الزيادة بين ١ر١ بالمائة و٩ر١ بالمائة .. ونسـتطيع القـول أن تلك الزيادة السريعة في النمو السكاني كانت استجابة مباشرة لمقتضيات الزراعة كثيفة العمالة والتي اعتمدت علي تصدير القطن، كما أنها نشأت أيضا نتيجة للتحسن الملحوظ في استخدام وسائل الطب الحديثة والقضاء علي الأوبئة والأمراض الفاتكة التي كانت تهدد حياة المصريين قبل ذلك (انظر الجزء الأول ، الفصل الثاني».

تسارعت معدلات النمو السكاني منذ أوائل الخمسينات، ارتفعت معدلات النمو لتقارب الثلاثة بالمائة، واستمر هذا الوضع منذ الخمسينات وحتي الآن. (انظر جدول ٢) ... ومن الواضح ان تسارع معدلات النمو السكانية انما يرجع الي الانخفاض الحاد في مستويات الوفيات من ١٧.٨ في الألف سنة ١٩٥٢ إلي ٨.٦ في الألف فقط في عام ١٩٨٨ هذا في الوقت الذي لم تنخفض فيه معدلات المواليد إلا بنسبة ضئيلة من ٤٥.٢ في الألف سنة ١٩٥٢ إلي ٣٧.٥ في الألف سنة ١٩٨٨.. هل يعني ذلك أن مستويات الخصوبة في مصر لم

جدول -٢-

السكان في منتصف العام وأعداد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومعدلاتهم في السنوات ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ الي ١٩٨٧

السنة	تقدير عدد السكان في منتصف العام بالالف	المواليد		الوفيات		الزيادة الطبيعية	
		عدد بالألف	معدل المواليد في الالف	عدد بالأف	معدل الوفيات في الالف	عدد بالأف	معدل
١٩٥٢	٢١٤٣٧	٩٦٩	٤٥.٢	٣٨١	١٧.٨	٥٨٨	٪٢.٧٤
١٩٦٠	٢٥٩٦٠	١١١٤	٤٢.٩	٤٣٨	١٦.٩	٦٧٦	٪٢.٦
١٩٦٦	٣٠١٨٨	١٢٣٥	٤٠.٩	٤٧٧	١٥.٨	٧٥٨	٪٢.٥١
١٩٧٦*	٣٧٨٥٨	١٣٨٤	٣٦.٦	٤٤٥	١١.٨	٩٣٩	٪٢.٤٨
١٩٧٧**	٣٨٧٩٤	١٤٥٥	٣٧.٥	٤٥٩	١١.٨	٩٩٦	٪٢.٥٧
١٩٧٨**	٣٩٧٦٧	١٤٨٧	٣٧.٤	٤١٧	١٠.٥	١٠٧٠	٪٢.٦٩
١٩٧٩**	٤٠٨٨٩	١٦٤٢	٤٠.٢	٤٤٦	١٠.٩	١١٩٦	٪٢.٩٣
١٩٨٠**	٤٢١٣٦	١٥٨٠	٣٧.٥	٤٢٣	١٠.٠	١١٥٧	٪٢.٧٥
١٩٨١**	٤٣٣٢٢	١٦٠٤	٣٧.٠	٤٣٤	١٠.٠	١١٧٠	٪٢.٧
١٩٨٢**	٤٤٥٠٦	١٦١٢	٣٦.٢	٤٤٤	١٠.٠	١١٦٨	٪٢.٦٢
١٩٨٣**	٤٥٧٥٥	١٦٨٤	٣٦.٨	٤٤٥	٩.٧	١٢٣٩	٪٢.٧١
١٩٨٤**	٤٧١٩١	١٨٢٠	٣٨.٦	٤٤٤	٩.٤	١٣٧٦	٪٢.٩٢
١٩٨٥**	٤٨٥٠٣	١٨١٧	٣٧.٥	٤٤٢	٩.١	١٣٧٥	٪٢.٨٤
١٩٨٦*	٤٩٨٩٧	١٨٧٨	٣٧.٦	٤٦٨	٩.٤	١٤١٠	٪٢.٨٢
١٩٨٧	٥١٣٢٩	١٩٤٣	٣٧.٨	٤٤٠	٨.٦	١٥٠٣	٪٢.٩٢
١٩٨٨	٥٢٩١٩	١٩٨٧	٣٧.٥	٤٥٦	٨.٦	١٥٣١	٪٢.٨٩

* تم تقدير عدد السكان في عامي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ علي اساس ارقام التعدادات لهاتين السنتين ويشمل المواطنين في الخارج.

** احتسبت تقديرات السنوات للسكان من ١٩٧٧ - ١٩٨٥ اعتمادا علي بيانات تعداد ١٩٧٦ وباستخدام اسلوب الزيادة الطبيعية وكذلك تقديرات السكان لعام ١٩٨٧ و١٩٨٨ اعتمادا علي بيانات تعداد ١٩٨٦ وباستخدام اسلوب الزيادة الطبيعية.

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢- ١٩٨٧ القاهرة : الجهاز المركزي، جمهورية مصر العربية يونيو ١٩٨٩ ص ٣٦.

ا‌ضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرج
ا‌ضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	–
لمصــــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

تنخفض في خلال الأربعين سنة الماضية، وأنها بقيت علي حالها من الارتفاع، حتي مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وإلي الآن؟ وإذا كان هذا صحيحا، هل يعني ذلك أن نتوقع استمرار معدلات النمو السكانية المرتفعة؟ وأين من ذلك السياسات السكانية المتعاقبة والتي استهدفت تخفيض معدلات النمو السكاني منذ الستينات وحتي الآن؟

وفي الحقيقة ، فان الاعتماد علي قياس مستويات الخصوبة عن طريق معدلات المواليد الطبيعية ، قد يكون مضللا بعض الشيء ، فقد تكون مستويات الخصوبة آخذة في الهبوط في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات المواليد الطبيعية ، نتيجة لارتفاع مستويات الخصوبة في فترة سابقة ، ووجود عدد أكبر من النساء في سن الزواج والإنجاب .

وبالتالي ، فمن المستحسن في محاولة قياس الخصوبة ، الاعتماد علي مؤشر آخر أكثر دقة وهو معدل الخصوبة الإجمالي ، ويعرف معدل الخصوبة الإجمالي بعدد الأطفال الأحياء لامرأة تبدأ الإنجاب (في وقت المسح) وتنجب حسب المعدلات السائدة في فترة خمس سنوات السابقة المسح.

تظهر البيانات المتاحة ، من مسوحات مختلفة للخصوبة في مصر ، أن هناك اتجاها تنازليا لمعدلات الخصوبة الإجمالية (انظر جد ول ٣) . فلقد تناقص معدل الخصوبة الإجمالي علي مستوي الجمهورية ككل من ٩.٧ر في الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) الي ٣٨ر٤ في الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) .. هذا ولقد انخفضت معدلات الخصوبة الإجمالية علي الرغم من أن متوسط العمر عند الزواج بين النساء المتزوجات حاليا أو النساء اللاتي سبق لهن الزواج لم يرتفع بصورة كبيرة منذ الستينيات وحتي الآن .. فحسب البيانات المتاحة من ١٩٦٠ وحتي ١٩٨٤ (انظر جدول ٤) ، نلاحظ أن متوسط العمر لدي النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج قد ارتفع من ٦ر١٦ سنة في الفترة الزمنية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) الي ١٩ سنة في الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ١٩٨٤) ، أي أن معظم النساء في مصر يتزوجن في سن صغيرة نسبيا ، وبذلك يتعرضن لفترات طويلة من احتمالات الإنجاب .

جدول ٣

معدلات الخصوبة الاجمالية في مصر

المنطقة	الفترة الزمنية					
	١٩٦٠ ١٩٦٥	١٩٦٥ ١٩٧٠	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٧٥ ١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٦ ١٩٨٨
اجمالي الجمهورية	٧.٠٩	٦.٥٣	٥.٥٣	٥.٢٧	٤.٢٠	٤.٣٨
الحضر						
اجمالي الحضر	٦.٤٠	٥.٣٨	٤.٣٦	٤.٢٧	٣.٩١	٣.٤٨
المحافظات الحضرية	٥.٩٢	٥.١١	٣.٩٧	٣.٨٤	٣.٧٩	٣.٠١
حضر وجه بحري	٧.٠٤	٥.٤٧	٤.٤٦	٤.٩٢		٣.٨١
حضر وجه قبلي	٧.٤٣	٦.٤٩	٥.٦٨	٥.٨٧		٤.١٧
الريف						
اجمالي الريف	٧.٦٤	٧.٥٠	٦.٥٤	٦.١٤	٤.٤٢	٥.٣٥
ريف الوجه البحري	٧.٥١	٧.٤٠	٦.٥٢	٦.٠٠		٤.٧٣
ريف الوجه القبلي	٧.٨٢	٧.٦٥	٦.٦١	٦.٣٢		٦.١٥

المصدر : البيانات من ١٩٦٠ إلي ١٩٨٠.

Awad Hllouda , Saad Amin and Samir Farid: "The Egyptian Fertility Survey" , 1980. Vol 2. Cairo : CAP MAS, 1983-

البيانات الخاصة بعام ١٩٨٤ مستقاه من .

- حسين عبد العزيز ، محمد نبيل الخزازاتي وآن آدامز واي : «اهم نتائج مسح مدي ممارسة طرق تنظيم الاسرة في مصر، ١٩٨٤"- القاهرة: المجلس القومي للسكان ، سبتمبر. ١٩٨٥

-البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ وتتضمن بيانات ١٩٨٨ وحتي وقت المسح محسوبة علي الأساس الاطفال للنساء في سن ١٥- ٤٤ سنة ٠٠ وتلك البيانات مستقاة من

Hussein Abdel Aziz, Magued Osman, Fatma El- Zanaty and

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــــدد :	-
المصـــــــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

Ann Way "EGYPT Demographic and Health Survey, 1988"-
Cairo: National Population council, September 1989-

جدول ٤

متوسط العمر عند الزواج بين النساء المتزوجات او سبق لهن الزواج حسب التوزيع الجغرافي.

الفترة الزمنية	المحافظات الحضرية	وجه بحري			وجه قبلي			المجموع
		اجمالي	حضر	ريف	اجمالي	حضر	ريف	
١٩٦٠ - ١٩٦٤	١٧.٣	١٦.٧	١٧.٢	١٦.٦	١٦.٧	١٦.٦	١٥.٩	١٦.٦
١٩٦٥ - ١٩٦٩	١٨.٨	١٦.٩	١٨.٢	١٦.٦	١٦.٩	١٧.٧	١٥.٨	١٧.١
١٩٧٠ - ١٩٧٤	١٩.٥	١٨.١	٢٠.٥	١٧.٢	١٨.١	١٨.٤	١٦.١	١٧.٩
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٢١.١	١٨.٠	٢٠.٦	١٧.٢	١٨.٠	١٨.٦	١٦.٥	١٨.٣
١٩٨٠ - ١٩٨٤	٢١.٨	١٨.٧	٢٠.٧	١٨.٠	١٨.٧	٢٠.٠	١٦.٩	١٩.٠
عدد النساء	٢١٤١	٣٥٠٥	١٠١٩	٢٤٨٦	٣٢٦٥	١١٤٥	٢١٢٠	٨٩١١

المصدر: Hussein Abdel Aziz , Magued Osman , Fatma El - Zanaty and Ann Way : "Egypt Demographic and Health Survey , 1988". Cairo : National Poplation Council, September 1989-

وعلي الرغم من هذا الانخفاض النسبي في معدلات الخصوبة الإجمالية ، الا أن تلك المعدلات مازالت مرتفعة ، وبالتالي سيستمر معدل النمو السكاني السريع لمدة طويلة قادمة ، خاصة اذا ما أضفنا الفوارق الكبيرة بين المناطق الجغرافية وبين الطبقات الاجتماعية في الحسبان .

ونلاحظ أن كل من بيانات الخصوبة الإجمالية وبيانات متوسط سن الزواج ، تخفي تفاوتات واضحة حسب التوزيع الجغرافي للسكان .. فلأول وهلة ، نستطيع ملاحظة أن معدلات الخصوبة للريف المصري ترتفع في العادة بحوالي طفلين عن معدل الخصوبة الإجمالي

ضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
ضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
ـــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

للحضر . وعلي سبيل المثال ، بلغ معدل الخصوبة في الريف ٣٥ر٥ ، بينما انخفض الي ٤٨ر٣ في الحضر وذلك عن الفترة الزمنية (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) .. وفي نفس الوقت بلغ متوسط سن الزواج للنساء في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) حوالي ٢٠ سنة بالنسبة للنساء في الحضر ، ووصل الي ١٧ سنة في الريف (انظر جدول ٣ وجدول ٤) .

ولا تقتصر التفاوتات في معدلات الخصوبة الإجمالية وفي متوسط سن الزواج للنساء علي الفوارق بين الريف والحضر ، بل تمتد تلك التفاوتات بين المناطق الحضرية نفسها ، وفي داخل الريف المصري .

ففي داخل الحضر ، تحظي المحافظات الحضرية (القاهرة ، والاسكندرية ، وبورسعيد ، والسويس والإسماعلية) بأقل معدلات للخصوبة الإجمالية في مصر ، ووصلت تلك المعدلات الي ٠١ر٣ في الفترة الزمنية (١٩٨٦ـ ١٩٨٨) ويأتي حضر وجه بحري في المرتبة الثانية بمعدل خصوبة اجماليا يصل الي ٨١ر٣ ثم حضر الوجه القبلي (١٧ر٤) وذلك في نفس الفترة الزمنية السابق الاشارة اليها .. ونلاحظ أن تلك التفاوتات قد استمرت طوال فترة الأربعين سنة الماضية .. وهناك أيضا تفاوتات ملحوظة بين معدلات الخصوبة الإجمالية لريف وجه بحري ، حيث وصل هذا المعدل الي (٧٣ر٤) ، بينما يصل مستوي الخصوبة الإجمالية في ريف وجه قبلي الي (١٥ر٦) ، وذلك لنفس الفترة الزمنية السابقة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) (انظر جدول٣).

تتفاوت أيضا متوسطات سن الزواج للنساء حسب المناطق الجغرافية في مصر.. ففي الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) وصل متوسط سن الزواج للنساء الي حوالي ٢٢ سنة في المحافظات الحضرية ، و٢١ سنة في حضر وجه بحري و٢٠ سنة في حضر وجه قبلي ..أما بالنسبة للمناطق الريفية ، فيصل متوسط سن الزواج للنساء الي ١٨ سنة في ريف وجه بحري ، وينخفض الي حوالي ١٧ سنة في ريف وجه قبلي .. (انظر جدول رقم ٤) .

تعود تلك الفوارق في جوهرها الي اختلاف الأنماط الإنتاجية بين الحضر من ناحية والريف من ناحية أخري ، فما زال الريف المصري يخضع لانماط الإنتاج التقليدية كثيفة العمل ، أما المناطق الحضرية فتخضع لتضافر الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية ، مما يقلل من الاعتماد علي الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة الي حد ما ، علي الرغم من شيوع الأنشطة الصغيرة

الموضوع الرئيسي : السكان
الموضوع الفرعي : فى مصر
المصـــــــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر
اسم كاتب المقال : نادية فرح
رقم العـــــدد : –
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٤

وذات العمالة الكثيفة في مجالات الورش الصغيرة والخدمات ، وبالاضافة الي تلك الفوارق الهيكلية بين الريف والحضر ، فان الفوارق في مستويات الخصوبة وسن الزواج بين المناطق الحضرية نفسها يرجع في الحقيقة الي تكدس الصناعات الحديثة بصفة خاصة في المحافظات الحضرية خاصة القاهرة والأسكندرية ، بينما تحظي المناطق الحضرية في كل من وجه بحري ووجه قبلي بمستوي تصنيع اقل بكثير من مستوي المحافظات الحضرية الكبري ...(انظر الجزء الثاني من هذا التقرير ، فصل ٤) .

ولا تعكس الاختلافات في مستويات الخصوبة علي المستوي الجغرافي الفوارق الهيكلية الناتجة عن تباين الأنماط الإنتاجية السائدة في مصر فقط ، بل أن عدم عدالة توزيع الدخل وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية وتباين نصيب الفئات الاجتماعية من الدخل والخدمات الاجتماعية الأخري يؤدي الي اختلاف مستويات الخصوبة الإجمالية ومتوسطات سن الزواج .. وعلي الرغم من ندرة البيانات الخاصة بقياس الفوارق التوزيعية (مثل بيانات توزيع الدخل) في مصر بصورة عامة الا أن هناك بعض الدراسات التي تشير بوجه الخصوص الي ارتباط الفوارق التوزيعية ، بالتفاوتات في معدلات الخصوبة الإجمالية في مصر .

جدول رقم (٥)
معدلات الخصوبة الاجمالية حسب فئات توزيع الدخل
(١٩٧٥ - ١٩٨٠)

فئات توزيع الدخل الفردي	معدلات الخصوبة الاجمالية
اقل من ٢٠ بالمائة	٦.١٣
من ٢١-٤٠ بالمائة	٦.٠٠
من ٤١-٦٠ بالمائة	٥.٣٩
من ٦١-٨٠ بالمائة	٤.٩١
من ٨١-	٣.٨٢



الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	–
المصـــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : مسح الخصوبة ١٩٨٠ الخ المجلد الثالث، القاهرة: سبتمبر ١٩٨٣

نلاحظ من الجدول السابق (جدول ٥) ارتباطا واضحا بين مستويات توزيع الدخل الفردي ، ومعدلات الخصوبة الإجمالية . ومن الواضح أن الفئات الأفقر هي الفئات الأعلي خصوبة وتقل مستويات الخصوبة بانتظام مع ارتفاع مستويات الدخل . وتتباين مستويات الدخل بشدة بين المناطق الجغرافية في مصر (انظر جدول ٦) .

جدول (٦)

نسبة الاسر حسب فئات توزيع الدخل الكلي ١٩٨٠

المنطقة	فئات الدخل				
	اقل ٢٠ بالمائة	٢١ – ٤٠	٤١ – ٦٠	٦١ – ٨٠	٨١
القاهرة والاسكندرية	١٠,٦	١٥.٣	٢٣.٤	٢١.٣	٢٩.٤
حضر وجه بحري	١٥.٢	١٣.٨	١٧ر٨	٢٩.٠	٢٤.٣
حضر وجه قبلي	١٧.٦	٢٠.٦	١٦ر٥	٢٢.٩	٢٢.٤
ريف وجه بحري	٢٢.٠	٢١.٥	١٨ر٢	٢٠.٠	١٨.٢
ريف وجه قبلي	٣٠.٣	٢٥.٩	٢٢ر٢	١٤ر٦	٩.١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : مسح الخصوبة ١٩٨٠. القاهرة : سبتمبر ١٩٨٣ المجلد الثالث.

نلاحظ من البيانات المتوفرة لسنة ١٩٨٠ عن نسبة الأسر حسب فئات توزيع الدخل الكلى، أن أكثر من ٥٦ بالمائة من الأسر في ريف وجه قبلي يقعن في أقل من ٤٠ بالمائة من فئات توزيع الدخل ، بينما تصل تلك النسبة الي ٤٣ر٥ بالمائة في ريف وجه بحري،و٣٨ بالمائة في حضر وجه قبلي ، ٢٩ بالمائة في حضر وجه بحري وحوالي ٢٦ بالمائة فقط في القاهرة والاسكندرية . وبالمثل تصل نسبة الأسر في أعلي الفئات الدخلية (٨١+...) الي ٢٩ بالمائة في القاهرة والاسكندرية بينما لا تتعدي تلك النسبة ١٨ بالمائة لريف وجه بحري ،و٩ بالمائة

الموضوع الرئيسى : السكان	اسم كاتب المقال : نادية فرح
الموضوع الفرعى : فى مصر	رقم العدد : –
المصدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصدور : ١٩٩٤

فقط لاغير في ريف وجه قبلي . ويعني ذلك أن أكثر من نصف سكان الريف المصري يقعون في أسفل فئات الدخل (أقل ٤٠ بالمائة) واذا مالاحظنا ارتباط معدلات الخصوبة الإجمالية بمستويات الدخل (انظر جدول ٥) فلا غرو من أن أعلي معدلات تلك الخصوبة مرتبطة بسكان الريف وبالذات هؤلاء السكان ذوو الدخول المتدنية .

جدول رقم (٧)

مصادر الدخل (النسبة من الدخل الاجمالي)

حسب المنطقة وحجم الاسرة والمستوي التعليمي لرب الاسرة (١٩٨٠)

المنطقة وحجم الاسرة / المستوي التعليمي لرب الاسرة	نسبة الدخل من النشاط (نقدا او عينا)				
	العمل لدي الآخرين	العمل لحسابه في الزراعة	اعمال اخري	تحويلات	مصادر دخل اخري
القاهرة والاسكندرية	٦٧	١	٢٠	٩	٣
حضر وجه بحري	٥٠	٦	٣٤	٧	٣
حضر وجه قبلي	٥٦	٧	٣٠	٦	١
ريف وجه بحري	٤٠	٤٢	١٤	٤	صفر
ريف وجه قبلي	٣٧	٤١	١٢	١٠	صفر
لم يدخل مدرسة	٤١	٣٤	١٨	٧	صفر
لم يكمل المرحلة الابتدائية	٤٦	١٨	٣٠	٦	صفر
الشهادة الابتدائية	٥٧	١٢	٢٣	٧	١
الشهادة الثانوية	٧١	٦	١١	١١	١
جامعي	٧٥	٣	٩	٦	٧
حجم الأسرة					
٢	٥٣	١٠	٢٠	١١	٦
٤	٦٠	٩	٢٠	١٠	١
٦	٥٨	١٦	١٩	٦	١
٨	٤٩	٢٥	٢١	٤	١
١٠ +	٣٥	٤٧	١٣	٥	صفر

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : "مسح الخصوبة ١٩٨٠". القاهرة : سبتمبر ١٩٨٣ . المجلد الثالث.

الموضوع الرئيسي :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
الموضوع الفرعي :	في مصر	رقم العـــــدد :	-
المصـــدر :	"كتاب" السكان والتنمية في مصر	تاريخ الصـدور :	١٩٩٤

ولا تتوقف التباينات في معدلات الخصوبة وبالتالي التباينات في حجم الأسرة علي مستوي الدخل فقط وإنما أيضا ترتبط بمصادر ذلك الدخل والمستوي التعليمي (انظر جدول٧).

نلاحظ من هذا الجدول أن ٤٧٪من دخول الأسر الكبيرة الحجم (١٠+) ترتبط بالنشاط الزراعي وخصوصا في حالة عمل رب الأسرة لحسابه وبالذات في الريف ، وأنه كلما زاد الاعتماد علي النشاط الزراعي لتوليد الدخل زاد عدد أفراد الأسرة . تقل أحجام الأسرة بصورة ملحوظة اذا ماكان النشاط الأساس لتوليد الدخل هو العمل لدي الآخرين وتزيد نسبة توليد الدخل من العمل لدي الآخرين في المناطق الحضرية بصورة ملحوظة عن الريف . وعلي سبيل المثال فإن الأسر المكونة من فردين أو المكونة من ٤ أفراد أو ٦ أفراد تستقي حوالي ٦٠ بالمائة من دخلها من النشاط الاقتصادي القائم علي العمل لدي الآخرين (أنماط انتاجية حديثة تعتمد علي علاقة الأجر) بدلا من الدخل المستقي من النشاط الزراعي ولحساب رب الأسرة (أنماط انتاجية تقليدية تعتمد علي عمل الأسرة ككل) . يرتبط مصدر الدخل وحجم الأسرة بنوعية نمط الإنتاج وأيضا بالمستوي التعليمي ، خاصة عند المستويات العليا من التعليم . فالذين حصلوا علي قدر مرتفع من التعليم (الشهادة الثانوية أو الشهادة الجامعية) يكادون يعتمدون بصورة كلية علي مصادر دخل نابعة من العمل لدي آخرين (حوالي ٧٠ بالمائة من الدخل) ، بينما تتدني تلك النسبة بصورة حادة اذا ماكان النشاط الأساسي لتوليد الدخل هو الزراعة لحساب رب الأسرة .

وفي الارتباط بين المستوي التعليمي للزوج والزوجة ، وارتباط عمل المرأة ، ونوعية مهنة الزوج بمستويات الخصوبة ، فإن مسح الخصوبة لسنة ١٩٨٠ ، والذي اجراه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بالقاهرة ، يعطينا بعض المؤشرات التالية (انظر جدول رقم ٨) .

نلاحظ أولا أن المستوي التعليمي للزوجة يعتبر عاملا أكثر تعبيراً من المستوي التعليمي للزوج في التأثير علي مستويات الخصوبة، علي أن التأثير الفعال للمستوي التعليمي علي مستويات الخصوبة لا يتحقق الا عند المستويات العليا من التعليم (ثانوي / جامعي) لكل من الزوج والزوجة.



ضوع الرئيسى : السكان — اسم كاتب المقال : نادية فرح

ضوع الفرعى : فى مصر — رقم العـــــدد : -

ـــــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٤

جدول ٨

متوسط عدد الأطفال الذين ولدوا، حسب بعض المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية ١٩٨٠

المتغير	حضر	ريف	اجمالي
أ- المستوي التعليمي للزوجة			
امية- لم تدخل مدرسة	٤.٩	٤.٥	٤.٧
امية دخلت المدرسة	٤.٦	٤.٨	٤.٧
تقرأ وتكتب	٣.٩	٤.٤	٤.٠
ابتدائي	٣.٢	٣.٣	٣.٣
ثانوي / جامعي	٢.٢	٢.٣	٢.١
ب- المستوي التعليمي للزوج			
امي - لم يدخل المدرسة	٥.٠	٤.٥	٤.٧
امي - دخل المدرسة	٤.٦	٤.٥	٤.٦
يقرأ ويكتب	٤.٥	٤.٨	٤.٦
ابتدائي	٤.١	٤.٦	٤.٢
ثانوي / جامعي	٢.٩	٣.٤	٣.٠
ج-نمط عمل الزوجة			
لم تعمل أبدا	٤.٤	٤.٦	٤.٥
عملت قبل الزواج فقط	٤.٥	٤.٣	٤.٤
عملت قبل وبعد الزواج	٢.٩	٤.٣	٣.٨
تعمل لنفسها / للعائلة	٤.٧	٤.٥	٤.٧
تعمل للغير	٢.٤	٣.٧	٢.٦
د- مهنة الزوج			
اعمال فنية ومهنية			٣.١
اعمال كتابية			٣.٥
اعمال البيع			٤.٥
الزراعة - يعمل لحسابه			٤.٩
الزراعة - يعمل لحساب الغير			٤.٥
عامل يدوي			٤.٣

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، مسح الخصوبة ١٩٨٠، المجلد الثالث. القاهرة، ١٩٨٣ (البيانات معدلة حسب العمر.)



الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
المصـــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

جدول (٩)

معدلات الخصوبة الاجمالية للنساء

حسب المستوي التعليمي ونوع العمل ١٩٨٨

	معدلات الخصوبة الاجمالية (١)			متوسط عدد الاطفال المولودين للنساء ٤٠-٤٩ سنة
	١٩٨٦-١٩٨٨	١٩٨٣-١٩٨٥	من صفر الي ٤ سنوات قبل التعداد	
المستوي التعليمي				
امية	٥,٣٨	٥,٩٩	٥,٧٣	٦,٥٦
بعض التعليم الابتدائي	٤,٧٦	٥,٢٨	٥,٠٩	٥,٩٤
ابتدائي الي الثانوي	٣,٦١	٤,٠٥	٣,٧٩	٤,٩١
حصلت علي الثانوية/اعلي	٣,١٥	٣,٠٣	٣,٢٣	٣,٢٧
نوع العمل				
تعمل من أجل مقابل مادي	٢,٩١	٣,٣٠	٣,١٥	٤,٢٥
لاتعمل	٤,٦٠	٥,١٢	٤,٩٠	٦,١٧

Hussein Abdel Aziz, Magued Osman, Fatma El - Zanaty and Ann Way : "Egypt Demographic and Healthy Survey , 1988". Cairo : National Population Council, September 1989-

ملاحظة

١- معدلات الخصوبة الاجمالية محسوبة للنساء في فئات السن ١٥-٤٤ سنة .

الموضوع الرئيسى : السكان
الموضوع الفرعى : فى مصر
المصـــــــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر
اسم كاتب المقال : نادية فرح
رقم العـــــدد : -
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٤

نلاحظ أيضاأن نمط عمالة المرأة له تأثير كبير على خصوبتها .. على أن هناك تباين ضخم بين عمالة المرأة وخصوبتها فى الريف عنه فى الحضر .. ففى الريف ، ليس هناك تباين يذكر فى معدلات خصوبة المرأة الريفية سواء كانت لم تعمل ابدا ، أو عملت قبل الزواج فقط أو عملت قبل وبعد الزواج . أو تعمل لنفسها / للعائلة .. ذلك أن معظم عمالة المرأة الريفية تقع فى اطار الاقتصاد الزراعى الذى يسيطر عليه النمط الإنتاجى التقليدى ولا يتعارض مع مستويات عالية من الخصوبة . ولا يقل معدل خصوبة المرأة الريفية الا فى حالة ما اذا كانت تعمل لدى الغير . . الا أن نمط عمالة المرأة الحضرية يختلف عن ذلك النمط السابق . فنلاحظ أن مستويات الخصوبة للمرأة التى لم تعمل أبدا ، أو التى عملت قبل الزواج فقط ، مستويات متقاربة . الا أن خصوبة المرأة التى عملت قبل وبعد الزواج تنخفض بشدة عن خصوبة النساء اللاتى لم يعملن ابدا أو اقتصرن على العمل قبل الزواج (تنخفض تلك النسبة من حوالى ٤.٥ الى ٢.٩ فقط) .. على أن هذا الإنخفاض فى مستويات خصوبة المرأة العاملة ، أنما يرجع أساسا لانخراط المرأة العاملة فى القطاع الإقتصادى الحديث (حيث تسود علاقة الأجر أو العمل لدى الغير) حيث تصل نسبة الخصوبة فى تلك الحالة الى ٤ر٢ فقط لاغير . أما المرأة الحضرية التى تعمل فى القطاع التقليدى كثيف العمالة سواء كانت تعمل لنفسها أو للعائلة ، فنلاحظ ارتفاع مستوى خصوبتها حتى عن مستوى خصوبة المرأة التى لا تعمل (٤.٧).

وتقل مستويات الخصوبة للأسر الداخلة فى نطاق الاقتصاد الحديث بصورة حادة عن تلك التى تعمل أساسا فى نطاق الاقتصاد التقليدى . فتصل خصوبة المرأة الذى ينخرط زوجها فى مجالات الأعمال الفنية والمهنية الى ٣ر١ بينما يرتفع مستوى الخصوبة فى الأسر التى يمارس فيها رب الأسرة الزراعة لحسابه الى ٩ر٤ .

هذا وتؤكد البيانات الحديثة (انظر جدول ٩) استمرار نفس الإتجاهات السابقة فى الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٨ .

فى ضوء تلك الخصائص الهيكلية والتوزيعية للمجتمع المصرى ، لانندهش كثيرا لاستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة ككل وخاصة فى الريف المصرى . واذا ماتذكرنا أن حوالى ٥٦ بالمائة من سكان مصر مازالوا مندرجين فى الاقتصاد الريفى التقليدى ، فان من الممكن التنبؤ باستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة لفترة طويلة قادمة ، الا اذا أدت سياسات التنمية



الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	نادية فرح
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العــــــدد :	-
المصـــــــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصــدور :	١٩٩٤

الى تحديث جذرى لهياكل الانماط الإنتاجية التقليدية ، وعملت على تخفيض حدة الفوارق التوزيعية (أى الفوارق الدخلية والتعليمية والصحية الخ ..)

هذا ولقد أثرت تلك الخصائص للفوارق الهيكلية النابعة من تضافر الأنماط الإنتاجية ، والفوارق التوزيعية النابعة من السياسات الحكومية ، الى ضعف الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة المتاحة فى مصر منذ الستينات والى الآن ، لتخفيض مستويات الخصوبة وخاصة فى المناطق الريفية .. لقد قام جهاز تنظيم الأسرة والسكان بعدة مسوحات لقياس التغيير فى مستويات الخصوبة ولقياس فاعلية خدمات تنظيم الأسرة من حيث الاعلام والإقبال على الاستخدام الخ .. ففى عام ١٩٧٩ ، قام جهاز تنظيم الأسرة بعمل مسح ضخم للخصوبة الريفية ، كما قام الجهار بمسح للفوارق فى الخصوبة الريفية حسب المحافظات فى سنة ١٩٨٢ وبمسح عام للخصوبة على مستوى الجمهورية فى سنة ١٩٨٤ وأخيرا قام المجلس القومى للسكان بمسح للخصائص الديموغرافية والصحية فى عام ١٩٨٨ . كما قام الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بدراسة متعمقة لاتجاهات الخصوبة فى مصر فى عام ١٩٨٠ .. وبالتالى توجد تحت أيدينا مادة وفيرة لاستطلاع اتجاهات الخصوبة فى مصر خلال العشر سنوات الماضية ومدى تأثير اساليب تنظيم الأسرة المستخدمة منذ عام ١٩٦٥ .

وسنتعرض فيما يلى لأهم سمات الطلب على أساليب تنظيم الأسرة فى مصر.

١ـ العلم بوسائل تنظيم الأسرة :

تدل المسوحات المتتالية ، أن العلم بوسائل تنظيم الأسرة وبالمصادر التى يمكن الحصول منها على تلك الوسائل خاصة بين النساء المتزوجات حاليا أو التى سبق لهن الزواج ، يصل الى مستويات عالية جدا .. أى أن القول بضعف الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة بسبب عدم المعرفة بتلك الوسائل أو بالمصدر الذى يمكن الحصول منه على تلك الوسائل ، قول غير صحيح على الاطلاق . فلقد وصلت نسبة النساء المتزوجات أو التى سبق لهن الزواج اللاتى يعرفن على الأقل وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة الى حوالى ٩٠ بالمائة حسب مسح الخصوبة الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فى عام ١٩٨٠ ، والى ٨٥ بالمائة حسب مسح الخصوبة لسنة ١٩٨٤ السابق الأشارة اليه ، والى ٩٨ بالمائة حسب آخر مسح للخصوبة والذى أجراه المجلس القومى للسكان عام ١٩٨٨ [1] .. وحسب بيانات المسح الأخير فإن ٩٠.٥ بالمائة من

الموضوع الرئيسي : السكان	اسم كاتب المقال : نادية فرح
الموضوع الفرعي : فى مصر	رقم العـــــدد : -
المصـــــــــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور : ١٩٩٤

النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج علي علم بأماكن يمكن الحصول منها علي تلك الوسائل .

٢ـ نسب الممارسة لوسائل تحديد النسل

علي الرغم من انتشار العلم بوسائل تنظيم الأسرة وإمكانية الحصول عليها فإن نسبة الممارسة لوسائل تنظيم الأسرة مازالت منخفضة في مصر . هذا ولقد زادت نسب الممارسة للنساء المتزوجات من ٨ر٢٣ بالمائة في عام ١٩٨٠ الي ٣٠ بالمائة في عام ١٩٨٤ الي ٨ر٣٧ بالمائة في عام ١٩٨٨[٢] . تخفي تلك البيانات الإجمالية نسب الممارسة الحالية للنساء المتزوجات تباينات ضخمة في تلك النسب حسب المناطق الجغرافية في مصر

جدول ١٠

نسبة النساء المتزوجات حاليا واللاتي يمارسن تنظيم النسل حاليا حسب المناطق الجغرافية في مصر

المنطقة	مسح ١٩٨٨	مسح ١٩٨٤
اجمالي الحضر	٥١.٨	٤٥.١
اجمالي الريف	٢٤.٥	١٩.٢
المحافظات الحضرية	٥٦.٠	٤٩.٦
حضر وجه بحري	٥٤.٥	٤٧.٦
حضر وجه قبلي	٤١.٥	٣٦.٨
ريف وجه بحري	٣٥.٦	٢٨.٥
ريف وجه قبلي	١١.٥	٧.٩
اجمالي	٣٧.٨	٣٠.٣

المصدر:- Abdel Aziz Hussein (ed.) "Egypt Demographic and Health Survey 1988", Cairo : National Population Council, September 1988, P.103

النمو السكاني والسياسة السكانية

مقدمة :

تتمحور سياسات الدولة الرسمية في مصر حول النمو السكاني السريع كعقبة رئيسية أمام مجهودات التنمية ، وبالتالي ركزت معظم الخطط السكانية الرسمية علي تخفيض معدل النمو السكاني عن طريق تخفيض مستويات الخصوبة . فهل نجحت الدولة في تلك السياسات؟ وماهي فاعلية تلك السياسات في ضوء سياسات التنمية التي اتبعتها الدولة منذ بدأ الاتجاه الرسمي لتبني سياسة سكانية فاعلة ؟ .. وهل تستطيع الدولة أن تعالج مايسمي بالمشكلة السكانية عن طريق جهاز متخصص سواء كان ذلك الجهاز له صلاحيات واسعة أو لا . ؟

للإجابة علي تلك التساؤلات ، سنحاول في هذا الجزء استعراض خصائص النمو السكاني والسياسات السكانية المعلنة منذ الستينات وحتي الآن ، ومدي فعالية تلك السياسات في الوصول الي الهدف المعلن الا وهو تخفيض مستويات الخصوبة بصورة سريعة وفعالة .

أولا ـ خصائص النمو السكاني في مصر :

من المعروف أن النمو السكاني في مصر هو محصلة للفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات حيث أن الهجرة الدائمة من مصر من الضآلة بحيث لا تؤثر كثيرا ولا قليلا علي معدلات النمو السكاني . وتشير البيانات المتاحة الي أن المعدلات العالية للنمو السكاني هي في الحقيقة ناتجة عن تناقص سريع في معدلات الوفيات مع ثبات الخصوبة عند مستوي مرتفع نسبيا ، وبالتالي تعد مستويات الخصوبة المرتفعة هي هدف السياسة السكانية . فمع تناقص معدلات الوفيات يصبح المجال الوحيد لتخفيض معدلات النمو السكاني هو العمل علي تخفيض معدلات الإنجاب ..

أجري أول تعداد حديث في مصر سنة ١٨٨٢ ، وتم تقدير عدد السكان في ذلك الوقت بحوالي ٦ر٨٠٠ر٠٠٠ نسمة . علي أن هناك بعض الشكوك المثارة حول دقة هذا التعداد . فلقد تم التعداد ابان فترة الثورة العرابية ، حيث ساد الاضطراب البلاد .. ولقد أجري التعداد الثاني في عام ١٨٩٧ ، وحدد هذا التعداد سكان مصر بحوالي ٩ر٧٣٤ر٤٠٥ نسمة ومنذ ذلك الحين انتظم تعداد السكان كل عشر سنوات . وفي سنة ١٩٤٧ ، بلغ تعداد السكان في مصر حوالي ١٨,٩٦٧,٠٠٠ نسمة .

الموضوع الرئيسى : السكان — اسم كاتب المقال : وداد مرقس
الموضوع الفرعى : فى مصر — رقم العـــدد : -
المصـــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر — تاريخ الصــدور : ١٩٩٤

جدول (١)

تطور عدد السكان في مصر (١٨٨٢ - ١٩٤٧)

السنة	عدد السكان	معدل النمو
١٨٨٢	٧.٥٥٠	
١٨٩٧	٩.٦٦٩	١.٦
١٩٠٧	١١.١٩٠	١.٥
١٩١٧	١٢.٧١٨	١.٣
١٩٢٧	١٤.١٧٨	١.١
١٩٣٧	١٥.٩٢١	١.٢
١٩٤٧	١٨.٩٦٧	١.٩

المصدر : وداد مرقس : سكان مصر : قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦: القاهرة مركز البحوث العربية ١٩٨٨ ، ص ١٢.

من الملاحظ اذن، أن النمو السكاني السريع بدأ في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر . وتراوحت معدلات الزيادة بين ١ر١ بالمائة و٩ر١ بالمائة .. ونستطيع القول أن تلك الزيادة السريعة في النمو السكاني كانت استجابة مباشرة لمقتضيات الزراعة كثيفة العمالة والتي اعتمدت علي تصدير القطن، كما أنها نشأت أيضا نتيجة للتحسن الملحوظ في استخدام وسائل الطب الحديثة والقضاء علي الأوبئة والأمراض الفاتكة التي كانت تهدد حياة المصريين قبل ذلك (انظر الجزء الأول ، الفصل الثاني».

تسارعت معدلات النمو السكاني منذ أوائل الخمسينات، ارتفعت معدلات النمو لتقارب الثلاثة بالمائة، واستمر هذا الوضع منذ الخمسينات وحتي الآن. (انظر جدول ٢) ... ومن الواضح ان تسارع معدلات النمو السكانية انما يرجع الي الانخفاض الحاد في مستويات الوفيات من ١٧.٨ في الألف سنة ١٩٥٢ إلي ٨.٦ في الألف فقط في عام ١٩٨٨ هذا في الوقت الذي لم تنخفض فيه معدلات المواليد إلا بنسبة ضئيلة من ٤٥.٢ في الألف سنة ١٩٥٢ إلي ٣٧.٥ في الألف سنة ١٩٨٨.. هل يعني ذلك أن مستويات الخصوبة في مصر لم تنخفض في خلال الأربعين سنة الماضية، وأنها بقيت علي حالها من الارتقاع، حتي مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وإلي الآن؟ وإذا كان هذا صحيحا، هل يعني ذلك أن نتوقع استمرار معدلات النمو السكانية المرتفعة؟ وأين من ذلك السياسات السكانية المتعاقبة والتي استهدفت تخفيض معدلات النمو السكاني منذ الستينات وحتي الآن؟

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	وداد مرقس
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

وفي الحقيقة ، فان الاعتماد علي قياس مستويات الخصوبة عن طريق معدلات المواليد الطبيعية ، قد يكون مضللا بعض الشيء ، فقد تكون مستويات الخصوبة آخذة في الهبوط في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات المواليد الطبيعية ، نتيجة لارتفاع مستويات الخصوبة في فترة سابقة ، ووجود عدد أكبر من النساء في سن الزواج والإنجاب .

وبالتالي ، فمن المستحسن في محاولة قياس الخصوبة ، الاعتماد علي مؤشر آخر أكثر دقة وهو معدل الخصوبة الإجمالي ، ويعرف معدل الخصوبة الإجمالي بعدد الأطفال الأحياء لامرأة تبدأ الإنجاب (في وقت المسح) وتنجب حسب المعدلات السائدة في فترة خمس سنوات السابقة المسح.

تظهر البيانات المتاحة ، من مسوحات مختلفة للخصوبة في مصر ، أن هناك اتجاها تنازليا لمعدلات الخصوبة الإجمالية (انظر جد ول ٣) . فلقد تناقص معدل الخصوبة الإجمالي علي مستوي الجمهورية ككل من ٩.ر٧ في الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) الي ٣٨ر٤ في الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) .. هذا ولقد انخفضت معدلات الخصوبة الإجمالية علي الرغم من أن متوسط العمر عند الزواج بين النساء المتزوجات حاليا أو النساء اللاتي سبق لهن الزواج لم يرتفع بصورة كبيرة منذ الستينيات وحتي الآن .. فحسب البيانات المتاحة من ١٩٦٠ وحتي ١٩٨٤ (انظر جدول ٤) ، نلاحظ أن متوسط العمر لدي النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج قد ارتفع من ٦ر١٦ سنة في الفترة الزمنية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) الي ١٩ سنة في الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ١٩٨٤) ، أي أن معظم النساء في مصر يتزوجن في سن صغيرة نسبيا ، وبذلك يتعرضن لفترات طويلة من احتمالات الإنجاب .

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

الموضوع الرئيسى : السكان	اسم كاتب المقال : وداد مرقس
الموضوع الفرعى : فى مصر	رقم العـــــدد : -
المصـــــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور : ١٩٩٤

جدول -٢-

السكان في منتصف العام وأعداد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومعدلاتهم في السنوات ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ الي ١٩٨٧

السنة	تقدير عدد السكان في منتصف العام بالالف	المواليد		الوفيات		الزيادة الطبيعية	
		عدد بالألف	معدل المواليد في الالف	عدد بالألف	معدل الوفيات في الالف	عدد بالألف	معدل
١٩٥٢	٢١٤٣٧	٩٦٩	٤٥.٢	٣٨١	٢٧.٨	٥٨٨	٢.٧٤٪
١٩٦٠	٢٥٩٦٠	١١١٤	٤٢.٩	٤٣٨	١٦.٩	٦٧٦	٢.٦٪
١٩٦٦	٣٠١٨٨	١٢٣٥	٤٠.٩	٤٧٧	١٥.٨	٧٥٨	٢.٥١٪
١٩٧٦*	٣٧٨٥٨	١٣٨٤	٣٦.٦	٤٤٥	١١.٨	٩٣٩	٢.٤٨٪
١٩٧٧**	٣٨٧٩٤	١٤٥٥	٣٧.٥	٤٥٩	١١.٨	٩٩٦	٢.٥٧٪
١٩٧٨**	٣٩٧٦٧	١٤٨٧	٣٧.٤	٤١٧	١٠.٥	١٠٧٠	٢.٦٩٪
١٩٧٩**	٤٠٨٨٩	١٦٤٢	٤٠.٢	٤٤٦	١٠.٩	١١٩٦	٢.٩٣٪
١٩٨٠**	٤٢١٢٦	١٥٨٠	٣٧.٥	٤٢٣	١٠.٠	١١٥٧	٢.٧٥٪
١٩٨١**	٤٣٣٢٢	١٦٠٤	٣٧.٠	٤٣٤	١٠.٠	١١٧٠	٢.٧٪
١٩٨٢**	٤٤٥٠٦	١٦١٢	٣٦.٢	٤٤٤	١٠.٠	١١٦٨	٢.٦٢٪
١٩٨٣**	٤٥٧٥٥	١٦٨٤	٣٦.٨	٤٤٥	٩.٧	١٢٣٩	٢.٧١٪
١٩٨٤**	٤٧١٩١	١٨٢٠	٣٨.٦	٤٤٤	٩.٤	١٣٧٦	٢.٩٢٪
١٩٨٥**	٤٨٥٠٣	١٨١٧	٣٧.٥	٤٤٢	٩.١	١٣٧٥	٢.٨٤٪
١٩٨٦*	٤٩٨٩٧	١٨٧٨	٣٧.٦	٤٦٨	٩.٤	١٤١٠	٢.٨٢٪
١٩٨٧	٥١٣٢٩	١٩٤٣	٣٧.٨	٤٤٠	٨.٦	١٥٠٣	٢.٩٢٪
١٩٨٨	٥٢٩١٩	١٩٨٧	٣٧.٥	٤٥٦	٨.٦	١٥٣١	٢.٨٩٪

* تم تقدير عدد السكان في عامي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ علي اساس ارقام التعدادات لهاتين السنتين ويشمل المواطنين في الخارج.

** احتسبت تقديرات السنوات للسكان من ١٩٧٧ - ١٩٨٥ اعتمادا علي بيانات تعداد ١٩٧٦ وباستخدام اسلوب لزيادة الطبيعية وكذلك تقديرات السكان لعام ١٩٨٧ و١٩٨٨ اعتمادا علي بيانات تعداد ١٩٨٦ وباستخدام اسلوب الزيادة الطبيعية.

لمصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢- ١٩٨٧ القاهرة : الجهاز لمركزي، جمهورية مصر العربية يونيو ١٩٨٩ ص ٣٦.

الموضوع الرئيسى : السكان — اسم كاتب المقال : وداد مرقس
الموضوع الفرعى : فى مصر — رقم العـــــدد : -
المصـــــــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٤

جدول ٣

معدلات الخصوبة الاجمالية في مصر

المنطقة	الفترة الزمنية					
	١٩٦٠ ١٩٦٥	١٩٦٥ ١٩٧٠	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٧٥ ١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٦ ١٩٨٨
اجمالي الجمهورية	٧,٠٩	٦,٥٣	٥,٠٣	٥,٢٧	٤,٢٠	٤,٣٨
الحضر						
اجمالي الحضر	٦,٤٠	٥,٣٨	٤,٣٦	٤,٢٧	٣,٩١	٣,٤٨
المحافظات الحضرية	٥,٩٢	٥,١١	٣,٩٧	٣,٨٤	٣,٧٩	٣,٠١
حضر وجه بحري	٧,٠٤	٥,٤٧	٤,٤٦	٤,٩٢		٣,٨١
حضر وجه قبلي	٧,٤٣	٦,٤٩	٥,٦٨	٥,٨٧		٤,١٧
الريف						
اجمالي الريف	٧,٦٤	٧,٥٠	٦,٥٤	٦,١٤	٤,٤٢	٥,٣٥
ريف الوجه البحري	٧,٥١	٧,٤٠	٦,٥٢	٦,٠٠	------	٤,٧٣
ريف الوجه القبلي	٧,٨٢	٧,٦٥	٦,٦١	٦,٣٢		٦,١٥

المصدر : البيانات من ١٩٦٠ إلي ١٩٨٠.

Awad Hllouda , Saad Amin and Samir Farid: "The Egyptian Fertility Survey" , 1980. Vol 2. Cairo : CAP MAS, 1983-

البيانات الخاصة بعام ١٩٨٤ مستقاه من .

- حسين عبد العزيز ، محمد نبيل الخزازاتي وآن آدامز واي : «اهم نتائج مسح مدي ممارسة طرق تنظيم الاسرة في مصر، ١٩٨٤"- القاهرة: المجلس القومي للسكان ، سبتمبر.١٩٨٥

-البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ وتتضمن بيانات ١٩٨٨ وحتي وقت المسح محسوبة علي الأساس الاطفال للنساء في سن ١٥- ٤٤ سنة ، وتلك البيانات مستقاة من

Hussein Abdel Aziz, Magued Osman, Fatma El- Zanaty and Ann Way "EGYPT Demographic and Health Survey, 1988"- Cairo: National Population council, September 1989-

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	وداد مرقس
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

جدول ٤

متوسط العمر عند الزواج بين النساء المتزوجات او سبق لهن الزواج حسب التوزيع الجغرافي.

الفترة الزمنية	المحافظات الحضرية	وجه بحري			وجه قبلي			المجموع
		اجمالي	حضر	ريف	اجمالي	حضر	ريف	
١٩٦٠ - ١٩٦٤	١٧.٣	١٦.٧	١٧.٢	١٦.٦	١٦.٧	١٦.٦	١٥.٩	١٦.٦
١٩٦٥ - ١٩٦٩	١٨.٠	١٦.٩	١٨.٢	١٦.٦	١٦.٩	١٧.٧	١٥.٨	١٧.١
١٩٧٠ - ١٩٧٤	١٩.٥	١٨.١	٢٠.٥	١٧.٢	١٨.١	١٨.٤	١٦.١	١٧.٩
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٢١.١	١٨.٠	٢٠.٦	١٧.٢	١٨.٠	١٨.٦	١٦.٥	١٨.٣
١٩٨٠ - ١٩٨٤	٢١.٨	١٨.٧	٢٠.٧	١٨.٠	١٨.٧	٢٠.٠	١٦.٩	١٩.٠
عدد النساء	٢١٤١	٣٥٠٥	١٠١٩	٢٤٨٦	٣٢٦٥	١١٤٥	٢١٢٠	٨٩١١

المصدر: Hussein Abdel Aziz , Magued Osman , Fatma El - Zanaty and Ann Way : "Egypt Demographic and Health Survey , 1988". Cairo : National Poplation Council, September 1989-

وعلي الرغم من هذا الانخفاض النسبي في معدلات الخصوبة الإجمالية ، الا أن تلك المعدلات مازالت مرتفعة ، وبالتالي سيستمر معدل النمو السكاني السريع لمدة طويلة قادمة ، خاصة اذا ما أضفنا الفوارق الكبيرة بين المناطق الجغرافية وبين الطبقات الاجتماعية في الحسبان .

ونلاحظ أن كل من بيانات الخصوبة الإجمالية وبيانات متوسط سن الزواج ، تخفي تفاوتات واضحة حسب التوزيع الجغرافي للسكان .. فلأول وهلة ، نستطيع ملاحظة أن معدلات الخصوبة للريف المصري ترتفع في العادة بحوالي طفلين عن معدل الخصوبة الإجمالي للحضر . وعلي سبيل المثال ، بلغ معدل الخصوبة في الريف ٣٥ر٥ ، بينما انخفض الي ٤٨ر٣ في الحضر وذلك عن الفترة الزمنية (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) .. وفي نفس الوقت بلغ متوسط سن الزواج للنساء في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) حوالي ٢٠ سنة بالنسبة للنساء في الحضر ، ووصل الي ١٧ سنة في الريف (انظر جدول ٣ وجدول ٤) .

الموضوع الرئيسى : السكان | اسم كاتب المقال : وداد مرقس
الموضوع الفرعى : فى مصر | رقم العـــدد : –
المصـــــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر | تاريخ الصـدور : ١٩٩٤

ولا تقتصر التفاوتات في معدلات الخصوبة الإجمالية وفي متوسط سن الزواج للنساء علي الفوارق بين الريف والحضر ، بل تمتد تلك التفاوتات بين المناطق الحضرية نفسها ، وفي داخل الريف المصري .

ففي داخل الحضر ، تحظي المحافظات الحضرية (القاهرة ، والاسكندرية ، وبورسعيد ، والسويس والإسماعلية) بأقل معدلات للخصوبة الإجمالية في مصر ، ووصلت تلك المعدلات الي ٠١ر٣ في الفترة الزمنية (١٩٨٦ـ ١٩٨٨) ويأتي حضر وجه بحري في المرتبة الثانية بمعدل خصوبة اجماليا يصل الي ٨١ر٣ ثم حضر الوجه القبلي (١٧ر٤) وذلك في نفس الفترة الزمنية السابق الاشارة اليها .. ونلاحظ أن تلك التفاوتات قد استمرت طوال فترة الأربعين سنة الماضية .. وهناك أيضا تفاوتات ملحوظة بين معدلات الخصوبة الإجمالية لريف وجه بحري ، حيث وصل هذا المعدل الي (٧٣ر٤) ، بينما يصل مستوي الخصوبة الإجمالية في ريف وجه قبلي الي (١٥ر٦) ، وذلك لنفس الفترة الزمنية السابقة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) (انظر جدول٣).

تتفاوت أيضا متوسطات سن الزواج للنساء حسب المناطق الجغرافية في مصر .. ففي الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) وصل متوسط سن الزواج للنساء الي حوالي ٢٢ سنة في المحافظات الحضرية ، و٢١ سنة في حضر وجه بحري و٢٠ سنة في حضر وجه قبلي ..أما بالنسبة للمناطق الريفية ، فيصل متوسط سن الزواج للنساء الي ١٨ سنة في ريف وجه بحري ، وينخفض الي حوالي ١٧ سنة في ريف وجه قبلي .. (انظر جدول رقم ٤) .

تعود تلك الفوارق في جوهرها الي اختلاف الأنماط الإنتاجية بين الحضر من ناحية والريف من ناحية أخري ، فما زال الريف المصري يخضع لانماط الإنتاج التقليدية كثيفة العمل ، أما المناطق الحضرية فتخضع لتضافر الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية ، مما يقلل من الاعتماد علي الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة الي حد ما ، علي الرغم من شيوع الأنشطة الصغيرة وذات العمالة الكثيفة في مجالات الورش الصغيرة والخدمات ، وبالاضافة الي تلك الفوارق الهيكلية بين الريف والحضر ، فان الفوارق في مستويات الخصوبة وسن الزواج بين المناطق الحضرية نفسها يرجع في الحقيقة الي تكدس الصناعات الحديثة بصفة خاصة في المحافظات الحضرية خاصة القاهرة والأسكندرية ، بينما تحظي المناطق الحضرية في كل من وجه بحري ووجه قبلي بمستوي تصنيع اقل بكثير من مستوي المحافظات الحضرية الكبري ...(انظر الجزء الثاني من هذا التقرير ، فصل ٤) .

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	وداد مرقس
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
المصـــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

ولا تعكس الاختلافات في مستويات الخصوبة علي المستوي الجغرافي الفوارق الهيكلية الناتجة عن تباين الأنماط الإنتاجية السائدة في مصر فقط ، بل أن عدم عدالة توزيع الدخل وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية وتباين نصيب الفئات الاجتماعية من الدخل والخدمات الاجتماعية الأخري يؤدي الي اختلاف مستويات الخصوبة الإجمالية ومتوسطات سن الزواج .. وعلي الرغم من ندرة البيانات الخاصة بقياس الفوارق التوزيعية (مثل بيانات توزيع الدخل) في مصر بصورة عامة الا أن هناك بعض الدراسات التي تشير بوجه الخصوص الي ارتباط الفوارق التوزيعية ، بالتفاوتات في معدلات الخصوبة الإجمالية في مصر .

جدول رقم (٥)

معدلات الخصوبة الاجمالية حسب فئات توزيع الدخل

(١٩٧٥ - ١٩٨٠)

فئات توزيع الدخل الفردي	معدلات الخصوبة ألاجمالية
اقل من ٢٠ بالمائة	٦.١٣
من ٢١-٤٠ بالمائة	٦.٠٠
من ٤١-٦٠ بالمائة	٥.٣٩
من ٦١-٨٠ بالمائة	٤.٩١
من ٨١-	٣.٨٢

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : مسح الخصوبة ١٩٨٠ الخ المجلد الثالث، القاهرة: سبتمبر ١٩٨٣

نلاحظ من الجدول السابق (جدول ٥) ارتباطا واضحا بين مستويات توزيع الدخل الفردي ، ومعدلات الخصوبة الإجمالية . ومن الواضح أن الفئات الأفقر هي الفئات الأعلي خصوبة وتقل مستويات الخصوبة بانتظام مع ارتفاع مستويات الدخل . وتتباين مستويات الدخل بشدة بين المناطق الجغرافية في مصر (انظر جدول ٦) .

جدول (٦)

نسبة الاسر حسب فئات توزيع الدخل الكلي ١٩٨٠

المنطقة	فئات الدخل				
	اقل ٢٠ بالمائة	٢١ - ٤٠	٤١ - ٦٠	٦١ - ٨٠	٨١
القاهرة والاسكندرية	١٠,٦	١٥.٣	٢٣.٤	٢١.٣	٢٩.٤
حضر وجه بحري	١٥.٢	١٣.٨	١٧٫٨	٢٩.٠	٢٤.٣
حضر وجه قبلي	١٧.٦	٢٠.٦	١٦٫٥	٢٢.٩	٢٢.٤
ريف وجه بحري	٢٢.٠	٢١.٥	١٨٫٢	٢٠.٠	١٨.٢
ريف وجه قبلي	٣٠.٣	٢٥.٩	٢٢٫٢	١٤٫٦	٩.١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : مسح الخصوبة ١٩٨٠. القاهرة : سبتمبر ١٩٨٣ المجلد الثالث.

نلاحظ من البيانات المتوفرة لسنة ١٩٨٠ عن نسبة الأسر حسب فئات توزيع الدخل الكلي، أن أكثر من ٥٦ بالمائة من الأسر في ريف وجه قبلي يقعن في أقل من ٤٠ بالمائة من فئات توزيع الدخل ، بينما تصل تلك النسبة الي ٤٣٫٥ بالمائة في ريف وجه بحري ، و٣٨ بالمائة في حضر وجه قبلي ، ٢٩ بالمائة في حضر وجه بحري وحوالي ٢٦ بالمائة فقط في القاهرة والاسكندرية . وبالمثل تصل نسبة الأسر في أعلي الفئات الدخلية (٨١+..) الي ٢٩ بالمائة في القاهرة والاسكندرية بينما لا تتعدي تلك النسبة ١٨ بالمائة لريف وجه بحري ، و٩ بالمائة فقط لاغير في ريف وجه قبلي . ويعني ذلك أن أكثر من نصف سكان الريف المصري يقعون في أسفل فئات الدخل (أقل ٤٠ بالمائة) واذا مالاحظنا ارتباط معدلات الخصوبة الإجمالية بمستويات الدخل (انظر جدول ٥) فلا غرو من أن أعلي معدلات تلك الخصوبة مرتبطة بسكان الريف وبالذات هؤلاء السكان ذوو الدخول المتدنية .

الموضوع الرئيسى : السكان
الموضوع الفرعى : فى مصر
المصـــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر
اسم كاتب المقال : وداد مرقس
رقم العـــدد : -
تاريخ الصدور : ١٩٩٤

جدول رقم (٧)

مصادر الدخل (النسبة من الدخل الاجمالي)

حسب المنطقة وحجم الاسرة والمستوي التعليمي لرب الاسرة (١٩٨٠)

المنطقة وحجم الاسرة / المستوي التعليمي لرب الاسرة	نسبة الدخل من النشاط (نقدا او عينا)				
	العمل لدي الآخرين	العمل لحسابه في الزراعة	اعمال اخري	تحويلات	مصادر دخل اخري
القاهرة والاسكندرية	٦٧	١	٢٠	٩	٣
حضر وجه بحري	٥٠	٦	٣٤	٧	٣
حضر وجه قبلي	٥٦	٧	٣٠	٦	١
ريف وجه بحري	٤٠	٤٢	١٤	٤	صفر
ريف وجه قبلي	٣٧	٤١	١٢	١٠	صفر
لم يدخل مدرسة	٤١	٣٤	١٨	٧	صفر
لم يكمل المرحلة الابتدائية	٤٦	١٨	٣٠	٦	صفر
الشهادة الابتدائية	٥٧	١٢	٢٣	٧	١
الشهادة الثانوية	٧١	٦	١١	١١	١
جامعي	٧٥	٣	٩	٦	٧
حجم الأسرة					
٢	٥٣	١٠	٢٠	١١	٦
٤	٦٠	٩	٢٠	١٠	١
٦	٥٨	١٦	١٩	٦	١
٨	٤٩	٢٥	٢١	٤	١
١٠+	٣٥	٤٧	١٣	٥	صفر

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : "مسح الخصوبة ١٩٨٠". القاهرة : سبتمبر ١٩٨٣ . المجلد الثالث.

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	وداد مرقس
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
المصــــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

ولا تتوقف التباينات في معدلات الخصوبة وبالتالي التباينات في حجم الأسرة علي مستوي الدخل فقط وإنما أيضا ترتبط بمصادر ذلك الدخل والمستوي التعليمي (انظر جدول٧).

نلاحظ من هذا الجدول أن ٤٧٪من دخول الأسر الكبيرة الحجم (١٠+) ترتبط بالنشاط الزراعي وخصوصا في حالة عمل رب الأسرة لحسابه وبالذات في الريف ، وأنه كلما زاد الاعتماد علي النشاط الزراعي لتوليد الدخل زاد عدد أفراد الأسرة . تقل أحجام الأسرة بصورة ملحوظة اذا ماكان النشاط الأساس لتوليد الدخل هو العمل لدي الآخرين وتزيد نسبة توليد الدخل من العمل لدي الآخرين في المناطق الحضرية بصورة ملحوظة عن الريف . وعلي سبيل المثال فإن الأسر المكونة من فردين أو المكونة من ٤ أفراد أو ٦ أفراد تستقي حوالي ٦٠ بالمائة من دخلها من النشاط الاقتصادي القائم علي العمل لدي الآخرين (أنماط انتاجية حديثة تعتمد علي علاقة الأجر) بدلا من الدخل المستقي من النشاط الزراعي ولحساب رب الأسرة (أنماط انتاجية تقليدية تعتمد علي عمل الأسرة ككل) . يرتبط مصدر الدخل وحجم الأسرة بنوعية نمط الإنتاج وأيضا بالمستوي التعليمي ، خاصة عند المستويات العليا من التعليم . فالذين حصلوا علي قدر مرتفع من التعليم (الشهادة الثانوية أو الشهادة الجامعية) يكادون يعتمدون بصورة كلية علي مصادر دخل نابعة من العمل لدي آخرين (حوالي ٧٠ بالمائة من الدخل) ، بينما تتدني تلك النسبة بصورة حادة اذا ماكان النشاط الأساسي لتوليد الدخل هو الزراعة لحساب رب الأسرة .

وفي الارتباط بين المستوي التعليمي للزوج والزوجة ، وارتباط عمل المرأة ، ونوعية مهنة الزوج بمستويات الخصوبة ، فإن مسح الخصوبة لسنة ١٩٨٠ ، والذي اجراه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بالقاهرة ، يعطينا بعض المؤشرات التالية (انظر جدول رقم ٨) .

نلاحظ أولا أن المستوي التعليمي للزوجة يعتبر عاملا أكثر تعبيراً من المستوي التعليمي للزوج في التأثير علي مستويات الخصوبة، علي أن التأثير الفعال للمستوي التعليمي علي مستويات الخصوبة لا يتحقق الا عند المستويات العليا من التعليم (ثانوي / جامعي) لكل من الزوج والزوجة.

جدول ٨

متوسط عدد الأطفال الذين ولدوا، حسب بعض المتغيرات

الاجتماعية – الاقتصادية ١٩٨٠

المتغير	حضر	ريف	اجمالي
أ- المستوي التعليمي للزوجة			
امية- لم تدخل مدرسة	٤.٩	٤.٥	٤.٧
امية دخلت المدرسة	٤.٦	٤.٨	٤.٧
تقرأ وتكتب	٣.٩	٤.٤	٤.٠
ابتدائي	٣.٢	٣.٣	٣.٣
ثانوي / جامعي	٢.٢	٢.٣	٢.١
ب- المستوي التعليمي للزوج			
امي – لم يدخل المدرسة	٥.٠	٤.٥	٤.٧
امي – دخل المدرسة	٤.٦	٤.٥	٤.٦
يقرأ ويكتب	٤.٥	٤.٨	٤.٦
ابتدائي	٤.١	٤.٦	٤.٢
ثانوي / جامعي	٢.٩	٣.٤	٣.٠
ج-نمط عمل الزوجة			
لم تعمل أبدا	٤.٤	٤.٦	٤.٥
عملت قبل الزواج فقط	٤.٥	٤.٣	٤.٤
عملت قبل وبعد الزواج	٢.٩	٤.٣	٣.٨
تعمل لنفسها / للعائلة	٤.٧	٤.٥	٤.٧
تعمل للغير	٢.٤	٣.٧	٢.٦
د- مهنة الزوج			
اعمال فنية ومهنية			٣.١
اعمال كتابية			٣.٥
اعمال البيع			٤.٥
الزراعة – يعمل لحسابه			٤.٩
الزراعة – يعمل لحساب الغير			٤.٥
عامل يدوي			٤.٣

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، مسح الخصوبة ١٩٨٠، المجلد الثالث. القاهرة، ١٩٨٣ (البيانات معدلة حسب العمر.)

جدول (٩)

معدلات الخصوبة الاجمالية للنساء

حسب المستوي التعليمي ونوع العمل ١٩٨٨

	معدلات الخصوبة الاجمالية (١)			متوسط عدد الاطفال المولودين للنساء ٤٠-٤٩ سنة
	١٩٨٦-١٩٨٨	١٩٨٣-١٩٨٥	من صفر الي ٤ سنوات قبل التعداد	
المستوي التعليمي				
امية	٥.٣٨	٥.٩٩	٥.٧٣	٦.٥٦
بعض التعليم الابتدائي	٤.٧٦	٥.٢٨	٥.٠٩	٥.٩٤
إبتدائي الي الثانوي	٣.٦١	٤.٠٥	٣.٧٩	٤.٩١
حصلت علي الثانوية/اعلي	٣.١٥	٣.٠٣	٣.٢٣	٣.٢٧
نوع العمل				
تعمل من أجل مقابل مادي	٢.٩١	٣.٣٠	٣.١٥	٤.٢٥
لاتعمل	٤.٦٠	٥.١٢	٤.٩٠	٦.١٧

Hussein Abdel Aziz, Magued Osman, Fatma El - Zanaty and Ann Way : "Egypt Demographic and Healthy Survey , 1988". Cairo : National Population Council, September 1989-

ملاحظة

١- معدلات الخصوبة الاجمالية محسوبة للنساء في فئات السن ١٥-٤٤ سنة .

نلاحظ أيضاأن نمط عمالة المرأة له تأثير كبير على خصوبتها .. على أن هناك تباين ضخم بين عمالة المرأة وخصوبتها فى الريف عنه فى الحضر .. ففى الريف ، ليس هناك تباين يذكر فى معدلات خصوبة المرأة الريفية سواء كانت لم تعمل ابدا ، أو عملت قبل الزواج فقط أو عملت قبل وبعد الزواج . أو تعمل لنفسها / للعائلة .. ذلك أن معظم عمالة المرأة الريفية تقع فى اطار الاقتصاد الزراعى الذى يسيطر عليه النمط الإنتاجى التقليدى ولا يتعارض مع مستويات عالية من الخصوبة . ولا يقل معدل خصوبة المرأة الريفية الا فى حالة ما اذا كانت تعمل لدى الغير . . الا أن نمط عمالة المرأة الحضرية يختلف عن ذلك النمط السابق . فنلاحظ أن مستويات الخصوبة للمرأة التى لم تعمل أبدا ، أو التى عملت قبل الزواج فقط ، مستويات متقاربة . الا أن خصوبة المرأة التى عملت قبل وبعد الزواج تنخفض بشدة عن خصوبة النساء اللاتى لم يعملن ابدا أو اقتصرن على العمل قبل الزواج (تنخفض تلك النسبة من حوالى ٥ . ٤ الى ٩ . ٢ فقط) .. على أن هذا الإنخفاض فى مستويات خصوبة المرأة العاملة ، أنما يرجع أساسا لانخراط المرأة العاملة فى القطاع الإقتصادى الحديث (حيث تسود علاقة الأجر أو العمل لدى الغير) حيث تصل نسبة الخصوبة فى تلك الحالة الى ٤ر٢ فقط لاغير . أما المرأة الحضرية التى تعمل فى القطاع التقليدى كثيف العمالة سواء كانت تعمل لنفسها أو للعائلة ، فنلاحظ ارتفاع مستوى خصوبتها حتى عن مستوى خصوبة المرأة التى لا تعمل (٧ . ٤).

وتقل مستويات الخصوبة للأسر الداخلة فى نطاق الاقتصاد الحديث بصورة حادة عن تلك التى تعمل أساسا فى نطاق الاقتصاد التقليدى . فتصل خصوبة المرأة الذى ينخرط زوجها فى مجالات الأعمال الفنية والمهنية الى ٣ر١ بينما يرتفع مستوى الخصوبة فى الأسر التى يمارس فيها رب الأسرة الزراعة لحسابه الى ٩ر٤ .

هذا وتؤكد البيانات الحديثة (انظر جدول ٩) استمرار نفس الإتجاهات السابقة فى الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٨ .

فى ضوء تلك الخصائص الهيكلية والتوزيعية للمجتمع المصرى ، لانندهش كثيرا لاستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة ككل وخاصة فى الريف المصرى . وأذا ماتذكرنا أن حوالى ٥٦ بالمائة من سكان مصر مازالوا مندرجين فى الاقتصاد الريفى التقليدى ، فان من الممكن التنبؤ باستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة لفترة طويلة قادمة ، الا اذا أدت سياسات التنمية الى تحديث جذرى لهياكل الانماط الإنتاجية التقليدية ، وعملت على تخفيض حدة الفوارق التوزيعية (أى الفوارق الدخلية والتعليمية والصحية الخ ..)

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	وداد مرقس
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصــدور :	١٩٩٤

هذا ولقد أثرت تلك الخصائص للفوارق الهيكلية النابعة من تضافر الأنماط الإنتاجية ، والفوارق التوزيعية النابعة من السياسات الحكومية ، الى ضعف الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة المتاحة فى مصر منذ الستينات والى الآن ، لتخفيض مستويات الخصوبة وخاصة فى المناطق الريفية .. لقد قام جهاز تنظيم الأسرة والسكان بعدة مسوحات لقياس التغيير فى مستويات الخصوبة ولقياس فاعلية خدمات تنظيم الأسرة من حيث الاعلام والإقبال على الاستخدام الخ .. ففى عام ١٩٧٩ ، قام جهاز تنظيم الأسرة بعمل مسح ضخم للخصوبة الريفية ، كما قام الجهاز بمسح للفوارق فى الخصوبة الريفية حسب المحافظات فى سنة ١٩٨٢ وبمسح عام للخصوبة على مستوى الجمهورية فى سنة ١٩٨٤ وأخيرا قام المجلس القومى للسكان بمسح للخصائص الديموغرافية والصحية فى عام ١٩٨٨ . كما قام الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بدراسة متعمقة لاتجاهات الخصوبة فى مصر فى عام ١٩٨٠ .. وبالتالى توجد تحت أيدينا مادة وفيرة لاستطلاع اتجاهات الخصوبة فى مصر خلال العشر سنوات الماضية ومدى تأثير اساليب تنظيم الأسرة المستخدمة منذ عام ١٩٦٥ .

وسنتعرض فيما يلى لأهم سمات الطلب على أساليب تنظيم الأسرة فى مصر.

١ـ العلم بوسائل تنظيم الأسرة :

تدل المسوحات المتتالية ، أن العلم بوسائل تنظيم الأسرة وبالمصادر التى يمكن الحصول منها على تلك الوسائل خاصة بين النساء المتزوجات حاليا أو التى سبق لهن الزواج ، يصل الى مستويات عالية جدا .. أى أن القول بضعف الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة بسبب عدم المعرفة بتلك الوسائل أو بالمصدر الذى يمكن الحصول منه على تلك الوسائل ، قول غير صحيح على الاطلاق . فلقد وصلت نسبة النساء المتزوجات أو التى سبق لهن الزواج اللاتى يعرفن على الأقل وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة الى حوالى ٩٠ بالمائة حسب مسح الخصوبة الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فى عام ١٩٨٠ ، والى ٨٥ بالمائة حسب مسح الخصوبة لسنة ١٩٨٤ السابق الأشارة اليه ، والى ٩٨ بالمائة حسب آخر مسح للخصوبة والذى أجراه المجلس القومى للسكان عام ١٩٨٨ (١) .. وحسب بيانات المسح الأخير فإن ٩٥ بالمائة من النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج علي علم بالمصادر الممكن الحصول منها علي تلك الوسائل .

٢ـ نسب الممارسة لوسائل تحديد النسل

علي الرغم من انتشار العلم بوسائل تنظيم الأسرة وبكيفية الحصول عليها فإن نسبة الممارسة لوسائل تنظيم الأسرة مازالت منخفضة في مصر .. هذا ولقد زادت نسب الممارسة للنساء المتزوجات من ٢٣٫٨ بالمائة في عام ١٩٨٠ ، الي ٣٠٫٣ بالمائة في عام ١٩٨٤ الي ٣٧٫٨ بالمائة في عام ١٩٨٨[٢]. تخفي تلك البيانات الإجمالية لنسب الممارسة الحالية للنساء المتزوجات تباينات ضخمة في تلك النسب حسب المناطق الجغرافية في مصر

جدول ١٠

نسبة النساء المتزوجات حاليا واللاتي يمارسن تنظيم النسل حاليا حسب المناطق الجغرافية في مصر

المنطقة	مسح ١٩٨٨	مسح ١٩٨٤
اجمالي الحضر	٥١.٨	٤٥.١
اجمالي الريف	٢٤.٥	١٩.٢
المحافظات الحضرية	٥٦.٠	٤٩.٦
حضر وجه بحري	٥٤.٥	٤٧.٦
حضر وجه قبلي	٤١.٥	٣٦.٨
ريف وجه بحري	٣٥.٦	٢٨.٥
ريف وجه قبلي	١١.٥	٧.٩
اجمالي	٣٧.٨	٣٠.٣

المصدر:- Abdel Aziz Hussein (et. al.) : "Egypt Demographic and Health Survey 1988". Cairo : National Population Council, September 1988, P.103

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	وداد مرقس
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
المصـــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

ففي حين تصل نسب الممارسة في اجمالي الحضر الي حوالي ٥٢ بالمائة حسب آخر مسح (١٩٨٨)، فهي لا تتعدي ٢٤٫٥ بالمائة في الريف ، الا أن ريف وجه قبلي علي وجه الخصوص يتميز بأقل نسبة للممارسة (حوالي ١١٫٥ بالمائة فقط لاغير) . وعلي الرغم من أن نسبة الممارسة لحضر وجه قبلي تصل الي حوالي ٤١٫٥ بالمائة الا أن ذلك الرقم يتضمن منطقة الجيزة والتي تدخل في نطاق القاهرة الكبري . واذا ما استثنينا بيانات محافظة الجيزة من بيانات وجه قبلي فإن نسب الممارسة لحضر وجه قبلي يصل الي ٣٠ بالمائة فقط لاغير ، وتتدني نسبة الممارسة في ريف وجه قبلي الي ١٠٫٦ بالمائة[٣] .

جدول ١

نسب النساء المتزوجات حاليا الممارسات لتنظيم النسل
حسب بعض الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لعام ١٩٨٨.

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية	نسب النساء الممارسات لتنظيم النسل %
١- حسب العمر	
١٥-١٩	٥.٥
٢٠-٢٤	٢٤.٣
٢٥-٢٩	٣٧.١
٣٠-٣٤	٤٦.٨
٣٥-٣٩	٥٢.٨
٤٠-٤٤	٤٧.٥
٤٥-٤٩	٢٣.٤
٢- عدد الاطفال الاحياء	
-	٠.٧
١	٢٣.١
٢	٤٣.٤

تابع الجدول بالصفحة التالية



الموضوع الرئيسي : السكان
الموضوع الفرعي : فى مصر
المصـــــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر
اسم كاتب المقال : وداد مرقس
رقم العـــــدد : -
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٤

٣	٤٧.٨
٤ واكثر	٤٤.٤
٣- المستوي التعليمي	
امية	٢٧.٥
اقل من الشهادة الابتدائية	٤٢.٥
ابتدائي وأقل من ثانوي	٥٢.٣
ثانوي فأعلي	٥٣.٢
٤- العمل	
تعمل بأجر	٥٤.٠
تعمل بدون أجر	٣٢.٥
لا تعمل	٣٦.٠

المصدر : Hussein Abdel Aziz,et. al. : "Egypt Demographic and Health Survey 1988"- P.108 Cairo : National Population Councel, September 1988-,

وتتفاوت نسب الممارسة الحالية للنساء المتزوجات حسب بعض الخصائص الإقتصادية ـ الإجتماعية (أنظر جدول ١١) . ونلاحظ أن أعلي نسبة من النساء الممارسات لتنظيم الأسرة تقع في الفئة السنية ٣٥ـ ٣٩ سنة (أي بعد أن تكون المرأة قد أنجبت العدد المطلوب من الأطفال) أي بعد اكتمال حجم الأسرة المرغوب. وتتدني نسبة النساء الممارسات لتنظيم النسل الي الصفر في حالة عدم وجود أطفال وترتفع تلك النسبة الي اقصاها بعد ٣ و٤ أطفال أو أكثر، مما يؤكد أن النساء في مصر مازلن يرغبن في عدد كبير نسبيا من الأطفال قبل أن يقبلن علي وسائل تنظيم النسل . وكما هو متوقع ترتفع نسبة النساء الممارسات لتنظيم النسل مع أرتفاع المستوي التعليمي ، وخاصة عند المستويات الأعلي من التعليم ، كما ترتبط نسب الممارسة بطبيعة عمل المرأة فحيث تصل نسبة النساء الممارسات لعمل بأجر الي ٥٤ بالمائة ، تنخفض تلك النسبة الي ٣٦ بالمائة لمن لاتعمل والي ٣٢،٥ بالمائة لمن تعمل بدون أجر.

وضوع الرئيسى : السكان	اسم كاتب المقال : وداد مرقس
وضوع الفرعى : فى مصر	رقم العـــــدد : -
صـــــــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصــدور : ١٩٩٤

واذا لاحظنا أن حوالى ٦٢ بالمائة من النساء فى مصر يعانين من الأمية وإن نسبة الإناث العاملات الى القوى العاملة فى مصر قد بلغت حوالى ٩ بالمائة فقط لاغير (انظر الملحق الإحصائي) .وذلك عن عام ١٩٨٦ ، فان معنى ذلك أن نسب الممارسة لأغلبية النساء فى مصر ستظل منخفضة جدا الى أن يتغير الوضع الاقتصادى والاجتماعى بصورة جذرية .

ومن المفيد فى تلك الحالة أن نستطلع البيانات المتوفرة عن الرغبة فى الحد من النسل من عدمها . وتشير البيانات المتوفرة الى أن غالبية من النساء حوالى النصف تقريبا يرغبن فى تحديد النسل . وبلغت نسبة النساء اللاتى يرغبن فى التوقف عن الإنجاب ٥٥٫٦ بالمائة من عينة مسح ١٩٨٤ بينما زادت هذه النسبة قليلا الى ٥٩٫٩ بالمائة فى عينة مسح ١٩٨٨ ، الا أنه فى نفس الوقت نرى أن الثلث تقريبا من النساء يرغبن فى مزيد من الأطفال . هذا ولقد بلغت نسبة النساء اللاتى يرغبن فى مزيد من الأطفال ٣٢٫٣ بالمائة فى عينة ١٩٨٤ و ٣٣٫٧ بالمائة فى عينة ١٩٨٨ .. وتبلغ أعلى نسبة من النساء اللاتى يردن التوقف عن الإنجاب فى الفئة العمرية (٣٥ـ ٣٩سنة) . وفى نفس الوقت نلاحظ أن النساء فى تلك الفئة العمرية يبلغ عدد المواليد الأحياء لهن حوالى (١٨ ر٥ طفل) [٤] .. أى أن نسبة النساء المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة لمنع إنجاب مزيد من الأطفال انما يفعلن ذلك بعد أن يصلن الى عدد الأطفال المرغوب فيه مما لن يؤثر كثيرا فى معدلات الخصوبة الجارية .

فى ضوء ماسبق ، نستطيع القول أن سياسات تنظيم الأسرة فى مصر ، وإن أخذت فى اعتبارها أهمية البعد التنموى (أى البعد الاقتصادى والاجتماعي) فى إستمرار مستويات الخصوبة المرتفعة فى مصر والمسئولة أساسا عن استمرار النمو السكانى السريع ، الا أن تلك السياسات فى صلبها لم تخرج عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة التقليدية كوسيلة أساسية لتخفيض مستويات الخصوبة . وتجاهلت تلك السياسات ، كل مامن شأنه أن يعيد من هيكلة الاقتصاد المصرى بصورة تؤدى الى انتشار التحديث ومنافع التنمية خاصة للطبقات الفقيرة فى الريف على وجه الخصوص وفى المدينة . ومن ثم يجب أن نلقى بنظرة على السياسات السكانية المتبعة فى مصر ومدى تأثيرها الفعلى على تخفيض معدلات نمو السكاني.

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	وداد مرقس
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

ثانيا : السياسات السكانية المعلنة فى مصر:

بدأ الإهتمام بما يسمى بالمشكلة السكانية منذ منتصف ثلاثينات هذا القرن . وكانت البداية على شكل اهتمام من بعض المثقفين والأطباء بتزايد الحجم السكانى فى مصر على الرغم من أن معدلات النمو السكانى فى هذا الحين لم تزد عن ١ بالمائة سنويا .. وعلى الرغم من ظهور بعض الجمعيات الأهلية التى قدمت بعض وسائل منع الحمل لتنظيم الأسرة فى منتصف الأربعينات فإن هذا الإتجاه لم يتبلور فى صورة سياسة قومية للسكان .

على أن المعدلات العالية للنمو السكانى فى مصر منذ منتصف الأربعينات قد شدت الانتباه الى مايسمى بخطر النمو السكانى السريع .. وأخذ البعض يقرع بشدة ناقوس الخطر المالتوسى ، وتهديد حجم السكان المتزايد لجهود التنمية .. وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أبدت الدولة بعض الاهتمام حيث أنشأت " اللجنة الأهلية لمسائل السكان " فى ١٩٥٣ كإحدى لجان المجلس الدائم للخدمات . وتم تحويل تلك اللجنة فى عام ١٩٥٨ ، الى جمعية الدراسات السكانية . ولقد افتتحت جمعية الدراسات السكانية عدة مراكز لتنظيم الأسرة فى القاهرة وبعض المحافظات .. على أن نشاطها لم يتبلور فى صورة سياسة قومية للسكان .

وفى الحقيقة ، فإن الدولة المصرية لم تشر رسميا الى وجود مايسمى بالمشكلة السكانية فى مصر الا فى عام ١٩٦٢ من خلال بيان " ميثاق العمل الوطنى " .. ونستطيع القول بأن عام ١٩٦٥ كان العام الأساسى لصدور مايسمى بالسياسة السكانية ، حيث صدر قرار جمهورى بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزراء الذين تسهم وزاراتهم فى حل المشكلة وانشاء امانة ادارية للمجلس باسم جهاز تنظيم الأسرة لمباشرة الأعمال الإدارية وذلك فى سنة ١٩٦٦[٥] .

هذا ولقد بدأ البرنامج القومى لتنظيم الأسرة ، نشاطه من منظور للسكان يتلخص فى أساليب تنظيم الأسرة فقط لاغير ، واستخدام طرق تحديد النسل للتخفيض من مستويات الخصوبة ، وذلك عن طريق توفير خدمات تنظيم الأسرة والإعلان والدعاية لها . ولقد مارس جهاز تنظيم الأسرة نشاطه اساسا من الوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة ، والوحدات الاجتماعية الأهلية الخاضعة لإشراف وزارة الشئون الإجتماعية .

هذا ولقد استمرت السياسة القومية للسكان فى اتجاه استخدام وسائل تنظيم الأسرة كالإدارة الأساسية والوحيدة للسياسة القومية حتى ١٩٧٢ ، حيث تم تعديل المنظور الرسمى

ـوع الرئيسى : السكان		اسم كاتب المقال :	وداد مرقس
ـوع الفرعى : فى مصر		رقم العـــــدد :	-
ـــــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر		تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

الي المشكلة السكانية .. فالسياسة السائدة بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ كانت تنظر الي المشكلة السكانية علي أنها مشكلة منفصلة يمكن معالجتها عن طريق بعض الأساليب الطبية الفنية المتطورة . الا أنه منذ عام ١٩٧١ بدأت مناقشة المشكلة السكانية بصورة أكثر تطورا ، حيث نظر الي المشكلة السكانية علي أنها مشكلة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبالتالي صدرت سياسة جديدة في عام ١٩٧٣ لمحاولة التعامل مع المشكلة السكانية من منظور أكثر شمولا واتساعا من المنظور السابق ، عرفت باسم السياسة القومية لتنظيم الأسرة والسكان للفترة من ١٩٧٣ الي ١٩٨٢ .. هذا ولقد حاولت تلك السياسة اتباع استراتيجية لتخفيض الخصوبة بالتأثير علي العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تخفيض معدل المواليد الخام بنقطة واحدة سنويا.. وتتلخص تلك العوامل في التالي [٦] :

١ـ رفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي للأسرة .
٢ـ التعليم
٣ـ تشغيل المرأة وخاصة في مجال العمالة بأجر وخارج النشاطات الزراعية والمنزلية.
٤ـ الميكنة الزراعية .
٥ـ التصنيع مع التركيز علي الصناعات الزراعية .
٦ـ خفض وفيات الأطفال مع التركيز علي تحسين مستوي التغذية والصحة العامة .
٧ـ الضمان الاجتماعي .
٨ـ الاعلام والاتصال .
٩ـ توفير خدمات تنظيم الأسرة .

ويعد هذا التطور في السياسة القومية ، تطورا هاما من حيث المنظور القومي لمعالجة الزيادة السكانية، ونلاحظ أن العوامل التسعة السابقة عوامل مترابطة . بحيث أن كل عامل منها يتفاعل مع العوامل الأخري ويؤثر من خلال التغيير في النمط الاقتصادي ـ الاجتماعي علي مصفوفة السكان .. الا أننا نلاحظ أيضا أن ادراج تلك العوامل بالصورة المشار اليها لم يفصل بين العوامل المباشرة المؤثرة علي مستويات النمو السكاني والعوامل غير المباشرة التي تؤثر علي مستوي الطلب علي خدمات تنظيم الأسرة فالعوامل من ١ الي ٨ هي من العوامل المؤثرة علي الطلب علي خدمات تنظيم الأسرة والعامل التاسع هو العامل الوحيد الذي يتعرض لعرض وسائل الحد من الإنجاب .. ولا يتناسب ذلك مع أهمية العوامل المؤثرة علي الطلب والمتعلقة بخصائص البنيان الاقتصادي والاجتماعي.. علي أن لدينا بعض الملاحظات علي البنود التسعة الممثلة للسياسة القومية للسكان التي صدرت في سنة ١٩٧٢ تتلخص في التالي :

أولا : إن السياسة القومية في أوائل السبعينات حصرت المشكلة السكانية في عامل واحد فقط، الا وهو عامل النمو السكاني السريع ، وبالتالي تجاهلت تلك السياسة الأبعاد الأخري للنسق السكاني والمؤثرة أيضا علي اتجاهات النمو السكاني .

ثانيا : إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية علي الرغم من أهميتها الكبري ، هي عوامل تخرج عن مسئولية الجهاز لأنها تتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة . وقد يستطيع جهاز تنظيم الأسرة أن يقوم مباشرة ببعض المشروعات الجزئية في بعض المناطق التي تستطيع تحقيق تلك الأهداف ولكنه يعجز بامكانياته الذاتية عن تغيير تلك العوامل علي المستوي القومي

ثالثا : كان من المفروض أن يتم ادراج تلك الأهداف السكانية الاقتصادية الاجتماعية في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، وذلك من خلال توجيه برامج التنمية لتحقيق أهداف السياسة السكانية . ولكننا نلاحظ أن خطط التنمية في الغالب تجاهلت البعد السكاني ، بل علي العكس من ذلك أن بعض السياسات الاقتصادية قد أدت الي استفحال المشكلة السكانية حتي لوحصرنا تلك المشكلة في بعد واحد ، الا وهو النمو السكاني السريع (انظر الجزء الأول، الفصل الثاني من هذا التقرير) .

وعلي الرغم من ذلك ، فلقد حاولت الأجهزة المعنية تلافي بعض السلبيات التي كانت واضحة في السياسة القومية ، كما طرحت في عام ١٩٧٣ .. وبالتالي فلقد ادخلت تعديلات علي تلك السياسة القومية في عام ١٩٧٥ من خلال ما أطلق عليه بالمدخل التنموي لحل المشكلة السكانية . ومن أهم التعديلات التي ادخلت علي السياسة القومية للسكان في عام ١٩٧٥ ، التعديلات التالية [٧] :

١- توسيع مفهوم السياسة السكانية بحيث لا ينظر اليها باعتبارها مجرد ارتفاع في معدل نمو السكان بل أيضا سوء توزيعهم محليا ودوليا وتدهور خصائصهم .

٢- التسليم بضرورة معالجة المشكلات السكانية فى اطار مترابط مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها من خلال خطة قومية شاملة .

حاولت تلك التعديلات أن تتلافى سلبيات السياسة السابقة التى طرحت فى عام ١٩٧٣ وذلك بالتأكيد على الأبعاد السكانية الأخرى مثل التوزيع الجغرافى للسكان وخصائص السكان (التعليم والصحة أساسا) .. ومن أهم مزايا التعديلات الجديدة ، وضوح رؤية القائمين على السياسة السكانية بالنسبة الى أن معالجة المشكلات السكانية لن يتأتى الا عن طريق التنمية الشاملة .

الا أننا نلاحظ الاتى على تلك التعديلات التى أدخلت فى عام ١٩٧٥:

أولا : مازالت السياسة القومية للسكان تركز بالأساس على عامل النمو السكانى ومجابهته عن طريق أساليب تنظيم الأسرة والارتقاء ببعض الخدمات الصحية ، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض وفيات الأطفال .

ثانيا : على الرغم من إدخال المفهوم التنموى الى صلب السياسة السكانية الا أنه كان من الصعب ترجمة ذلك المفهوم فى صورة سياسات عامة مؤثرة على الإتجاهات والخصائص السكانية فى مصر ، لما يستلزم ذلك من التدخل فى صلب عملية صنع السياسة الاقتصادية ، وهى عملية سياسية فى الأساس ، تتعرض لأنواع شتى من الضغوط الدولية والمحلية . وبالتالى نسلم بصعوبة التأكيد على تلك السياسات اذا ما تنافت أهدافها مع أهداف السياسة السكانية المرسومة .

ثالثا: أنيط تنفيذ السياسة السكانية الى عدة وزارات وهى وزارات الصحة والشئون الاجتماعية ، والحكم المحلى ، والتعليم والاعلام والثقافة والأوقاف وكثيرا ما يتم التضارب بين تلك الوزارات بشأن توزيع الخدمات ، وأساليب العمل ، وعدم وضوح المسئولية فى التنفيذ .

وعلى الرغم من أن المفهوم العام للسياسة القومية للسكان الذى تم اقراره فى عام ١٩٧٥ لم يزل ساريا حتى الآن الا أنه تم اجراء تعديلات جوهرية على أولويات السياسة منذ منتصف الثمانينات . فبعد عقد مؤتمر قومى للسكان فى مصر عام ١٩٨٤ ، صدرت وثيقة جديدة تعلن السياسة القومية للسكان فى مصر فى عام ١٩٨٦ .

هذا ولقد حددت السياسة القومية للسكان المشكلة السكانية فى مصر فى ثلاثة أبعاد أساسية وهي[٨] :

١ـ ارتفاع معدل النمو السكانى .
٢ـ عدم التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان
٣ـ انخفاض الخصائص السكانية .

وقررت السياسة القومية أن تلك الأبعاد الثلاثة تتفاعل مع بعضها البعض كما تتفاعل مع باقى مكونات النظام الاقتصادى الاجتماعى بصورة تبادلية .

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	وداد مرقس
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

وبناء على ماسبق ، قررت الوثيقة عدة مبادىء أساسية ترتكز عليها السياسة القومية للسكان فى مصر . وتلك المبادىء هى [٩] :

١- اقرار حق الأسرة فى اختيار العدد المناسب للأطفال ، وحق الحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنها من تنفيذ قرارها فى هذا الشأن ، وذلك فى نطاق الدين وحضارة مصر وقيم المجتمع.

٢- تجنب استخدام الإجهاض أو التعقيم كوسائل لتنظيم الأسرة .

٣- اقرار حق المواطن فى الهجرة والإنتقال من مكان الى آخر داخل مصر والى خارجها .

٤- الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية المبنية على زيادة وعى الفرد والجماعة وعدم اللجوء للأساليب التى تتسم بالضغط والإكراه ، والتى تعتمد على الحوافز السلبية أو الأساليب العقابية .

٥- تنمية الإنسان تربويا وثقافيا وصحيا لتحويله الى طاقة انتاجية فعالة.

٦- اعتبار المحليات القاعدة الأساسية لتنفيذ البرامج .

٧- تشجيع دور الجهود التطوعية ومشاركة المجتمع فى حل المشكلة .

كما تم تحديد الأهداف العامة للسياسة القومية فى الأهداف التالية [١٠]:

١- خفض معدل النمو السكاني

٢- تحقيق توزيع جغرافى أفضل للسكان

٣- الارتقاء بالخصائص السكانية .

ولقد حددت الوثيقة الصادرة عن المجلس القومى للسكان أساليب تحقيق الأهداف كالتالي [١١]:

١- نشر خدمات تنظيم الأسرة ورفع مستواها ، مع العناية بالريف فى هذا المجال .

٢- الارتقاء بالخدمات الصحية لخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع .

٣- إعداد برنامج اعلامى يركز على وسائل الاتصال الشخصى قبل وسائل الاتصال الجماهيري، يهدف الى تغيير نسق القيم والعادات والتقاليد وبالتالى تغيير الأسلوب الإنجابي.

٤- تطوير مستوى الخدمة فى المساجد واعتبار المسجد وحدة اشعاع دينى واجتماعى وصحى .

٥- العناية بالتربية السكانية فى جميع مراحل التعليم .

٦- رفع مكانة المرأة وتشجيع مشاركتها فى الحياة العامة .

الموضوع الرئيسي : السكان
الموضوع الفرعي : فى مصر
المصـــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر
اسم كاتب المقال : وداد مرقس
رقم العـــدد : -
تاريخ الصـدور : ١٩٩٤

٧- وضع استراتيجية واضحة لاعادة توزيع السكان فى مصر ، تهدف الى إحداث توازن نسبى بين توزيع السكان فى الوادى والدلتا من جهة ، وفى الصحارى المصرية من جهة أخرى .

٨- النهوض بالريف المصرى من خلال برامج للتنمية الشاملة للارتقاء بالقرية المصرية بحيث تتحول الى مناطق استقرار سكانى وذلك بهدف ترشيد مسار الهجرة الداخلية من الريف الى المدن .

٩- الحد من عوامل الجذب فى المدن الكبرى ولا سيما العاصمة ، بوقف أى توسع صناعى فى القاهرة الكبرى ووقف التشغيل فى العاصمة الا اذا توافرت فرص عمل حقيقية .

١٠- اعداد تخطيط للقوى العاملة يرتبط ارتباطا عضويا بسياسة التعليم والتدريب لمواجهة الطلب الحقيقى على القوى العاملة بمختلف قطاعاتها ونوعياتها سواء فى سوق العمل الداخلية أو الخارجية .

١١- العمل على محو الأمية فضلا عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام والحد من التسرب .

تعد تلك السياسة الجديدة للسكان بمثابة نقطة تحول خطيرة فى اتجاهات السياسة القومية فهى فى الواقع تتجاهل المدخل التنموى الذى تم تبنيه فى منتصف السبعينات للتركيز على أساليب تنظيم الأسرة كأساس لسياسة الدولة فى مواجهة مايسمى بالمشكلة السكانية . ونلاحظ ذلك التحول فى تعريف المشكلة السكانية ، والمبادىء المعلنة ، ووسائل تنفيذ الأهداف التى تبنتها السياسة القومية للسكان .

فلقد تم تعريف المشكلة السكانية اساسا فى ارتفاع معدل النمو السكانى ، وعدم التوازن الجغرافى وانخفاض الخصائص السكانية ، وبالتالى تم تجاهل العوامل الاقتصادية - والاجتماعية المؤثرة على تلك الخصائص ، ولم يتم تفصيل المسببات الهيكلية للنسق السكانى بصورة عامة . وفى ضوء تعريف المشكلة كما سبق ، فان الوثيقة القومية للسكان سنة ١٩٨٦ ، قد حددت اهداف السياسة السكانية فى خفض معدل النمو ، وتحقيق توزيع جغرافى أفضل والارتقاء بالخصائص السكانية. وقد تكون أهداف السياسة السكانية فى خفض معدل النمو، وتحقيق توزيع جغرافى أفضل والارتقاء بالخصائص السكانية. وقد تكون أهداف السياسة واقعية على الرغم من تجاهل الخصائص البنيوية المؤثرة على النسق السكانى ، الا أن اساليب تحقيق الأهداف المعلنة لا تتجاوز فى حقيقتها الأساليب التقليدية فى مواجهة مايسمى بالمشكلة السكانية .

الموضوع الرئيسي :	السكان	اسم كاتب المقال :	وداد مرقس
الموضوع الفرعي :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
المصـــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

ففي مجال النمو السكانى ، ركزت السياسة العامة للسكان على وسائل وخدمات تنظيم الأسرة للحد من هذا النمو ، وهذا واضح من البنود الستة الأولى ، فهى كلها تحاول التشجيع على استخدام وسائل تنظيم الأسرة من حيث توفير عرض تلك الوسائل والدعاية لها ، والتأثير على المرأة بحيث تصبح مستهلك أساسى لتلك الوسائل . أما فى مجال التوزيع الجغرافى للسكان ، فلقد لجأت الوثيقة الى الحلول التقليدية مثل وضع استراتيجية لاعادة توزيع السكان، النهوض بالريف ، وقف التوسع الصناعى فى المدن (البنود من ٧ الى ٩ فى الوسائل المعلنة) وهى كلها لا تخرج عن توصيات عامة من الصعب ترجمتها بصورة فعلية بدون دراسة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على توزيع السكان بالصورة الموجودة حاليا. أما من حيث الخصائص السكانية فلم تقدم الوثيقة أى سياسات فعلية للارتقاء بالخصائص السكانية فعملية تخطيط القوى العاملة والعمل على محو الأمية وتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام والحد من التسرب هى كلها عوامل المقصود بها الحد من المنفعة الاقتصادية للأطفال مما يؤثر على مستويات الخصوبة ، أى أن البند رقم (١١) ينتمى فعلا الى المؤثرات على النمو السكانى ، أو أن السياسة تحاول رفع الضغط عن الدولة فى سياسات العمالة بحيث تربط التعليم والتأهيل بالطلب الموجود على العمالة بدون وضع تصور لكيفية الربط تلك . فالسياسة المطروحة هي سياسة ساكنة وهي محاولة اخضاع عرض العمالة لظروف الطلب علي العمالة في ضوء مستوي اقتصادي معين .. ولم تطرح السياسة امكانيات رفع الطلب علي العمالة من خلال منظور مختلف لسياسات التنمية الاقتصادية ، وتعد تلك العملية نوعاً من المصادرة علي المطلوب فليس من المتوقع انخفاض عرض العمل في مصر في المستقبل القريب وبالتالي فان المفروض أن تعمل السياسة علي توفير فرص أكبر من العمالة المتزايدة الداخلة الي سوق العمل ، بدلا من اتباع السياسة القائلة بخفض عرض العمل عن طريق تضييق فرص التعليم والتدريب كما هو مقترح .

الموضوع الرئيسى : السكان
الموضوع الفرعى : فى مصر
المصـــــدر : "كتاب" السكان والتنمية فى مصر
اسم كاتب المقال : وداد مرقس
رقم العـــــدد : -
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٤

وفي مجال اقرار المبادىء العامة للسياسة السكانية ، نلاحظ أن كل المبادىء المعلنة إنما تهدف الي إرساء القواعد لاستخدامات سياسات تنظيم الأسرة ، وحشد الجهود سواء من الأجهزة التنفيذية علي مستوي المحليات أو الجهود التطوعية من قبل الجمعيات لنشر تلك الوسائل . ولم تشر تلك المبادىء بحال من الأحوال الي حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية التي من الواجب توفيرها حتي تصبح مثل تلك السياسات ، سياسات ناجحة . وتركز المبادىء علي تشجيع الهجرة الخارجية كمنفذ سريع من المنافذ التي تؤدي الي تخفيض الضغط السكاني دون الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية علي البنية الانتاجية والاجتماعية الناجمة عن مثل تلك الهجرة المفتوحة .

وفي الواقع فإن السياسة القومية للسكان في صورتها الحالية ماهي الا دعوة لاساليب تنظيم النسل التي كانت سائدة في الفترة الأولي أي من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ . ويعد تجاهل البعد التنموي من أهم المشكلات التي تعترض كفاءة تنفيذ السياسة القومية للسكان في مصر . وعلي الرغم من الدراسات المتراكمة عن علاقات السكان بالتنمية وأهمية المدخل التنموي في معالجة المشكلة السكانية ، فان السياسة القومية للسكان مازالت في صلبها قاصرة علي الجزئية التي تحاول رفع المستوي الاقتصادي لبعض الأسر في الريف في اطار البرنامج المسمي ببرنامج السكان والتنمية فان تلك المشاريع في العادة لاتتعدي بعض المشروعات التجارية أو امداد بعض النساء ببعض ماكينات الحياكة أو ادراجهن في بعض الصنع الحرفية في منازلهن مثل صنع السجاد . وقد تكون هذه الأنشطة من الأنشطة الموفرة للدخل لبعض الأسر الريفية ولكنها لن تؤدي الي التقليل من الإنجاب. فمعظم هذا النشاط النسائي محصور في المنازل ، وقد يشجع علي زيادة الإنجاب وعلي الأقل لن يتعارض مع مستوي الخصوبة الحالية ، كما اتضح من تحليل بيانات الخصوبة السابق الإشارة اليها .

ولا نعترض علي وجود جهاز متخصص مثل المجلس القومي للسكان وقيامه بخدمات تنظيم الأسرة، اذا ما تم ذلك في اطار خطة للتنمية تتوافق مع اتجاهات السياسة السكانية . وقد يكون من الأفضل في تلك الحالة أن يقتصر دور المجلس القومي للسكان علي مد خدمات تنظيم الأسرة بصورة فعالة .

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	وداد مرقس
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" السكان والتنمية فى مصر	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

جدول ١٢

الاسقاطات السكانية ١٩٩٠ , ٢٠٠٠

الاسقاط السكاني	السكان (بالآلاف)		النمو السنوي٪
	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٠ - ٢٠٠٠
الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء(١٩٨٠)	٥٤٢٩٠	٦٨٠١٨	٢,٢٨
الامم المتحدة (١٩٧٩) منخفض	٥١٧٧٧	٦١٩٤٣	١,٨١
مرتفع	٥٣٨١١	٦٧٤٩٣	٢,٢٩
البنك الدولي (١٩٨٠) منخفض	٤٨٢٣٢	٥٤٨٨١	١,٣٠
مرتفع	٥٠٦٦٧	٦٣٣٤٢	٢,٢٦

المصدر: Bent Hansen and Samir Radwan : "Employment Opportunities and Equity In A Changing Economy" Egypt in the 1980,S", Geneva: ILO,. 1982, P. 51-

وفي الحقيقة ، فإن السياسات السكانية المتعاقبة في مصر والتي تبنت أساسا التركيز علي سياسة تنظيم الأسرة ، قد حققت بعض النجاح ويتمثل ذلك في عمومية المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة ، وارتفاع معدلات الممارسة كما وضحنا من قبل .. الا أننا نستطيع القول بأن سياسات الجهاز قد اشبعت الطلب المتاح لوسائل تنظيم الأسرة خاصة في أوساط السكان الحضريين وذوى المستوي التعليمي العالي . الا أن التغيير الجذري في تبني وسائل تنظيم الأسرة لن يتأتي الا من خلال سياسات تنمية شاملة تهدف في الأساس الي تغيير الأنماط الإنتاجية التقليدية وخاصة في الريف . ومن خلال التنمية الشاملة ، من المتوقع أن يزداد الطلب علي وسائل تنظيم الأسرة . وفي غياب هذا المنظور للتنمية كتحديث لأنماط الإنتاج السائدة ، فسيستمر النمو السكاني المرتفع . وتشير الاسقاطات السكانية الي توقع استمرار معدلات النمو السكاني المرتفع وبالتالي استمرار المعدلات المرتفعة للنمو السكاني (انظر جدول ١٢) .

الموضوع الرئيسي :	السكان	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	فى مصر	رقم العـــدد :	٣٩٦٦٥
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥

□ وزيرا السكان والتعمير يعلنان:

بدء رسم خريطة مصر السكانية

مخطط لانشاء القاهرة الجديدة

زيادة قرض الاسكان التعاونى من ١٢ ألف إلى ١٤ ألف جنيه

اكد المهندس ابراهيم سليمان وزير التعمير من خلال ندوة المائدة المستديرة حول خريطة مصر السكانية والتى عقدت فى وزارة السكان وشهدها الدكتور ماهر مهران وزير السكان وخبراء المجتمعات العمرانية والقوات المسلحة والمجلس القومي للسكان انه في مجال رسم خريطة جديدة لمصر فقد بادرت الوزارة باعداد دراسة شاملة بهدف تحديد المناطق الواعدة التى يمكن ان تقوم بها مجتمعات جديدة وذلك من خلال مايلي: . تحديد مناطق التنمية والتعمير. تحديد الركيزة الاقتصادية لكل منطقة. . تحديد الطاقة الاستيعابية وحجم السكان والعمالة المطلوبة. . تحديد المناطق الطارده. . وضع الضوابط اللازمة لتحسين البيئة العمرانية. . صياغة القرارات السياسية المحققة لاستراتيجية التنمية والتعمير بما يحقق المفهوم الاقليمى للتنمية الشاملة. وتاتى هذه الخريطة الجديدة لتساهم فى مسيرة التنمية العمرانية التى بدأت فى أواخر السبعينات تحت قيادة الاخ المهندس حسب الله الكفراوى ونحن ننتهز هذه الفرصة لتوجه له التحية على ماقدمه من خدمات وماتحقق من انجازات خلال الفترة التى تولى فيها المسئولية.واستكمالا لهذه المسيرة فقد كان علينا ان نركز الجهود لرفع كفاءة ماتم تنفيذه وتحقيق أقصى استفادة منه بالاضافة إلى تحديد أولويات ماسوف يتم تنفيذه مستقبلا. وقد امكن تطوير المخططات العمرانية لغالبية المدن والتجمعات الجديدة لتواكب متطلبات التنمية العمرانية فى الفترة الحالية ولتتمشى مع سياسة الدولة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص واتاحة المجال له ليقوم بدور اكثر فعالية.

نوع الرئيسي : السكان
نوع الفرعي : فى مصر
المصدر : الاهرام
اسم كاتب المقال : الجريدة
رقم العدد : ٣٩٦٦٥
تاريخ الصدور : ١٩٩٥

وعلى سبيل المثال فقد تم تطوير مخطط مدينة ٦ اكتوبر ليصل إلى مسطح ١٣٢كم٢ بعد ان كان ٦٠كم٢ فقط وليستوعب التوسعات السكنية والصناعية الاضافية حيث ستتولى شركات التنمية العمرانية من القطاع الخاص تنمية وتعمير هذه الامتدادات الجديدة فى اطار المخططات المعتمدة من هيئة المجتمعات الجديدة وعلى أساس ان تقوم الهيئة بتوصيل البنية الاساسية حتى حدود هذه المناطق وتقوم الشركات بتنفيذ البنية الاساسية الداخلية لكل موقع.

وسعيا من الوزارة إلى اعطاء نوع من التميز لكل مدينة من هذه المدن الجديدة فقد تم تخصيص مساحة حوالى ٢٠٠ فدان بمدينة بدر لانشاء المعهد القومي للصحة النفسية بالاضافة إلى بعض المعاهد الطبية المتخصصة وكذا الصناعات الطبية والدوائية التى ترتبط بها.

أما مدينة العبور فقد تم حل المشاكل التى كانت تعانى منها وتمكنت الوزارة من الوصول بمساحة المدينة إلى ١٢٤٠٠ فدان أو حوالى ٥٢كم٢ لتستوعب عددا من السكان يقدر بنصف مليون نسمة على اساس كثافة أجمالية قدرها ٤٠ شخص/فدان، كما تم تخصيص مناطق لملاعب جولف ومدينة الملاهى العالمية بالاضافة إلى منطقة ترفيهية وأخرى رياضية بامتداد غرب المدينة كما روعى توفير نواة جامعة متمثلة فى كلية الصيدلة والطب البيطرى لجامعة عين شمس والتى تقع على مدخل المدينة الذى يربطها بالقاهرة ومناطق الدلتا.

أما مدينة الشروق والتى تتميز بموقعها الاستراتيجى بين محورى الاسماعلية والسويس فقد تم تطوير مخططها العمرانى لتصبح ضاحية سكنية متميزة تضم العديد من النوادى والمسطحات الخضراء والمراكز التجارية الاقليمية بحيث تصبح ركيزة عمرانية وترفيهية على مستوى الاقليم.

ونظرا لزيادة الطلب على اراضى المدينة فقد تم التوسع بمساحتها لتصل إلى حوالى ٣٨كم٢ (٩٠٠٠ فدان) لتستوعب حوالى نصف مليون نسمة وبكثافة اجمالية حوالى ٥٥ شخص/فدان حيث خططت هذه المدينة لتصبح ضاحية سكنية على إعلى مستوى.

وقد ترتب على هذا ضرورة اعادة النظر فى العلاقة بين التجمعات الاول والخامس والقطامية حيث يتم حاليا اعداد مخطط عام يجمع هذه التجمعات فى مدينة واحدة سميت «القاهرة الجديدة».

كما تم اضافة امتدادات جديدة لها لتصبح مساحتها الاجمالية ٤٥ ألف فدان لكى تستوعب مايقرب من مليون نسمة وسوف تضم المدينة بالاضافة إلى الاستخدامات السكنية مناطق تجارية وادارية وخدمات ونوادى وملاعب رياضية ومناطق خضراء.

وتجدر الاشارة إلى ان نمط الاسكان المستهدف فى هذه المدن والتجمعات لايقتصر على الفيلات الفاخرة وانما يمتد ليشمل السكن العائلى الذى اصبحنا نفقده حاليا والذى يضم افراد الاسرة من اجيال مختلفة فى بيئة صحية خالية من التلوث تتوفر لها الخدمات الاساسية بحيث تصبح مناخا ملائما لنشأة ونمو المواطن الصالح ويتصل هذا ايضا بجهود وزارة السكان التى تستهدف بناء الانسان المصرى الجديد القادر على النهوض بوطنه ليواكب مسيرة الحضارة والتقدم العالمى.

ومن ناحية اخرى فان الوزارة لم تتخل عن دورها فى المشاركة فى حل أزمة الاسكان وتوفير المساكن لمحدودى الدخل وفى هذا المجال تجدر الاشارة إلى ماقامت به الوزارة من جهود لتسويق الوحدات السكنية الراكدة ببعض المدن حيث شمل ذلك تعديل نمط الاسكان منخفض التكاليف ليصبح اكثر ملاءمة لاحتياج الجمهور وزيادة القرض التعاونى من ١٢ الف إلى ١٤ الف جنيه كما تحاول الوزارة زيادة فترة سداد القرض التعاونى لتصبح ٤٠ سنة بدلا من ٣٠ سنة حاليا وقد كان لهذه الجهود اثر كبير فى تسويق هذه الوحدات حيث امكن خلال الفترة من نهاية ٩٣ الى الآن تسويق مايقرب من ٧٠ الف وحدة ويتصل بهذه الجهود ما تقوم به الوزارة حاليا فى سبيل توفير المسكن الملائم لذوى الدخول المحدودة حيث تم الاعلان عن مسابقة معمارية لتصميم السكن الاقتصادى المتطور وذلك بهدف توفير مسكن مناسب يراعى الاعتبارات الجمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطنين ذوى الدخول المحدودة.

كما يجرى حاليا دراسة ربط المدن الجديدة والتجمعات العمرانية بواسطة مترو سريع لربطها بالقاهرة وفى سبيل مد شرايين الحياة الى الصحارى وتعمير الاقاليم النائية فقد قامت الوزارة بالمشاركة فى اعداد استراتيجية التنمية الشاملة لسيناء التى راعت المتغيرات الدولية والاقليمية وذلك من خلال استعراض الوضع الراهن واستكشاف مقومات التنمية مع التركيز على القطاعات الواعدة ثم اقتراح مشروعات محددة لخلق فرص عمل جديدة للوصول بسيناء الى حجم سكانى حوالى ٣ ملايين نسمة فى عام ٢٠١٧.

ومن ناحية اخرى فان اقاليم الصعيد التى تعانى من مشاكل عديدة اهمها البطالة ومايترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية قد حظيت بنصيب وافر من اهتمام الوزارة حيث تم اعداد استراتيجية للتنمية العمرانية للصعيد تهدف الى اكتشاف محاور جديدة للتنمية العمرانية للصعيد خارج مناطق التكدس الحالى بالاضافة الى تقديم المعاونة للمحليات لسرعة تنفيذ وتجديد مشروعات البنية الاساسية والمساعدة فى اعداد المخططات العمرانية المطلوبة مع التركيز على المناطق ذات الاولوية والمناطق ذات الوضع الخاص مثل حلايب وشلاتين وابورماد وجنوب بحيرة السد.

كذلك فان مشروع شمال خليج السويس يمثل اضافة استثمارية عمرانية حضارية على خريطة مصر ونظرا لما تتمتع به المنطقة من موقع استراتيجى هام لقربها من الاسواق العالمية واتصالها المباشر بقناة السويس فانها تشكل قاعدة قوية لاجتذاب العديد من الاستثمارات الاجنبية خاصة من دول الشرق الاقصى حيث يتم التنسيق حاليا مع بعض هذه الدول لاقامة مشروعات صناعية بالمنطقة كما يتوقع ان تستوعب المنطقة حوالى ٩٠٠ الف نسمة مما سيساهم فى اعادة توزيع السكان فضلا عن الدور الهام الذى ستلعبه فى تحقيق التنمية الشاملة.

كما ان مشروع الطريق الدولى الساحلى الذي اتاح تعمير الساحل الشمالى الغربى عمرانيا وزراعيا ويتيح لمنطقة شمال الدلتا اطلالة على البحر المتوسط بما يعنى ذلك من تنمية سياحية وعمرانية بالاضافة الى ربط مصر بدول الجوار.

كما يمثل الساحل الشمالى بقراه الساحلية ثروة هامة لا تستغل سوى شهرين او ثلاثة كل عام كما يمثل ايضا مقوما استثماريا هاما من هذا المنطلق فان الوزارة تدرس حاليا انسب الاساليب لزيادة استغلال هذه القرى وكذلك كيفية تنمية الظهير العمرانى للمنطقة وتقوية ارتباطه بها عمرانيا.

الموضوع الرئيسى : السكان — اسم كاتب المقال : ملك عبد العظيم
الموضوع الفرعى : فى مصر — رقم العـــدد : ١٥٣٣
المصـــدر : العالم اليوم — تاريخ الصدور : ١٩٩٦

قانون الاسكان المصرى الجديد

كلمة السر لفتح 2 مليون شقة مغلقة

صلاح حسب الله:
مــن لا يملــك لا يسكــن

د. ميلاد حنا:
الإيجــارات سترتفــع فــوق طـاقـة محدودى الـدخل

□ تحقيق ـ ملك عبدالعظيم:

لم يحظ قانون بقدر من التفاوت فى الرؤى كما حظى قانون الايجارات الذى صدر مؤخرا فى مصر واقره مجلس الشعب.. فهو ـ فى راى الملاك ـ يطلق حرية التعاقد ويفتح الشقق المغلقة ويشجع حركة البناء والاستثمار وفى راى المستاجرين ـ يخدم شريحة معينة من المجتمع ليست الفقراء ومحدودى الدخل وانما المستثمرين وسيجعل الايجارات مرتفعة وفوق طاقة ذوى الدخل المتوسط.

وهكذا صار تقييم القانون الجديد للايجارات خاضعا لنظرية الكوب المملوء حتى منتصفه يراه الملاك بعين تختلف 90 درجة عن المستاجرين.

وبين ارتياح الملاك وسخط المستاجرين تكمن اراء فريق يقع فى مرحلة وسط بينهما.. هذا الفريق يرى ان القانون هو خطوة على طريق طويل لمسلسل من التشريعات لتخفيف حدة ازمة الاسكان فى مصر وانه خطوة متاخرة جدا.

«العالم اليوم» طرحت القانون الجديد على بساط النقاش امام خبراء الاسكان فى مصر.. فماذا قالوا؟

المهندس صلاح حسب الله وزير الاسكان المصرى السابق.. لم يكن متحمسا للحديث عن القانون الجديد وما سيترتب عليه من نتائج.. الا انه دافع عنه فى جملة واحدة عندما سألناه عما اذا كان هذا القانون سيساهم فى حل ازمة الاسكان بمصر؟ فقال: القانون سيؤثر فى كل حاجة.. وسيتم ضبط كل الامور فى مصر خلال سنتين او ثلاث من تطبيقه، وعن ارتفاع الايجارات قال: من يملك يسكن ومن لا يملك لا يسكن بمعنى من يعجبه الايجار يؤجر ومن لا يعجبه يظل فى سكنه القديم حتى ولو كان يسكن مع والديه..! اما الشقق التمليك فالتعاونيات هى المسئولة عنها.

اوضاع معكوسة

اما المهندس محمد محمود رئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب المصرى ورئيس مجلس ادارة الشركة القومية للتشييد والتعمير بمصر فقال: ان هذا القانون سيعيد الامور الى اصلها حيث يجعل التعاقد طبقا للقانون المدنى وهناك احتمال كبير ان يفتح هذا القانون الشقق المغلقة، التى تصل فى مجملها إلى 2مليون شقة ففى محافظة الجيزة فقط حوالى 400 الف شقة، والقاهرة الكبرى حوالى المليون ونصف.. واضاف ان مميزات هذا القانون تتمثل فى اطلاق حرية التعاقد بين المالك والمستاجر وفتح الشقق المغلقة وتشجيع حركة البناء وتشجيع الاستثمار بغرض التاجير. ولكن ليس بهذا القانون تحل مشكلة الاسكان لانه يخدم شريحة معينة من المجتمع المصرى ليست الفقراء او محدودى الدخل، فالوحدة التى مساحتها 100 متر مسطح لن يقل ايجارها عن 250 جنيها مصريا بالاضافة الى ضريبة 40٪ (اى 100 جنيه مصرى زيادة) ولكى يدفع الفرد ايجارا للشقة يصل الى 400 جنيه مصرى شهريا فلابد وان يكون دخله 1000 جنيه، ولذلك اعترضت لجنة الاسكان على بند الضريبة (40٪) وطالبنا بالغائها ولكن الحكومة رفضت ان تلغى هذا البند من نصوص القانون.. وقد قامت لجنة الاسكان المصرية بعمل تقرير به عدة اقتراحات لحل مشكلة الاسكان بالنسبة للطبقات الفقيرة ومحدودى الدخل، ونحن كلجنة نقوم حاليا بدراسه الموضوع بكل جوانبه بما فيها مشاكل العقود الحالية مثل انخفاض الايجارات بشكل كبير خاصة المحلات والمكاتب والجراجات والعيادات.. يجب ان ترتفع قيمتها الايجارية بشكل معقول، واضاف: الحكومة تحميك كساكن.. ولكن لماذا تحميك كتاجر؟ على الاقل يجب ان ترتفع النسبة الايجارية بما يتناسب مع ما يحصل عليه من ارباح، وتساءل: لماذا يدعم هؤلاء الاغنياء.. الناس الفقراء وهم اصحاب العقارات القديمة؟.. فهذه اوضاع معكوسة وغير منطقية يجب ان تصحح، ايضا الصيانة.. يتحمل تكلفتها الشاغلون للعقار (المستاجرون) بمن فيهم المالك اذا كان يشغل جزءا من العقار، ويكون حكم الصيانة كحكم الايجار.. فاذا

لوضوع الرئيسى : السكان
لوضوع الفرعى : فى مصر
لمصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : ملك عبد العظيم
رقم العــــــدد : ١٥٣٣
تاريخ الصــدور : ١٩٩٦

لم يسدد المستاجر الصيانه يطرد من الوحدة التى يسكنها، وبهذا يكون القانون الجديد قد اشرك المستاجر مع المالك فى مسئولية الحفاظ على العقار بعكس القانون المدنى الذى نص على ان يكون صاحب البيت هو المسئول الوحيد عن صيانته.

أما شقق التمليك واسعارها فلن يتدخل فيها القانون الجديد على الاطلاق سواء كان التمليك قديما او جديدا، معتمدين فى ذلك على القانون المدني الذى يطلق عليه «ابوالقوانين» فهو الذى يحكم اسعار التمليك. وعن اسعار مواد البناء قال: ان اسعارها لن تنخفض ولن ترتفع بل ستبقى كما هى دون تغير لانها تعد بالفعل مرتفعة.

وانهى حديثه قائلا: ان القانون الجديد سيحدث نشاطا كبيرا فى مجال البناء بما يقضى على الهروب الى العشوائيات، وسيحقق رواجا اقتصاديا لكن لفئة معينة.

خطوة متاخرة

ويرى د. ميلاد حنا ان قانون الاسكان الجديد ما هو الا خطوة بسيطة على طريق طويل لمسلسل من التشريعات والقرارات يقود الى تخفيف حدة مشكلة الاسكان فى مصر، وقد تاخرت هذه الخطوة كثيرا لانها محدودة بحرية المساكن من حيث القيمة ومدة العقد، وذلك بالنسبة للمساكن الجديدة التى لم يتم تأجيرها فى السابق، ويرى كذلك انه لن يترتب على تطبيق هذا القانون امور عديدة لان الوضع الحالى يسمح بالفعل للمؤجر والمستأجر بعمل عقد ايجار ولكن التحايل المعروف هو ان يكتب العقد باعتبارها شقة مفروشة وضيف ميلاد حنا: ان القانون الجديد يسمح بان تؤجر الشقة دون ان تكون مفروشة، وفى تقديرى فان الملاك والمستأجرين سيكونون حذرين فى اول الامر الى ان يكتسب القانون الثقة بين الطرفين، وذلك لن يتم قبل مرور اشهر طويلة ربما سنة أو سنتين، وبحيث يملك صاحب العقار اخلاء الشقق المؤجرة عند نهاية العقد دون الحاجة الى اجراءات قانونية.

ويؤكد ميلاد حنا ان هذا القانون لن يحل مشاكل الطبقة المتوسطة او الفقيرة فى مصر، لان الايجارات ستكون مرتفعة وفوق طاقة كل محدودى الدخل من الغفير الى الوزير! وستتراوح قيمة الايجارات ما بين 300 جنيه مصرى لشقة بمسطح 100 متر مربع، الى 1000 جنيه لشقة بمسطح 200 أو 250 مترا مربعا، ولهذا فالمتوقع عقب صدور هذا القانون ان يطالب الملاك القدامى برفع ايجارات الشقق المجمدة ايجاراتها، ويضيف صاحب كتاب «الإسكان والسياسة» الذى حصل على جائزة «افضل كتب 1995»: لابد للدولة ان تصدر قرارات وسياسات توفر المسكن بايجار يناسب الدخل والا فان مشكلة العشوائيات لن تحل وستستمر ظاهرة سكن الطبقات الفقيرة والمتوسطة فى مناطق الاسكان العشوائية.

لمصلحة المستأجر

ويقول د. يحيى الجمل الاستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة ان قوانين الاسكان القائمة قبل مشروع القانون الجديد كانت كلها تعبيرا عن مصلحة واحدة وهى مصلحة المستأجر، وطبعا مصلحة المستأجر لا بد وأن تكون محل مراعاة لأن المستاجرين يمثلون الاغلبية، لكن هذه القوانين جميعا اغفلت مبدأ سلطان الارادة واغفلت جوهر الفكرة التعاقدية التى تعنى حرية ارادة الطرفين المتعاقدين فى تحديد مضمون تعاقدهما.

ويضيف د. يحيى الجمل لان القانون الجديد حرص على الا يهز المراكز القائمة وان تستمر، وفى هذا مراعاة واضحة لجانب المستأجر. اذ ان العلاقات القانونية القائمة المظلوم فيها هو المالك، ومع ذلك ولاعتبارات سياسية واجتماعية حرص المشرع فى المشروع الجديد على ان يرعى جانب المستأجر على حساب المالك! و قد يكون له فى ذلك مبرراته.. ويذكر للقانون الجديد انه واجه اوضاعا جديدة مثل العمارات الجديدة والشقق التى لم يسبق تأجيرها او التي انتهى عقد ايجارها، واطلق فى هذه الحالة ارادة طرفى العلاقة الجديدة سواء كان العقار قديما او جديدا وانتهى عقد الايجار فيه، اى ان العلاقات الايجارية الجديدة فستخضع للقانون المدنى، اما العلاقات الايجارية السابقة فستظل خاضعة للقوانين السابقة التى ترعى مصلحة المستأجر على حساب مصلحة المالك. وعن ايجارات العقارات القديمة قال الجمل ان المرحلة التالية من القانون قد ترفع الايجار على العقارات القديمة نسبيا لكن مهما ارتفع فلن يعوض اصحاب العقارات، لان الشقق المؤجرة قديما تتراوح قيمة الايجار فيها ما بين 5 ـ 7 جنيهات مصرية، وبالتالى لو ارتفع الايجار بنسبة 100٪ سيكون 10 ــ 14 جنيها وهذا دون قيمة الشقة، ودون الحقوق العادلة للمالك.

الموضوع الرئيسي : السكان
الموضوع الفرعي : في مصر
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : محمد حسن عامر
رقم العــــدد : ١٥٣٤
تاريخ الصــدور : ١٩٩٦

بعد صدور قانون الإسكان الجديد

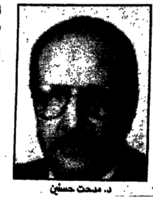
الترقب يسيطر على سوق العقارات في مصر

□ تحقيق-
محمد حسن عامر:

يشهد سوق العقارات حالة من الترقب بعد صدور قانون الإسكان الجديد. واخضاع عقود الايجار للقانون المدنى والسماح بأن تكون مدة العقد محددة. يحق بعدها لصاحب العقار أن يسترد الوحدة السكنية التى قام بتأجيرها بالاضافة إلى اتجاه أصحاب العقارات إلى تفضيل «الايجار» عن «التمليك» حيث يضمن لهم ذلك استرداد وحداتهم السكنية إذا احتاجوا إليها.

ويشير المراقبون فى سوق العقارات المصرى إلى ان الفترة الماضية شهدت انخفاض المعروض من الوحدات للتمليك كما لم تسجل الكثير من مكاتب العقارات اى عمليات بيع وشراء خلال الاسبوعين الماضيين، لكن الملاحظ الاتجاه للتأجير.

ويقول عماد جاد صاحب مكتب الاسوانى للعقارات إن سوق العقارات فى مصر يعد من الأسواق الحساسة التى تستجيب للمتغيرات بسرعة وان هذا القانون تسبب فيما يشبه حالة الركود والترقب والتخوف احيانا لدى الكثير من المتعاملين فيه على الرغم من ان الفترة القادمة التى تمثل نهاية موسم الشتاء وبداية موسم الصيف.



د. مدحت حسنين

تعد من اكثر الفترات رواجا لسوق العقارات.

ويضيف عماد جاد الله ان القانون الجديد سوف يشجع بالفعل عمليات الايجار على حساب التمليك لان صاحب العقار يضمن استرداد شقته أو وحدته السكنية بعد انتهاء فترة التعاقد ومن ثم يستطيع تأجيرها بعد ذلك بسعر مرتفع ومناسب ويضمن من وراء ذلك تدوير أمواله والاستفادة القصوى من ملكيته العقار حيث بدأ بعض اصحاب العقارات فى طرح الوحدات التى يملكونها للتاجير مقابل 700 جنيه شهريا فى المعادى و300 جنيه فى المناطق الاخرى.

ويؤكد عبد اللطيف ابو العينين صاحب مكتب حورس للعقارات ان هناك بعض المناطق التى تتميز بانها مناطق للتمليك بطبعها كالمهندسين والزمالك ومصر الجديدة ومنطقة وسط البلد وفى العادة اصحاب العقارات بها يفضلون الحصول على تكلفة الوحدات السكنية يضاف إليها هامش ربح معين حتى يضمن تدوير استثماراته وبالتالى فهم لن يلجأوا لاسلوب التأجير على الرغم من المميزات التى اصبح يتمتع بها ومن أهمها حق المالك فى استرداد وحدته السكنية بعد انتهاء فترة التعاقد.

ويؤكد الدكتور «ميلاد حنا» الخبير الاسكانى ورئيس لجنة الاسكان الاسبق بمجلس الشعب المصرى إلى أن القانون الجديد وعلى الرغم من المميزات التى جاء بها فإنه لا يحمل فى طياته حلا لأزمة الاسكان فى مصر خاصة للفئات الفقيرة محدودة الدخل.. فإذا كنا فى الماضى لا نستطيع توفير وحدة سكنية بمقدم معقول وايجار شهري ملائم هل يستطيع هؤلاء الآن دفع مبلغ 300 جنيه شهريا كايجار للوحدة السكنية ثم بعد ذلك مطلوب منه ان يتركها لأن صاحب العقار أو المالك يريد ذلك فالعودة إلى لافتة شقة للايجار غير واردة بالمرة الفترة القادمة.

ويضيف الدكتور ميلاد حنا ان الفرض تثبت سوق العقارات فى مصر والقضاء على المضاربات فيه وهذا أمر صعب جدا، فى مجال يعد الأول من حيث جذبه للاستثمارات ونسبة الارباح حيث تنمو الاستثمارات فيه بمعدل 40٪ سنويا وتصل الارباح إلى 100٪ وتتجاوز ذلك فى حالة تقسيم الاراضى التى وصلت فيها نسبة الارباح إلى 500٪.

ويطالب الدكتور ميلاد حنا بضرورة قيام الحكومة بتاسيس شركة للتنمية العقارية يكون من شأنها إقامة وحدات سكنية لاصحاب الدخول المحدودة، لانه لا مجال للحديث عن تلك الشريحة فى ظل سوق عقارى لا يعترف إلا بالاغنياء.

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	محمد حسن عامر
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	١٥٣٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

ويشير عماد جاد الله إلى أن المفاضلة بين الايجار والتمليك لم تتضح بعد حتى الآن لكن كما يلاحظ ان بعض الفئات التى يريد اصحاب العقارات جذبهم فى العادة يفضلون تملك الوحدة السكنية على تأجيرها مثل العرب الذين يرغبون الإقامة فى مصر حيث يعتبرون الملكية نوعا من الاستقرار والبعد عن المشكلات التى تنتج من التأجير.

لكن هل يفقد سوق العقارات بريقه فى مصر بعد هذا القانون يشير الدكتور مدحت حسانين أستاذ التمويل بالجامعة الامريكية بأن السوق العقارى فى مصر من الاسواق المستقرة والتى تتميز بارتفاع هامش الربح بها وان الطلب العقارى فى زيادة مستمرة بسبب الاغراءات العديدة التى يوفرها هذا النوع الاستثمارى لكن الشىء الوحيد الذى يمكن أن يهدد عرشه هو وجود سوق مالى قوى يستطيع ان يجذب المدخرات كما حدث فى بداية عمل بورصة الاوراق المالية فى مصر بداية عام 1994 حيث لجأ الكثيرون من اصحاب الأموال للبورصة الامر الذى تسبب فى انخفاض أسعار العقارات لكنه سرعان ما عادت مرة أخرى للارتفاع بعد الانخفاض الذى حدث فى أسعار الأسهم الأمر الذى يؤكد عدم وجود وعاء استثمارى آخر قوى و الذى أدى إلى تفضيل اصحاب الأموال للاستثمار العقارى على بقية الاستثمارات الأخرى.

الموضوع الرئيسي : السكان
الموضوع الفرعي : فى مصر
المصدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : داليا اباظة
رقم العدد : ١٥٥٤
تاريخ الصدور : ١٩٩٦

مازال الجدل ثائرا حول قانون الإسكان الجديد فى مصر:

البنوك ترحب.. والكفراوى يحذر والخبراء يتوقعون انتعاش حركة البناء

□ تحقيق - داليا أباظة:

لايزال قانون الاسكان الجديد فى مصر يثير جدلا بين الخبراء من جهة والملاك والمستأجرين من جهة اخرى. الخبراء اتفقوا على أن قانون الايجارات الجديد سوف يوجد مناخا جديدا للاستثمارات العقارية فى مصر، وسوف يجلب المزيد من الاستثمارات والمستثمرين. مما يؤدى لانتعاش السوق العقارية. ولكن بعض الخبراء يؤكدون أن شركات الإسكان الكبرى لن تلجأ للايجارات وانها سوف تستثمر فى بناء وحدات التمليك، والسبب هو سرعة تدوير رؤوس الاموال ـ فالتمليك سيبقى هو الخيار الاساسى لأن قطاعا عريضا يفضل التمليك.

وبعض الخبراء يحذرون من اطلاق الاستثمارات الاجنبية فى مجال العقارات فى مصر.. ويطالبون بوضع حد للقيمة الايجارية ومدة سريانها، ومراعاة الابعاد الاجتماعية التى يترتب عليها تطبيق القانون.

فى نفس الوقت استبعدت الدوائر الاقتصادية ان يؤثر القانون الجديد على نظام التمليك المتبع حاليا فى اقتناء الوحدات السكنية والتجارية.

وبعض التوقعات ذهبت الى استمرار التمليك كمحور اساسى فى الانشطة العقارية.

وبعض خبراء الائتمان العقارى يؤكدون انتعاش السوق العقارية، وزيادة الاقبال على القروض العقارية وانتشار حركة البناء فى الاحياء الشعبية، ورغم كل هذه الاحتمالات، فإنه فى علم الاعمال الحقيقى للعقارات لا يوجد تصور واضح لما يمكن ان يسفر عنه تطبيق القانون الجديد للاسكان فى مصر.

الإبعاد الاجتماعية للقانون

يقول المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان السابق انه يجب النظر للقانون باعتباره احد المحاور التشريعية الرئيسية التى ترمى الى التحول نحو الاقتصاد الحر كاختيار سياسى بعد سنوات طويلة من اتباع اساليب الاقتصاد الموجه ومن هذه الزاوية فإن القانون يعد ايجابيا ويساهم فى اعادة الاستقرار والوضوح للاسواق العقارية، وتوفير مزيد من الفرص للمستثمرين والباحثين عن مسكن على السواء ولكنه يشير الى اهمية مراعاة الابعاد الاجتماعية عند تقنين العلاقة الايجارية خاصة من جانب تحديد القيمة الايجارية وفترة سريانها ليس فقط من أجل دعم الاستقرار الاجتماعى وانما الاثار الاقتصادية المهمة التى يخلفها التقنين المنضبط على استمرار حركة الاستثمارات العقارية ونموها.

وينبه «الكفراوى» الى ان الاستثمارات العقارية تشمل مساحة ضخمة من الاقتصاد الوطنى وتحتاج الى مزيد من الدراسات الجادة لتنظيمها لتعمل فى انسجام وتناغم مع الاهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها وفى هذا الاطار يكون القانون احد المحاور التى تسعى لتنظيم هذه السوق الا ان المطلوب فى المرحلة الحالية التنبيه الى المخاطر التى يصنعها المغامرون والمضاربون لتعظيم الاستفادة من العوائد المرتفعة لاسواق العقارات مما يضر بالقطاعات الانتاجية الاخرى التى اصبحت تقل فى ربحيتها وعوائدها عن الانشطة العقارية وهو اتجاه يجب الا يستمر لان الصناعة والزراعة هما اللتان توجدان فرص العمل.. كما ان معدلات النمو الحقيقية لا تتوافر فى الاستثمار العقارى الذى يعتمد على المضاربة ورفع الاسعار بصورة مذهلة.

ويحذر الكفراوى من مخاطر اتساع الاستثمارات الاجنبية فى أسواق العقارات بالنظر الى الحساسية الخاصة لهذه الاسواق وتأثيرها على جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ويشير «الكفراوى» الى ان نجاح القانون الجديد يعتمد على مدى قدرته على دفع المدخرات الفردية للاستثمار فى البناء بغرض الايجار وفى الوقت نفسه تلبية احتياجات قطاعات عريضة من المواطنين طالبى السكن للحصول على شقق بايجارات مقبولة وهذا التحدى يرتبط الى حد كبير بالمعالجة الجذرية للفجوة بين الدخول وتكاليف المعيشة فى ظل مجتمع اقتصادى مفتوح.

خيارات جديدة

ويرى المحاسب فاضل الشهاوى رئيس «شركة مصر للاسكان والتعمير» ان القانون الجديد سوف يكون له تأثيره الملموس على سوق العقارات غير ان تأثيره النهائى سوف يتضح بعد سنوات مشيرا الى ان تحرير العلاقة الايجارية سوف يوجد خيارات جديدة امام الباحثين عن مسكن من مختلف المستويات خاصة هؤلاء الذين لا يملكون مبالغ كبيرة تصلح لان تكون مقدما لشقة تمليك ولا يمكنهم فى نفس الوقت تحمل قيمة ايجارية عالية.

ويستبعد فاضل الشهاوى ان تلجأ شركات الاسكان الكبيرة فى قطاع الأعمال او القطاع الخاص الى البناء بغرض الايجار فى المرحلة المقبلة لاعتبارات

ضوع الرئيسى : السكان
ضوع الفرعى : فى مصر
ــــدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : داليا اباظة
رقم العـــــدد : ١٥٥٤
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٦

اقتصادية محضة تتعلق بمسئولية هذه الشركات على تدوير رؤوس اموالها بسرعة وطبقا لانظمة محاسبية وتكاليف تجعل الابقاء على نظام التمليك هو الخيار الأساسى امام ادارات هذه الشركات ويشير الى ان دخول البنوك بقوة فى تمويل وشراء الوحدات السكنية واستقرار هذا النظام يجعل قطاعا عريضا داخل السوق يفضل نظام شراء الوحدات السكنية واستقرارهذا النظام يجعل قطاعا عريضا داخل السوق يفضل نظام الشراء بدلا من الاستئجار ومع ذلك فمن الممكن ان يساهم قانون الايجارات الجديد فى الحد من الارتفاع المتوالى فى اسعار الوحدات السكنية لان تحرير العلاقة الايجارية سوف يظهر مفاضلة دقيقة بين القيم الايجارية واقساط التمليك بالنسبة للشقق من نفس المستوى ويقول: ان هذه المعادلة سوف تفرض نفسها على جميع المتعاملين فى سوق العقارات من مستثمرين وملاك ومشترين ومستاجرين ويضيف: ان البناء بغرض الايجار سوف يجتذب المدخرات الفردية والتى تبحث عن عوائد مستقرة مع الحفاظ على القيمة الحقيقية للمدخرات وحمايتها من آثار التضخم وتشير احصاءات البنوك الى تعاظم حجم السيولة النقدية بها مما يعطى مؤشرا ايجابيا الى تحول جانب من هذه الودائع للاستثمار العقارى بغرض الايجار.

البنوك ترحب

وقد استقبل القطاع المصرفى بارتياح الاعلان من صدور قانون يحرر العلاقة الايجارية فى مجال الاسكان لما لهذا الاجراء من اثار فورية على زيادة حجم الاقراض العقارى والذى يعانى من تراكم السيولة بسبب القيود الادارية والتشريعية التى احاطت بالاستثمارات العقارية لسنوات طويلة.

ومن هذا الاتجاه يقول عادل عبدالباقى رئيس البنك العقارى المصرى ان اصدار القانون من شانه ايجاد مناخ جديد يزيد من الثقة فى الاستثمارات العقارية ويؤدى بالضرورة الى جذب مزيد من المستثمرين لهذا المجال الحيوى وعلى الرغم من اعترافه بان هذا سوف يستغرق عدة سنوات حتى يتحقق الا ان المرحلة الاولى من القانون سوف تؤدى الى بعض الانتعاش فى السوق بفعل تطبيق القانون على المساكن الجديدة وغير المؤجرة ويقترح فى هذا المجال توسيع دائرة المستفيدين من المرحلة الاولى بان يشمل تطبيقه الوحدات السكنية المؤجرة لغير المصريين على اعتبار ان هذه الفئة لا يضرها تحرير العلاقة الايجارية وليست ضمن الذين تجب حمايتهم من الاثار المترتبة على القانون المقترح.

ويؤكد رئيس البنك العقارى المصرى ان هناك فائدة مباشرة تعود على البنوك من جراء تطبيق هذا القانون اهمها على الاطلاق التوسع فى الائتمان العقارى لمساعدة اصحاب المدخرات على الاستثمار فى البناء للتاجير حيث تسمح القيم الايجارية المتوقعة بعد تحرير العلاقة بين المالك والمستاجر بالانتظام فى سداد القروض المصرفية التى يحتاجها المالك لبناء عقاره وفى نفس الوقت يحقق عائدا مقبولا على مدخراته وفى هذا الاطار فإن البنوك يمكن ان تتدخل لتمويل اكثر من 80٪ من تكاليف العقار ما دام العائد السنوى المتحقق من الايجار يسمح بتسديد القرض اللازم للتمويل وهذه ميزة كبيرة للمالك والمستاجر بالاضافة الى البنك نفسه مما يجعلها معادلة جيدة لجميع الاطراف.

ويرى عادل عبدالباقى انه يلزم عند تحديد المدة الزمنية لسريان عقد الايجار ان تكون مناسبة لاضفاء الاستقرار فى العلاقة الايجارية حيث لا تقل عن 5 سنوات يلتزم فيها المالك والمستاجر بالقيمة الواردة فى العقد قبل تحريكها رفعا او خفضا حسب مقتضيات الاحوال بعد فترة السنوات الخمس.



الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	شوقى عبد الحكيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	٤٠٣٢٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

الانفجار السكانى.. وتراث الادانة

■ معظم من يتعرضون لقضية القضايا اليوم وهى مشكلة الانفجار السكانى الذى نعانيه منذ سنوات طويلة، ويتفاقم يوما بعد يوم وساعة بعد ساعة ينظرون لحساب المواليد والوفيات وما يستجد.. صحيح أنهم يقدمون نتائج جيدة ومفيدة فى هذا المجال إلا انهم لا يتعرضون على الاطلاق للاسباب شبه الجوهرية لمشكلة التزايد السكانى فى مصر.

فهم يطالبون على سبيل المثال بسياسة حانقة لتنظيم النسل، وكيف انه علاج كثير من مشاكلنا يبدأ بكبح جماح هذا التسيب ثم يتطرقون مباشرة الى النتائج السالبة لهذا الانفجار، مثل تهديد الأمن الاقتصادي والدفاعى وتهديد الاستقرار السياسي والأمنى وتفاقم البطالة والانخفاض المستمر للدخول الحقيقية للاغلبية وتهديد الزمن الاستراتيجى عامة وتقييد السياسات الاقليمية وازدياد الهجرة الداخلية فيما بين الريف والعاصمة.

■ كذلك لا يخلو الأمر من مشاكل تفاقم الجريمة وأيضا تهديد الاستقرار النفسى الذى يعانى منه سكان المدن وازدياد العشوائيات حتى انها أصبحت تشكل قيودا مؤكدة فيما حول اطراف العاصمة بل وداخلها والازدياد المطرد فى عدد السيارات، وما يتبعه من ازدياد التلوث ووصل الأمر الى حد سكن المقابر التى اصبحت اقرب الى المدن، وجرائم سرقة الاكفان والموتى وأيضا تردى الأوضاع من اقتصادية لنفسية لعقلية بداخل العواصم الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية وبعض عواصم مصر الوسطى والصعيد.

■ كل هذه النتائج مترتبة على الانفجارات السكانية وضراوتها والمستقبل المظلم للقرن القادم حيث يتجاوز عدد سكان مصر الـ ٧٠ مليون (ان لم يكن قد تجاوز فعلا)، كل هؤلاء ينقبون مباشرة على النتائج دون التعرض للاسباب أو لجوهر هذه الظاهرة فى السنوات الأخيرة، وعدم رصدهم للدوافع الاساسية التى تتصل اتصالا مباشرا بالموروث الثقافى والحضارى لمشكلة الانجاب والجرى وراء تزايد عدد العائلة خاصة لدى الاغلبية الموغلة فى الفقر والخرافة والجهل.

ذلك أن الموروث الثقافى سواء تمثل فى الأمثال السائدة والمتداولة على الشفاة، والمعطيات الثقافية التى تصل بالناس الى الرغبة فى تحقيق نوع من التساند الأسرى أو العائلى أو القبائلى بما يحققه سند الظهر أو أن الاب راس العائلة يخلف كثيرا من الأبناء الذين يتحولون الى رءوس لعائلات صغيرة فإذا ما عدنا الى أصل الداء أو المشكلة نجد ان التراث الذى وصلنا هنا فى مصر من تخومنا هو تراث فى أصله وحقيقته قبائلى وعشائرى وبطنى وفخذى وكل ما يتصل بالمنظومة القبلية.

فالمهتمون بدراسة النسق القرابى أو أنساقه روابط الدم والمصاهرة فى العائلة البشرية يعرفون تماما هذه التسميات المتفق عليها فهو تراث بدوى قبائلى وصلنا طبعا وأصبحنا نمارسه من عصور موغلة فى القدم، ويلاحظ انه يتزايد مع فترات الركود أو انتشار الخرافات داخل المجتمع أى انه مرتبط ارتباطا وثيقا بالذهن الخرافى والغيبى للموروثات القديمة لهذا التراث الصحراوى البدوى والذى موجزه أن البادية مثلها مثل القرصنة تعيش على الحرب والاغارة ولا مجال لها سوى الاستحواذ على مساحات الرعى أو الصراع بين أهل الضرع وأهل الزرع كما هو معروف والاعتداء على دالات الأنهار والمدن من هنا فلا مكانة للمرأة فى هذا المجتمع الذكورى القائم على الاغارة والبطش والحروب والمنازعات واذا ما عرفنا أن مجموعة القبائل التى أصبح يطلق عليها قبائل عربية متبقية هى سليلة عديد من القبائل العربية والحضارات التى أبادت بعضها البعض، أى ما يقارب ١٢ قبيلة وبطنا وحضارة منها عاد وثمود وطوسون وجديس والعماليق ورانش الى آخره.

الموضوع الرئيسي : السكان — اسم كاتب المقال : شوقي عبد الحكيم
الموضوع الفرعي : فى مصر — رقم العــــدد : ٤٠٣٢٠
المصـــــدر : الاهرام — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧

■ فهذا الإرث القائم على الإبادة والحروب والمنازعات والقرصنة داخل البادية لامكان فيه للمرأة والدليل على هذا هو ظاهرة وأد البنات المعروفة والتى كانت تحدث بالملايين كما كشفت عنها القبور والمقابر التى توصل اليها الأركيولوجيون فى المنطقة العربية بكثرة مرعبة، هذه الظاهرة التى كانت تشكل نوعا من تحديد النسل البدائى من جانب، والتخلص من المرأة او الافواه اللامجدية التى حين تؤسر قد تسبب العار والمشاكل والبلايا للقبيلة والكيان، من هنا كانت هذه الظاهرة بمكانزماتها الوحشية حيث كانت تقوم الداية او القابلة بكسر الضلع الثامن للفتاة فيما قبل وأدها أى منذ مولدها لتصبح قعيدة، تمهيدا لوأدها وتركها داخل مقبرة مع بعض الماء والقمح الى أن ينفق ويموت.

لذا وللخلفية التراثية للمرأة التى هى مصدر قضية الانجاب المتزايد على أرض هذه المنطقة الى الآن تعانى منها المرأة حتى فى الغرب نظرا لتزوح هذا التراث من الشرق من حيث الادانة والنظر للمرأة على أنها مصدر للخطيئة وكائن نجس وليست لديها حكمة وتغلب عليها الخيانة وكل الرذائل التى الحقت بالمرأة وتراثها وتجسدت فى تراث القرون الوسطى فى أوروبا من خلال الساحرات وحرقهن والمعاناة الشديدة التى عانتها المرأة نتيجة لتزوح هذا التراث.

■ يضاف الى هذا طبعا ظاهرة الأب الذى يصبح رأس المجموعة من الأسر وكان الكثرة الانجابية هى للرؤية الى تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

وأن الأطفال لايكلفونه، فهم فى الارياف والبوادى وعلى طول مصر ينقون الدودة ويجمعون الطماطم والقطن والبلح والمشكلة الغذائية المتمثلة فى الخضرة والفول بانواعه، فليست هناك تكاليف كبيرة للابن أو للبنت، ويصبح الامر اشبه بمباراة وغيرة وهات يا إنجاب للأسر التى قد تصل فيها الاعداد إلى ١٤ [illegible]

فاذا ماتطرقنا الى المأثورات السائدة مثل المرأة المنجبة فى مواجهة العاقر والجرى خلف الانجاب وزيارة أضرحة المشايخ والمشاهد والطرق الصوفية والاستشهاد بالاقوال المتداولة والتى تحكى ان المرأة المنجبة هى الأول والآخر نظرا لانعدام الثقة بين الرجل والمرأة فى هذه المنظومة الزوجية، فالأمر أيضا يصبح اقرب الى المقولة المرتبطة بالانجاب والاولاد باستمرار لكى تحافظ المرأة على زوجها وتضمن عدم الزواج عليها، من هنا نكثر من الانجاب وأمثلة «يامآمنه للرجال يامآمنه للميه فى الغربال» واعطاء كل الثقة للرحم الخالق.

حتى اذا ماتطرقنا الى مقولة البعد عن دفن الرؤوس فى الرمال وتطرقنا الى المسألة الجنسية نجد ايضا انه ليس فى قدرة أى شاب ممارسة أى أشياء عاطفية قبل الزواج، مما يسد الطريق أمام ملايين الشباب فى ظل المنظومة شديدة الانغلاق، ويصبح من العسير الافلات منها بأى شكل دون إعادة النظر للتراث والتمسك بايجابياته والتخلص من سلبياته التى تسربت الى الفنون والثقافات المعاصرة بدءا من السينما والمسرح والاغانى والتلفزيون بتأثيره الهائل او الاعلام الالكترونى من الترانزستور الى الفيديو كليب، حتى أصبح الأمر اشبه بسباحة معاكسة ضد تيار الزمن والتاريخ.

■ واذا ما نظرنا الى العالم المتقدم من حولنا، وكيف ترصد مثل هذه الظاهرة وتخلص منها وأحكمها احكاما علميا دقيقا، فهناك تخطيط فى اى بلد أوروبى للتحكم فى عدد المواليد خلال السنوات العشر القادمة أو نصف القرن القادم مثلا، ويتم هذا بدقة متناهية ويستطيعون التحكم فى عدد السكان المطلوب، او المطلوب التخلص منه وحساب المواليد والوفيات كل هذا لأنهم استطاعوا ان يضعوا ايديهم على المعوقات مثل منظومة التابو التى لايخلو منها اى مجتمع، بمعنى انقسام العالم الى مباح ومحظور ويجب ولايجب، وللتابو سلطاته المحماة باضفاء صفة القدسية على الافعال المباحة أو العكس على اللامباح، ومن هنا استطاعوا أن يحكموا سيطرتهم على مجتمعاتهم باعادة صياغة العلاقة بين الرجل والمرأة أو بطرق التربية أو باستخدام اجهزة الاعلام الواسعة الانتشار المطبوعة والمصورة والالكترونية، بحيث تمكنوامن التغلب على هذه المشكلة التى من نتائجها تهديد أمن المجتمع لتصبح الحياة غير مقبولة أو شديدة الحسر داخل المدن الكبرى مثل القاهرة وسان فرانسسكو وسان باولو وشنغهاى والعديد من المدن التى تعانى من مثل هذه المشاكل، وكل هذا يحتاج الى إعادة صياغة التربية باطرافها المتعددة أو بمنطلقاتها المختلفة اعلاميا وثقافيا وحضاريا داخل دور المدارس الصغيرة الأولية والثانوية وغيرها، وأيضا التراث ملئ بعديد من الايجابيات، وأذكر حكاية صغيرة من حكايات الحيوانات والطيور والنباتات وزواحف الارض والزهور، والتى يقال أن مثل هذه الحكايات الحيوانية والنباتية أكثر قدما من الاساطير ذاتها اذ انها تشير الى طفولة البشرية وانتماءاتها الأولى.. والحكاية بسيطة تقول: ان أرنبة تتباهى بانها تنجب فى البطن سبعة أو ثمانية ارانب، فردت عليها انثى الاسد اللبوءة قائلة إلا ان واحدا الده فهو اسد، من هنا يمكن الاعلاء من شأن استهداف النوعية، وليس الكثرة التى تذهب هباء.

ولعل الملاحظ ان المرأة التى هى بؤرة هذا الارث، أو هذا التراث حتى أن الفلكلور بكامله محمل بحس نسائى وكان منشديه وقائليه ورواته من النساء ليس غير.

فلايمكن تصور خبايا هذا التراث ودوره التدميرى داخل المجتمع مع تغافل دور النساء، فهن حفظته وهن المدافعات عنه باكثر من الرجل نتيجة حركة الرجل وقدراته واتصاله بعوالم خارجية ابرح، بينما هى حبيسة الدار وأسوق فى النهاية معلومة بسيطة قرأتها فى كتاب «عادات وتقاليد المصريين المحدثين».

لادوار وليم لين وهو رحالة اثنوجرافى جاء الى مصر فى عهد الباشا محمد على ودون مأثورات من أقصى مصر الى ادناها، ودخل فى عوالم الغوازى والعوالم والمغنيات الشعبيات ورواة السير والملاحم والاكروباتية والاحياء الشعبية.

وكان يجيب كل من يسأله ماذا تفعل هنا فى مصر؟ يقول جئت الى هنا لاقيس.. يقيس الفدان وكم يطرحه من أردب ودرجات الظل والنور وأى شئ يصادفه وطبعا كتب اروع كتاب كتب عن شعب من الشعوب وضمنه هذه المعلومة وهى ان النساء فى مصر لكى يعجبن ويجتذبن ازواجهن فانهن يتناولن شيئا يطلق عليه «المفتقة» تصنع من السمسم والسمنة والمكسرات، وأيضا يخلط به خنافس محمصة لكى تجلب السمنة وتساعد على الطاقات الجنسية، واعتقد أن هذه الممارسة لاتزال مستخدمة الى ايامنا هذه، ويسأل فى هذا العطارون.

الموضوع الرئيسي :	السكان	اسم كاتب المقال :	حسام سليمان
الموضوع الفرعي :	فى مصر	رقم العـــــدد :	١٩٤٨
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

• يبحث مجلس الوزراء فى اجتماعه القادم مشروع قانون «اتحاد الشاغلين» بعد ان انتهت وزارة الاسكان من اعداده ليحل محل «اتحاد الملاك» الذى فشل فشلا ذريعا فى الحفاظ على ثروة مصر العقارية.

• ويتضمن مشروع القانون الزام اى عقار جديد يزيد عدد سكانه على خمسة افراد بتاسيس اتحاد الشاغلين وان يتحمل المستاجر ما بين 5,2٪ من قيمة وحدته السكنية ويتم ايداعها فى احد البنوك كوديعة لحساب اتحاد الشاغلين وذلك للانفاق على الصيانة والخدمات.

• مشروع القانون ينهى مشكلة قديمة كثيرا ما اثارت الخلافات والمشكلات داخل اتحاد الملاك وهى عدم التزام اصحاب الشقق المغلقة بسداد الاقساط المستحقة عليهم.. حيث نص مشروع اتحاد الشاغلين على الزام صاحب الشقة المغلقة بدفع القيمة المستحقة عليه من الوديعة والزامه ايضا بالمشاركة فى اقساط الخدمات.

رغم معالجته للثغرات الحالية

عباقرة اختراق القوانين يتربصون باتحاد الشاغلين!!

فى مشروع القانون الجديد

السماح لمأمور الاتحاد باللجوء للقضاء لاخلاء المسكن فى حالة عدم السداد

□ تحقيق : حسام سليمان- أسامة عبد اللطيف

ضوع الرئيسي : السكان — اسم كاتب المقال : حسام سليمان

ضوع الفرعي : فى مصر — رقم العـــــدد : ١٩٤٨

ـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧

نص المشروع على أنه من حق مأمور الاتحاد اللجوء لقاضي الأمور المستعجلة فى حالة امتناع شاغل الشقة عن سداد نصيبه من الوديعة حيث سمح له مشروع الاتحاد ان يحصل على حكم بإخلاء المسكن فى حالة عدم السداد باعتبار ان الوديعة او قسط الصيانة فى حكم الايجار يجوز طرد المستأجر الممتنع عن السداد.. كما نص المشرع على الايجوز سحب الوديعة فى حالة أخلاء المالك لشقته او بيعها لاخر كما لايحق للعضو تسجيل الوحدة بالشهر العقارى أو بيعها الا بعد تقديم ما يفيد سداده لوديعة اتحاد الشاغلين.

وبالرغم من المواد الجديدة المستحدثة فى المشروع التى عالجت الثغرات فى قانون اتحاد الملاك الا أن البعض لازال يتخوف من أن يصل هذا المشروع إلى مثل سابقه ولايكتب له النجاح وندور فى حلقة مفرغة خاصة أن هناك من يعرفون بعباقرة اختراق القوانين والتحايل عليها والدخول من ثغراتها هذا بالاضافة إلى أن القضية اخلاقية فى المقام الأول وهو احترام القوانين والعمل بها.

يؤكد الدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان والمجتمعات العمرانية أن فكرة اتحاد الشاغلين تأخرت كثيرا رغم انها احد الحلول الاساسية لانقاذ الثروة العقارية فى مصر واضاف أن هناك عمارات كثيرة فى مصر الجديدة اصدرت الوزارة قرارا بازالتها بلغ ارتفاع القمامة فى بدورمات احداها اكثر من اربعة ادوار مما تسبب فى وجود نشاط كيميائى هدد اساسات العمارة. مشيرا إلى أن اتحاد الشاغلين سوف ينقذ الثروة العقارية ويعيد لمهنة المقاولات المصرية سمعتها باعتبار أن عملية الصيانة جزء اساسى من بناء العقارات.

صاحب الفكرة!!

وكان الدكتور ميلاد حنا خبير الاسكان المعروف قد تقدم بمشروع قانون اتحاد الشاغلين إلى مجلس الشعب عام 1985 عندما كان رئيسا للجنة الاسكان بالمجلس ولكن القانون رفض ولم تتم مناقشته ولذلك كان لزاما أن نتعرف على وجهة نظره فى هذا الموضوع حيث يؤكد الدكتور ميلاد أن اتحاد الشاغلين يختلف عن الوضع الحالى لاتحاد الملاك فى أن اتحاد الشاغلين سينشأ لكل عمارة سكنية بها عدد معين من الوحدات بصرف النظر عن نوع الحيازة للوحدة السكنية سواء كانت ايجارا أو تمليكا أو ملكا بأن تكون ملكا بالفعل لاحد الورثة أو للمالك الاصلى للعقار كله. ويضيف أن الاتحاد المقترح سيكون له صلاحيات افضل من التى كان يتمتع بها اتحاد الملاك الحالى فهو سيدير كل ما يتعلق بالخدمات اليومية من حراسة ونظافة واضاءة نور السلم والمناور وصيانة المصاعد وغيرها من الخدمات.

ويؤكد الدكتور ميلاد حنا ان اتحاد الشاغلين سيقوم باعمال الصيانة البسيطة والعادية واليومية مثل اصلاح الدرج المكسور ومواسير المياه التالفة ومواسير المجارى القديمة علاوة على انه سيقوم بكافة اعمال الصيانة الجسيمة والتى تشمل تغيير شبكة المياه بالكامل وشبكة المجارى وتجديد المصاعد ودهان واجهات العمارات وتغيير الارضيات للاجزاء المشتركة وما إلى ذلك. وعن سلطات الاتحاد المقترح يقول الدكتور ميلاد حنا انه سيتيح لمامور الاتحاد سلطة استخراج امر ادارى للحجز على اى مالك او ساكن لايقوم باستيفاء ماعليه من مصروفات ومساهمات فى الاشتراكات التى تقرها الجمعية العمومية للاتحاد ودون الحاجة لان يرفع مأمور الاتحاد دعوى قضائية لان هذا اجراء بطىء يستهلك الوقت والمصاريف التى تفوق قيمة الاشتراك ذاته ومن هنا فإن العضو الذى لايكون حكيما ومتبلد الاحساس ويريد ان يعيش «سفلقة» على حساب باقى الاعضاء توقع عليه عقوبات شديدة وغرامة وقد تصل العقوبة مع التكرار إلى اصدار قرار بفصله والغائه لخروجه عن اجماع الاتحاد.

ويؤكد الدكتور ميلاد سعادته بقيام الحكومة اخيرا بتنفيذ هذه الفكرة ويطالبها بعدم التعجل فى اقرار القانون بمجلس الشعب فى جلسة أو جلستين بل يجب عرضه على جلسات استماع بلجنة الاسكان واللجنة التشريعية حتى يأتى قانونا مقبولا من جميع الاطراف ومتحاشيا الصعوبات التى ظهرت عند تطبيق قرار اتحاد الملاك الحالى.

المهندس أحمد الفرابلى وكيل وزارة الاسكان يقول إن قانون اتحاد الشاغلين المقترح لوتم الالتزام به بنسبة 20٪ فقط سيكون ذلك مسكبا كبيرا لقطاع العقارات فى مصر ويؤكد أن المشروع يحوى ضمانات كافية لالزام الشاغل بسداد حصة من رصيد الاتحاد اللازم للصيانة والاصلاح خاصة وأن يعطى مأمور الاتحاد الحق فى استصدار امر اداء من المحكمة يلزم المتاخر بالسداد فى خلال أيام ولايدخل بذلك فى احتمالات التقاضى التى تستغرق من عام إلى عامين لاستصدار حكم قضائى بالسداد فورا أو الحجز على سكنه لو كان مالكا أو المنقولات إذا كان مستأجرا باعتبار المساهمة فى الاتحاد كالايجار تماما.

ويضيف وكيل الوزارة ان المشروع راعى الا تزيد مساهمة مالك العقار فى رصيد الاتحاد على سنة من ايجار الشقق إذا كانت مؤجرة وإذا كانت مملكة يتم حساب القيمة التقديرية لايجار وحدات مماثلة ويتم تحصيل القسط بهذه الطريقة.

ويقول إن القانون 49 لسنة 1977 يحدد حصة المالك فى الصيانة بثلث تكلفة الصيانة والثلثين يتحملهما المستأجرين مشيرا إلى أن القانون المقترح يعطى الحكومة الحق فى تعيين مأمور لاتحاد الشاغلين إذا ما تجاهل الشاغلون تشكيل الاتحاد ومن حق الحى أن يدعو لجمعية عمومية ويعين مأمور بمعرفته لضمان الزامية القانون. ان اللجنة النوعية للاسكان انتهت من اعداد الصيغة النهائية للقانون الا أن صدور القانون يتوقف على رؤية مجلس الوزراء وتحديد أولويته بالمقارنة مع اصدار المرحلة الثانية من قانون الاسكان.

ويشير إلى أنه لو تعارض قانون اتحاد الشاغلين مع المرحلة الثانية فإن المنطق يعطى الاولوية لاصدار المرحلة الثانية من قانون الاسكان لضمان عدم وجود أى تعارض بين القانونين مما يؤخر اصدار قانون اتحاد الشاغلين.

العقوبة المطلوبة

المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان الاسبق يرى ان اى مبنى او عقار لابد ان يكون هناك من يهتم بصيانته لان اسوأ ما فى مصر هو نسيان الصيانة فالحكومة تنفذ مشروعات بمبالغ هائلة وتنسى صيانتها أو تتجاهلها. ويضيف أن العقارات ثروة قومية هائلة وعلى الحكومة ان تتحمل مسئوليتها فى الحفاظ عليها بسبب عجزها عن تدبير قروش للصيانة.

ويقول إن العلاقة غير السوية بين المالك والمستأجر القائمة حاليا جعلت شاغل الشقة لايهتم الا بشقته فقط ولا يفكر فى صيانة مرافق العمارة وأهمل صيانة السلم والاسانسير وشبكة الصرف والمياه مما يسبب تآكل المبانى وخرابها. ويلتمس وزير الاسكان الاسبق للمالك الذى اهمل الصيانة بعد ان فشل فى تحقيق اى مكاسب من عمارته التى يحصل منها

الموضوع الرئيسى : السكان
الموضوع الفرعى : فى مصر
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : حسام سليمان
رقم العـــدد : ١٩٤٨
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧

بملاليم ولم يأخذ من عمارته المؤجرة الا الصداع.

ويطالب المهندس الكفراوى بسرعة اصدار قانون اتحاد الشاغلين لانقاذ عمارات مصر وأن يتضمن النص عقوبة الاخلاء أو تحصيل غرامة كبيرة على كل من يهمل فى سداد حصة من رصيد الاتحاد باعتبار أن المبنى ملك للمقيمين كما أنه ملك للمجتمع كله ويقول ان القانون الذى يطالب باصدارة ينشىء كيانا يمثل اصحاب المصلحة الحقيقية بقاء المبنى وليس مجرد تجميع مصاريف نور السلم أو البواب فالمالك أو المستأجر لايبخل بصرف اى مبالغ لصيانة سيارته فى حين يبخلو بأى مصاريف على صيانة عمارة المفروض أن حياتهم مهددة إذا تأثر المبنى ويقول إن الصيانة المطلوبة للعقار لابد أن تكون شهرية بالاضافة إلى صيانة سنوية.

وإذا كان هذا هو الاطار العام لاتحاد الشاغلين المزمع انشاؤها فما هو اتحاد الملاك ولماذا فشل ؟! حتى تكون الرؤية واضحة قبل اقرار المشروع الجديد!

لم يكن اتحاد الملاك مشروعا خاصا بذاته بل إن القانون رقم 49 لسنة 77 نص فى ثلاث مواد منه على تنظيم اتحاد ملاك العقار المقسم إلى طبقات أو شقق ويكون قائما بقوة القانون.. الا أن القانون لم ينص على أية عقوبات إذا ما تجاهل ملاك العقار تشكيله وبالتالى اصبح نصا شرفيا يرجع إلى رغبة هؤلاء الملاك الذين لو اتفقوا على عدم صيانة المبنى لتقصير عمره فهم احرار بنص القانون.

فالمادة 73 من القانون رقم 49 لسنة 77 تنص على أنه إذا زادت طبقات المبنى أو شققه على خمس وجاوز عدد ملاكها خمسة اشخاص قام بقوة القانون اتحاد الملاك المنصوص عليه فى القانون المدنى.. وتنص المادة (74) على أن وزير الاسكان والتعمير عليه أن يصدر قرارا لتأسيس نظام نموذجى لاتحادات ملاك العقارات لضمان الانتفاع بالاجزاء المشتركة بالعقار وحسن إدارتها ويتضمن النظام طريقة عمل الاتحاد وقواعد تحديد التزامات وواجبات اعضائه وتنظيم استعمالهم لحقوقهم وقواعد تمثيل ملاك الطبقة أو الشقة أو بائع العقار إذا تعددوا وقواعد تحديد اجر مأمور الاتحاد.. وتنص المادة المذكورة ايضا على ضرورة قيام ملاك القائمة وقت العمل بهذا القانون بتعديل أوضاعها بما يتفق مع احكامه خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بالقرار الوزارى الذى صدر بالفعل فى ابريل 79. اما المادة 75 من القانون فهى التى تحمل بداخلها عوامل انهيار هذا الاتحاد وعدم تنفيذه على ارض الواقع حيث نصت على أن تتولى الوحدة المحلية المختصة مراقبة قيام الاتحادات والاشراف على أعمالها دون أن يكون لها دور مؤثر وفعال حيث جعل من سلطة الوحدة المحلية أربعة اختصاصات هى قيد الاتحاد وبيان اسماء اعضائه ودعوة الاتحاد للاجتماع وتعيين مأمور مؤقت للاتحاد إلى أن يتم تعيينه وفقا لأحكام القانون المدنى ومنح المأمور بعض سلطات الاتحاد أو كلها إذا تراخى الاتحاد عن القيام بواجباته واخيرا كلفت المادة 75 المحليات بفحص التظلمات من قرارات الاتحاد وابداء الرأى فيها.. وهكذا تحولت المواد الخاصة باتحاد الملاك إلى مجرد ديكور ونصوص شرفية لاطائل منها.

محلق فاشل!!

وفى محاولة من الدكتور مصطفى الحفناوى وزير الاسكان الاسبق لاحياء اتحاد الملاك وتفعيله اصدر قرارا وزاريا ينص على أن كل من يملك شقة أو طابقا فى مبنى يزيد عدد طبقاته عن خمس ويتعدى ملاكها خمسة اشخاص أن يخطر الوحدة المحلية المختصة خلال شهر من تاريخ صدور القرار تمهيدا لتعيين مامور اتحاد ملاك للعقار المذكور لإدارة اموره وفقا للنظام النموذجى المرفق مع القرار.. وللاسف لم ينص القرار على ماذا يمكن أن تفعله الوزارة أو المحليات بعد انتهاء مهلة الشهر.

ونص النظام النموذجى على تنظيم كافة الامور المتعلقة باتحاد الملاك ابتداء من العقوبة وزوالها وتشكيل الجمعية العمومية للاتحاد ودعوتها للانعقاد وانتهاء باختصاصات مأمور الاتحاد والموارد التى سيتم عن طريقها الانفاق على صيانة الاجزاء المشتركة للعقار.. ولكن للاسف لم ينص القرار الوزارى والنظام النموذجى الملحق به على الاجابة على تساؤلات مثل هل هناك عقوبة لو تجاهل الملاك فكرة انشاء الاتحاد؟ ! وما هى الالية التى تتخذها الحكومة لتنفيذ مقترحاتها؟! ولهذا فشل الدكتور مصطفى الحفناوى فى إعادة الروح لاتحاد الملاك!!

اختلاف

ويؤكد الدكتور زكى حواس استاذ العمارة وخبير الاسكان المعروف ان اسباب فشل اتحاد الملاك فى العمارات القديمة التى يعود انشاؤها للخمسينات والستينات يرجع إلى أن الايجارات فيها منخفضة جدا مما يجعل الملاك يرفضون صيانة مبانيهم ولهم الحق فى ذلك فالعمارة التى يبلغ عدد ادوارها أكثر من عشرة طوابق لايتعدى المبلغ الذى يحصل عليه المالك مائة جنيه أو 150 جنيها فى الشهر وبالتالى فإنه لايفكر فى دفع اى مبلغ لصيانة العقار الذى يمتلكه لان اقل عملية صيانة تحتاج إلى الاف الجنيهات أى أكثر من ايراد العمارة فى سنوات عديدة.. ونتيجة لذلك ترك الملاك عماراتهم للمستاجرين ليتولوهم اعمال الصيانة بها وقد قبل ذلك بعض المستاجرين ورفض البعض الاخر.

اما فى العمارات الجديدة التى تطبق نظام التمليك فإن الوضع يختلف بعض الشىء كما يقول الدكتور حواس وفى هذه العمارات توجد اتحادات ملاك حقيقية وفقا للقانون وهناك العديد من العمارات التى يتم فيها الالتزام بكافة بنود القانون الا أن المشكلة الوحيدة التى تواجه مثل هذه العمارات هى ما يطلق عليه الشريك المخالف حيث يستطع هذا الشريك ان يوقف أى عملية صيانة بالعمارة بعد أن يمتنع تماما عن دفع حصته فى عملية الصيانة رغم محاولات الاقناع التى يمارسها مامور الاتحاد والسكان وعندما يحاول باقى الملاك أو بعضهم التشبه بهذا الشريك. وهنا تتوقف عمليات الصيانة وتزداد المشكلة حدة فى عدم قدرة مأمور الاتحاد على اجبار الشريك المخالف على دفع حصته وإذا فكر فى اللجوء للقضاء فإن عملية الصيانة لن تتم على الاطلاق لان القضية ستتداول داخل اروقة القضاء لمدة 10 أعوام وربما أكثر.

مشكلة اخلاق!!

وعلى جانب اخر يختلف المهندس محمد حسن دره رئيس مجلس إدارة مجموعة درة للمقاولات وخبير الاسكان المعروف مع الرأى السابق قائلا ان القضية اخلاقية فى الاساس فعدم احترام المواطنين سواء كانوا ملاكا أو مستاجرين للقوانين هو السبب الرئيسى لكافة مشاكل الاسكان فلو أن الناس التزمت بقانون اتحاد الملاك ولو أنهم التزموا بالضوابط التى وضعتها القوانين الخاصة بعدد الادوار وارتفاع العقارات مقارنة بعرض الشارع والمواصفات الفنية المتعلقة بأعمال البناء لما كان هناك حاليا مشاكل فى الاسكان، الا أن الناس تعودوا على مخالفة القوانين.

ويضيف حسن دره أن قانون اتحاد الشاغلين المزمع اصداره لن يكتب له النجاح طالما ان الاصل هو عدم الالتزام بالقوانين أو احترامها وللاسف الشديد فلدينا عباقرة فى اختراق القوانين والتحايل عليها واللف حول ثغراتها.

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــدد :	٢١٦٤
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

رئيس البنك العقارى العربى لـ«للعالم اليوم»

طفرة هائلة لأسعار أراضى التجمعات العمرانية خلال 5 سنوات

2002: القاهرة مدينة للزائرين فقط


علاء الأوسية

فى حواره الساخن مع «العالم اليوم» ألقى علاء الأوسية رئيس البنك العقارى العربى الضوء على العديد من النقاط الايجابية لاتجاهات سوق العقارات المصرى وفرص الاستثمار المتاحة به كما وكيفا باعتباره أحد القلائل من الخبراء المتخصصين فى هذا المجال .. كما أجاب عن العديد من الاسئلة المتعلقة بموقع البنوك المصرية من المعايير العالمية للبنوك الشاملة وضوابط منح القروض العقارية وتأثير صدور تعديلات قانون البنوك على انعاش حركة البناء والتشييد والتملك الاسكانى.

- بنكان فقط تنطبق عليهما معايير البنوك الشاملة
- الفرص الاستثمارية العقارية الحقيقية فى الأحياء الشعبية
- تعديلات قانون البنوك لن تحل المشاكل الروتينية للتسجيل والرهن العقارى

□ الاعلانات المتتالية تفقد المشروع مصداقيته

في البداية يؤكد علاء الاوسية رئيس البنك العقارى العربى «للعالم اليوم» انه باستثناء بنكى مصر والاهلى لا يوجد بنك مصر تنطبق عليه معايير البنوك الشاملة .. ويوضح وجهة نظره قائلا أثير فى الفترة الاخيرة وجهتها نظر حول وظائف البنوك فى الفترة المقبلة الأولى تشجيع البنوك الشاملة بمعنى أن يقوم البنك بجميع الخدمات والانشطة لعملائه التجارى منها والاستثمارى فى جميع التخصصات العقارية والزراعية والصناعية وأخرى تحذر من ذلك مؤكدة ضرورة الابقاء على البنوك المتخصصة.

ويقينا لا يستطيع القيام بوظائف البنوك الشاملة فى مصر سوى بنكين فقط هما الاهلى ومصر .. وذلك لقدرتهما وملاءتهما المالية والفنية والادارية على اداء هذه الوظائف بأمان تام.

فعندما يقرر البنك الاهلى تخصيص 3 مليارات جنيه للاقراض العقارى فإن ذلك لن يؤثر على حجم أمواله التى تصل إلى 50 مليار جنيه.

أما البنوك الأخرى فلا تستطيع أداء هذا الدور خاصة إذا قل حجمها عن 5 مليارات جنيه ولمزيد من الايضاح .. نشير إلى أن سمة الودائع فى مصر تتراوح بين 3 شهور وعام وبالتالى فهى قصيرة الأجل بينما يتسم الاقراض العقارى بطول الأجل وهناك مكمن الخطورة ولنا فى مصر مثل واضح على ذلك حينما تجاوز فى اقراض النشاط العقارى لتصل إلى 400 مليون جنيه من اجمالى محفظته التى تبلغ 500 مليون جنيه فتعرض لمشاكل ضخمة.

وحول رؤيته لمستقبل التنمية العقارية فى مصر قال علاء الاوسية بتفاؤل شديد .. نحن نسير على الطرق السليم بدليل تحرك اسعار العقارات ارتفاعا وهبوطا .. فعلى سبيل المثال فى مطلع التسعينات ارتفعت الاسعار لمناطق سكنية متميزة مثل المهندسين بشكل لم يسبق له مثيل .. فقفز سعر بيع المتر السكنى إلى 5000 جنيه ووصل سعر متر أرض البناء إلى 20 الف جنيه الآن هناك عمارات باكملها لا تجد من يشترى وحداتها السكنية رغم انخفاض سعر المتر إلى 2400 جنيه وفى الوقت نفسه ظلت المحلات التجارية محتفظة باسعارها لتتراوح بين 17 الفا ـ 20 الف جنيه لشارع جامعة الدول العربية والمتفرعة منه مثل وادى النيل ـ شهاب ـ سوريا ـ لبنان

ويؤكد رئيس البنك العقارى العربى أن توافر بدائل المناطق المتميزة من خلال الاراضى التى وفرتها وزارة الاسكان والمجتمعات الجديدة بالتجمعات العمرانية مثل اكتوبر والشروق والعبور والتجمعات المقامة على الطريق الدائرى وباسعار مناسبة.

وتوقع الاوسية أن تصبح مدينة القاهرة للزائرين فقط بعد لجوء القادرين على السكن بالمناطق الجديدة .. وهذا الاتجاه أوجد مشكلة أخرى للشركات العقارية التى تقيم مشروعاتها السكنية بالمناطق المتميزة فى القاهرة والجيزة مثل المهندسين ومصر لجديدة ومدينة نصر .. حيث تعانى الوحدات السكنية من ركود ملموس .. وفى المقابل اتجهت أنظار بعض الشركات العقارية للمناطق الشعبية مثل الزيتون والمطرية ومصر القديمة ـ شبرا .. وهذه المناطق تعد من أفضل المواقع للاستثمار العقارى لعدة اسباب:

اولها قلة المعروض من الوحدات السكنية بهذه المناطق عن الطلب.

ثانيا ارتفاع معدلات أرباح هذه المشروعات بنسب هائلة لسرعة تسويقها واعتماد اصحاب هذه المشروعات بنسبة كبيرة على التمويل الذاتى للمشروع لاعتمادهم على مقدمات مرتفعة.

ويضيف بشكل عام يجب أن تلتفت الشركات العقارية إلى اهمية تنويع الوحدات السكنية التى تقوم ببنائها بين المتوسط والاقتصادى فلا تتجاوز مساحة الوحدة 150 مترا .. هذا بلا شك سيجذب شريحة كبيرة من المجتمع هى فى تقديرى الأولى بالرعاية وتوقع أن تحقق الاراضى والوحدات السكنية المقامة بالتجمعات الجديدة طفرة هائلة فى اسعارها خلال الـ 5 سنوات القادمة ودلل على ذلك بمستوى اسعار الاراضى فى مدينة أكتوبر على سبيل المثال قبل 5 أعوام وسعرها الآن الذى تضاعف عدة مرات.

وحول مستقبل التمويل العقارى بعد صدور تعديلات قانون البنوك اشار إلى أن هذه التعديلات سيسهل على البنوك استيفاء حقوقها وبالتالى يشجع البنوك على اقراض هذا النشاط ولكنه فى نفس الوقت لن يحل مشكلة الروتين المحيطة باجراءات التسجيل والرهن العقارى.

ففى انجلترا يتولى محام متخصص القيام بهذه الوظيفة واتمام الاجراءات بين المشترى والبائع .. فى مصر لن تقل الاجراءات عن عدة شهور .. ونحن كبنك متخصص نقوم بهذه الوظيفة بعد الاطمئنان إلى السمعة وحجم الملاءة المناسب لاعماله .. وقدرته على سداد الاقساط المستحقة عليه.

والقانون الجديد يتيح فى حالة تعثر العميل عن سداد المستحقات المالية بانتظام بيع الوحدة بالمزاد وفقا للقيمة التقديرية للوحدة التى منح العميل على اساسها القرض .. وهنا يحصل العميل على ضمانة كاملة فيسدد حق البنك ويحصل الباقى لحساب العميل .. خاصة مع ارتفاع القيم السوقية للمسكن.

كما يمنح العميل مهلة فى السداد إذا رسا المزاد على البنك وآلت إليه الوحدة السكنية مرة أخرى ولتكن 3 شهور لا يجوز للبنك التصرف فى الوحدة وذلك لاتاحة فرصة جديدة للمتعثر فى البحث عن مشتر للوحدة بسعر افضل.

واضاف علاء الاوسية أنه جارى دراسة حل مشكلة المهنيين مثل المحامين والمدرسين والاطباء

الموضوع الرئيسي :	السكان	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	في مصر	رقم العـــــدد :	٢١٦٤
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

□ التسويق التحدى الحقيقى للشركات العقارية

.. فهؤلاء يرتبط دخلهم بوظيفتهم وبشكل يفوق كثيرا المعاشات التى قد يحصلون عليها فماذا لو توفى صاحب المسكن .. ومن يسدد عن اسرته المستحقات؟ هنا يصبح وجود وثيقة تامين ضرورة لا غنى عنها .. وهو ما نجح فى تحقيق البنك من خلال اتفاقه مع شركة الشرق للتامين على اصدار وثيقة تامين لا تدفع إلا فى حالة الوفاة.

وتتراوح نسبتها بين 3 ـ 8 فى الألف وفقا للحالة الصحية للعميل وسنه.

وطالب الإوسية بضرورة تعظيم دور البنوك العقارية المتخصصة «العقارى العربى والعقارى المصرى» فهما يعانيان من ضعف رؤوس أموالهما. فالعقارى العربى على سبيل المثال تم رفع رأسماله إلى 95 مليون جنيه مدفوع ومرخص به 200 مليون جنيه .. ورغم أننا أحد البنوك العامة السبعة فقد اقترحت طرح نسبة 30٪ من زيادة رأس مال البنك للاكتتاب العام والاقتراح قيد الدراسة .. وقد استطاع البنك تحقيق ارباح بلغت 100 مليون جنيه مع الالتزام بسداد الضرائب المستحقة فى مواعيدها القانونية وقد بلغت هذا العام 13 مليون جنيه.

وحذر علاء الاوسية من التأثير السلبى للإعلان غير المنظم عن المشروعات العقارية الذى يفقد المشروع مصداقيته مؤكدا أن مشكلة بعض هذه الشركات التسويقية يجب أن تحل بأسلوب علمى سواء بتأسيس شركات تسويق متخصصة بعد فشل الاسلوب الحالى الذى يعتمد على تكثيف الحملات الاعلامية عن هذه المشروعات ببداية موسم الصيف وعودة المصريين المغتربين أو الضيوف العرب .. فتوقيت الاعلان يجب أن يصاحبه انجازات ملموسة للمشروع مثل المرافق الاساسية وحول إنشاء بورصة للعقارات فى مصر أكد الاوسية أن هذا الاقتراح غير قابل للتنفيذ .. لأن البورصة تتعامل فى سلع متماثلة فى الحقوق والواجبات والرتب وهو ما ينطبق على الاوراق المالية والسلع المختلفة مثل القطن أما فى مجال العقارات فلا يمكن أن تتماثل الوحدات حتى فى المبنى الواحد فهناك وحدات خلفية وأخرى على الواجهة وهكذا ولكنى فى نفس الوقت أؤمن بالمعارض المتخصصة الدائمة وكنا أول بنك اسس شركة للتسويق العقارى، كمعرض دائم لمنتجات كبار العملاء حيث يتم عرض المشروعات التى يقومون بتنفيذها وايضا يمكن للراغبين من خارج عملاء البنك عرض مشروعاتهم مقابل 3٪ من القيمة البيعية للوحدة.

ويتميز معرض شركة العقارى العربى المقام على مساحة 500 متر بعرض جميع الانماط السكنية المطلوبة بدءا من القصور والفيللات ووحدات المنتجعات السياحية إلى الوحدات الاقتصادى والعادية التى لا يجاوز سعر الوحدة بها 150 ألف جنيه.

مستقبل العمران في مصر

ماذا بعد كوبري اكتوبر؟ ذلك هو التساؤل الذي طرح في اعقاب تنفيذ الامتداد الجديد في الكوبري.. والذي يجيء في اطار العمل على حل مشاكل المرور في العاصمة.. وهو نفس الانطباع الذي كان لدى العامة عند بدء انشاء كوبري اكتوبر نفسه وانه سوف يحل مشاكل المرور في حينه. وتوالى انشاء الكباري العلوية في انحاء المدينة.. كما توالت نفس التساؤلات.. وماذا بعد؟ والموضوع يدخل في حلقة مفرغة لاتنتهي فالزيادة المستمرة في السكان تصحبها زيادة مستمرة في اعداد السيارات والزيادة المستمرة في الانشطة التجارية والادارية والخدمية تصحبها زيادة مستمرة في اعداد المركبات وبالتالي في وسائل النقل العام والخاص وتستمر حلقات التزايد دون توقف.. ويقدر المسئولون ان حجم القاهرة عام ٢٠١٧ سوف يصل الى مايقرب من ١٧ مليون نسمة اذا لم تتحقق معجزة.

دكتور **عبدالباقي إبراهيم**
كبير خبراء الأمم المتحدة في التخطيط العمراني سابقا

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	عبد الباقى ابراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	١٦٤
المصـــــــدر :	"مجلة" الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

ولماذا التساؤل عن المشكلة فى القاهرة فقط .. فالمدن الاخرى خاصة مايقع منها فى قلب المناطق الزراعية تعانى نفس المشكلة بل واكثر بل تتصاعد ولا تتوقف مما يضطر الدولة الى توسعة الطرق الزراعية على حساب الرقعة الزراعية وبالتالى تتزايد عوامل الجذب للانشطة التجارية والادارية والخدمية فتتزايد الرقعة العمرانية لتلتهم مزيدا من الارض الزراعية وهكذا.. ويستمر التساؤل وماذا بعد عن مستقبل العمران فى مصر.. وتاتى الاجابة فى خريطة التنمية والتعمير التى اعدتها الدولة لمستقبل مصر العمرانى لعام ٢٠٢٠ ويتكرر التساؤل ولماذا تحديد هذه المدة مع ان حركة التنمية والتعمير مستمرة لايمكن التحكم فيها على فترات محددة من الزمن.. الا لتقدير الاستثمارات الخاصة بالخطط الخمسية لمتطلبات حسابية ، صحيح ان الدولة تسعى الى نشر العمران على ٢٥٪ من أرض مصر خارج الوادى الذى يمثل ٥٪ فقط من الارض، وصحيح ان هناك مشروعات قومية عملاقة يتم تنفيذها فى توشكى وشرق العوينات وشمال خليج السويس وسيناء بهدف جذب السكان الى خارج الوادى وتوفير فرص العمل للشباب المستقبل وهى فى نفس الوقت تبنى مساكن للشباب ليستقر فى مشارف المدن القديمة كما تتوسع فى بناء الكليات والمعاهد . ولاداعى هنا لنذكر مايخص مدينة مثل القاهرة من نسب كبيرة من الخدمات التعليمية والصحية والادارية والترفيهية والانتاجية عن غيرها من المدن . وسوف يستمر هذا الجذب السكانى للقاهرة سواء بالاستقرار فيها او بالنزوح اليها يوميا للعمل بجميع انواعه الرسمية والهامشية. صحيح انه قد وضع للقاهرة العديد من المخططات العمرانية ولايزال يقول اخر مخطط لها انه فى عام ٢٠٢٠

سوف تكون مدينة العاشر من رمضان هى الضاحية الشمالية للمدينة العملاقة وتقول احصائيات اخرى ان مدن الدلتا وهى تنمو وتبتلع القرى حولها سوف تستمر فى حركتها العمرانية حتى تغطى كامل الارض الزراعية عام ٢٠٣٥... اذن الموضوع اخطر من التساؤل عن ماذا بعد كوبرى اكتوبر.. هذه الجزئية المتناهية الصغر فى المنظومة الكبيرة لعمران مصر.. واذا كانت الدولة تقدر بأسلوبها الاحصائى ان الأربعة واربعين مدينة جديدة المزمع انشاؤها فى المناطق الجديدة سوف تستوعب ٢٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ حيث سوف يبلغ سكان مصر فى ذلك الوقت مابين ٩٠ و ١٠٠ مليون نسمة اى انه سوف يبقى فى الوادى القديم ٧٠ او ٨٠ مليون نسمة على احسن تقدير، ولكن اذا راجعنا معدل نمو المدن الجديدة على مدى العشرين سنة السابقة وانها تقل كثيرا عما كان مخططا لها فإن مايتوقع ان يبقى فى الوادى الضيق هو حوالى ٨٠ الى ٩٠ مليون نسمة وهذه صورة شديدة الخطورة على مستقبل العمران فى مصر. صحيح ان الدولة تعمل جاهدة وبكل الوسائل والطرق على تنمية الاقتصاد المصرى باعتبار ان التنمية الاقتصادية والخروج بها من الوادى هى مفتاح المستقبل ولكن يخشى ان تستمر الحركة السكانية فى مصر على حالها فيسافر البعض للعمل فى المناطق الجديدة تاركين عائلاتهم

فى المدن القديمة حيث الايجار المخفض للمساكن وتوفير جميع الخدمات فليس هناك مايدعو الى الهجرة والاستيطان خارج الوادى الضيق تماما كما يسافر البعض للعمل فى دول الخليج او غيرها. وهكذا تستقر العائلات وتتكاثر فى المدن القديمة كما يتزايد العمران فى المدن على حساب العمران فى الريف الذى تحولت معظم قراه الى مدن تحتاج الى نصيبها من المرافق والخدمات العامة فتتفاقم بالتالى المشاكل العمرانية ، ويتحدثون عن البعد المكانى للخطط الخمسية وتوزع الاستثمارات فيها على سكان الاقاليم حيث يقيمون ويتكاثرون .. فالمشكلة برمتها تكمن فى البحث عن تغلب عوامل الجذب والاستقرار المناطق الجديدة عما فى المناطق القديمة هذه هى .. ستراتيجية القومية للاستيطان البشرى خارج الوادى ويبقى ان تقاس اهمية المشروعات على قدر ماتحققه من اهداف هذه الاستراتيجية لقيام مصنع الكترونيات فى مدينة بنها مثلا وان كان يحقق اقصى عائد منه فإنه فى نفس الوقت لايحقق اهداف الاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادى وان لم يحقق نفس العائد الذى يحققه فى بنها ولكنه على المستوى القومى سوف يكلف كثيرا من الانفاق الناتج عن التزاحم السكانى والمتمثل فى الانفاق على الصحة والامن والمرافق والخدمات العامة وبناء جامعة فى مدينة

الموضوع الرئيسى : السكان — اسم كاتب المقال : عبد الباقى ابراهيم
الموضوع الفرعى : فى مصر — رقم العـــدد : ١٦٤
المصـــدر : "مجلة" الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـدور : ١٩٩٩

الزقازيق مثلا وان كانت سوف تقدم خدماتها مباشرة للسكان حولها الا انها تستقطع ارضا زراعية فى امتداداتها وتستقطب فى نفس الوقت العديد من الانشطة التى تحمل مزيدا من السكان ليقيموا ويعملوا فى نفس المدينة وبالتالى تتفاقم المشاكل العمرانية عما اذا كان اختيار موقع الجامعة على صحراء بلبيس حيث تستطيع ان تمتد وتجتذب اليها ما تجذبه من انشطة تساعد على جذب السكان بعيدا عن الارض الزراعية وفى هذه الامثلة ما يقام من مختلف المشروعات فى الوادى الضيق ففى اطار الاستراتيجية القومية للاستيطان البشرى خارج الوادى الضيق تتحدد سياسات الاستيطان التى تجمع سياسات مواقع العمل والاسكان فى منظومة متكاملة تمتد على الاراضى الصحراوية بعيدا عن الوادى الضيق الامر الذى يتطلب اعادة النظر فى اسلوب التنمية العمرانية للمدن القديمة بحيث تصبح فى الاستراتيجية القومية للاستيطان البشرى خارج الوادى مناطق طرد أكثر منها مناطق جذب وهذا يستدعى الترابط العضوى والاجتماعى بين سكان المناطق القديمة والرواد من السكان فى المناطق الجديدة كما يستدعى توفير وسائل النقل والاتصال التى تحقق هذه الغاية بالاضافة الى ما يستجد من تطوير لقانون التخطيط العمرانى وتنظيم المبانى وغيرها من اللوائح والقوانين التى تتعامل مع حركة التعمير والعمل والاستيطان. وهنا تقاس الجدوى الاقتصادية للمشروعات بقدر ما تحققه من معدلات للاستيطان على المدى الطويل خارج الوادى وليس بقدر ما تحققه من عوائد مالية على المدى القصير داخل الوادى. وهنا تفتح مجالات عدة فى توجيه اسلوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى يحقق استراتيجية الانتشار خارج الوادى.

ويعتبر نظام الادارة المحلية الذى يطبق فى التقسيمات الادارية الحالية احد المعوقات امام تحقيق اهداف الاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادى حيث تعمل كل محافظة بنوابها على جذب اكثر الاستثمارات اللازمة لمشروعاتها الخدمية والادارية والانتاجية دون اعتبار للاستيطان خارج الوادى . فمحافظة المنوفية على سبيل المثال تستأثر بالمؤسسات الجامعية والتعليمية والصحية والانتاجية والخدمية بينما مدينة السادات التى تقع فى اطارها الاقليمى تعانى من نقص كبير فى الاستيطان البشرى اقل كثيرا مما كان مخططا له الامر الذى يستدعى اعادة النظر بجدية فى تطوير نظام الادارة المحلية ليس من ناحية العلاقات بين المجالس المحلية والمجالس التنفيذية وليس من ناحية العلاقات الاستثمارية واتخاذ القرار على المستوى المحلى او المركزى وغير ذلك من المسائل ولكن بهدف تحقيق الاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادى حيث يتطلب الأمر ممارسة الادارة المحلية او الحكم المحلى فى اطار الاقاليم التخطيطية الادارية حتى لايبقى النظام الحالى عائقا مانعا لتحقيق اهداف الاستيطان خارج الوادى وبالتالى يعاد النظر فى النظام الداخلى للادارة فى هذه الاقاليم التخطيطية الادارية والا استمر التكدس السكانى فى الوادى الضيق وتتفاقم بالتالى المشاكل العمرانية فى المدن القديمة مروريا واسكانيا وصحيا وامنيا وخدميا..

وبالتالى يستمر التساؤل.. ماذا بعد كوبرى اكتوبر.. ماذا بعد وقد شوهت الكبارى العلوية الوجه العمرانى للمدينة العريقة كما شوهتها فى عواصم اخرى وكأن السيارة هى سيدة الموقف وكل المواقف التخطيطية. وقد اصبحت القاهرة لاتتحمل مزيدا من التشويه بما يقام فيها من عمائر متنافرة الألوان والاشكال قضت بالتالى على القيم الفنية والمقاييس الانسانية وقد فشلت كل محاولات اعادة التوازن المعمارى للمدينة المصرية التى اصيب عمرانها بمرض الجدرى الذى شوه وجهها الحضارى بنتوءات تكييفات الهواء المعلقة والتى كادت تقضى على كل ما هو جميل مضيفة بذلك قبحا على القبح الذى نشرته اللافتات والاعلانات التى ضاعت فى ثناياها القيم الحضارية كما ضاعت عليها اللغة العربية التى استبدل بها اسماء اجنبية موضعها المعلومة المزعومة التى كادت تقضى على الشخصية الحضارية للمدينة المصرية. ويستمر التساؤل ماذا بعد ذلك والى اى مجهول نحن متجهون؟!

اذا فان التساؤل الاساسى هو التساؤل عن مستقبل العمران المصرى بكل ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

■■

ضوع الرئيسى : السكان | اسم كاتب المقال : | الجريدة
ضوع الفرعى : فى مصر | رقم العـــدد : | ٢٦٦٤
ـــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـدور : | ١٩٩٩

إنهاء الدراسة المتكاملة لتعمير مصر حتى عام 2017

دراسة مهمة حول النمو السكانى المتوقع خلال الألفية الثالثة تؤكد أن عدد سكان مصر يصل إلى 85 مليون نسمة عام 2017.. وهو ما يحتاج إلى اعادة توزيع السكان باعتباره جزءاً أساسيا من محاور التنمية القومية لزيادة الرقعة المعمورة من أرض مصر إلى 25٪ والتى لا تتجاوز نسبتها الحالية ربع هذا الرقم رغم عشرات المليارات من الجنيهات التى انفقتها الدولة طوال العشرين عاما الماضية لانشاء ثلاثة اجيال من المدن الجديدة لم تفلح منذ انشائها فى جذب اكثر من 800 الف نسمة وفقا لخطاب ارسله المهندس مجد الدين ابراهيم وكيل الوزارة ومدير المكتب الفنى لوزير الاسكان والمرافق إلى لجنة الصحة والسكان بمجلس الشورى.. بينما كان من المفترض أن تعمل هذه المدن على توطين 8 ملايين نسمة.

75 مليار جنيه استثمارات جديدة لسيناء لجذب 3 ملايين مصرى

وكيل وزارة الاسكان:

المدن الجديدة فشلت فى جذب 8 ملايين مواطن وفق مخططاتها

دراسة أنماط ملكية الأراضى فى 44 تجمعا جديدا

الموضوع الرئيسي :	السكان	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	فى مصر	رقم العــــدد :	٢٦٦٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

□ «العالم اليوم» - خاص:

يشير التقرير الذى أعدته الهيئة العامة للتخطيط العمرانى حول مناطق التنمية الجديدة التى يتم تمهيدها لاستيعاب النمو السكانى المتوقع فى مناطق توشكى وشرق العوينات وسيناء والبحر الأحمر والساحل الشمالى ويندرج تحتها اقتراح لمواقع انشاء 44 تجمعا عمرانيا جديدا خارج الوادى والدلتا لتستوعب 20 مليون نسمة وتوفر 5,6 مليون فرصة عمل جديدة.

وكانت لجنة الصحة والسكان بمجلس الشورى برئاسة الدكتور ماهر مهران قد عقدت اجتماعا حضره د. إبراهيم سليمان وزير الأسكان والمرافق عرضت خلاله تدهور الخصائص البشرية وخلل التوزيع السكانى فى مصر الذى يتركز 65٪ منه بمحافظات الوجه البحرى والنسبة الباقية لمحافظات الوجه القبلى وأيضا اختلال التوازن فى الكثافة السكانية التى تصل إلى 12708 أفراد لكل كم2 فى القاهرة بينما تنخفض إلى 509 افراد لنفس المساحة بمحافظة الأسماعيلية.

كما طالب اعضاء اللجنة ببحث اسباب هروب العاملين بالمدن الجديدة التى انشأتها الدولة طوال العشرين عاما الماضية من السكن بها.. وتساءلوا : هل يرجع ذلك إلى ضعف انجاز الوحدات السكنية وقصور المرافق الأساسية بها بالاضافة إلى عدم انتظام حركة المواصلات من وإلى هذه المدن أم لوجود معوقات ادارية للمتعاملين مع اجهزة المدن الجديدة؟.. وأضافوا أن الطفرة الصناعية الهائلة التى حققها القطاع الخاص بهذه المدن ففى العاشر وحدها 1700 مصنعا استثماراتها 19 مليار جنيه.. لم يواكبها طفرة فى مجال الاسكان اللازم للعمالة الوافدة على هذه المدن.

واعترف د. محمد إبراهيم سليمان أن المرحلة الأولى كان التركيز فيها على اتمام أكبر عدد من هذه المدن ومدها بالمرافق الأساسية لوجود بنية صناعية تقام عليها.. مشيرا إلى أن القصور الحالى فى الاهتمام بتوطين العاملين تبرز حاليا لأولويات العمل بالمرحلة الحالية بعد الانتهاء من تحديد طبيعة كل مدينة والأنشطة التى تقام بها.. وأضاف. من الطبيعى أن يكون تعميراية منطقة باقليم ما أو انشاء مدينة جديدة مشيرا لعدد من الاعتبارات والاسس التى تقوم بدراستها ومنها على سبيل المثال:

موقع المدينة او المنطقة الجديدة ومدخلها الاقليمى - الاتجاهات العامة لحركة الهجرة بين المحافظات وأيضا ما يتطلبه تعمير هذه المناطق من ايجاد عناصر جذب سكانى تحتاج إلى توعية واعادة تدريب.

واوضح أننا لا يجب أن ننسى أن فرصة العمل المتاحة بالمدن الجديدة هى التى ستحدد مدى الجذب السكانى المتوقع لها وارتباط خصائصهم ومهارتهم بهذه الفرص.

وأكد الوزير ان تحديد شكل الملكية فى المجتمعات الجديدة التى يجرى تخطيطها يعد أمرا بالغ الاهمية سواء كانت ملكيات زراعية، صناعية أو تجارية أو ما يمكن أن يتفرع عنها من أنشطة فإذا افترضنا ان النشاط الزراعى سيشكل محورا حيويا من محاور الحياة فبالتالى سيظهر نمط الملكية الزراعية بارزا وهنانتساءل : هل ستشكل النطاقات المتسعة (10 آلاف فدان فاكثر مثلا) نموذجا متكررا فى هذا المجتمع أو ستبرز المساحات المتوسطة (عشرات الافدنة أو بضع المئات منها) او ستكون الحيازات القزمية الصغيرة (اقل من عشرة افدنة هى الأكثر شيوعا ومن الجائز أن يضم المجتمع الجديد كل هذه الاشكال من الملكية وهذا يتطلب ان يتم دراسة التكلفة الاجتماعية لكل نمط منها قبل تكلفته الاقتصادية.. وهو ما يجرى دراسته حاليا.

ومن جانبه أكد المهندس حسين الجبالى رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمرانى «للعالم اليوم» ان دراسة متكاملة حول المناطق الجديدة تم الانتهاء منها بعد حصر المشاكل العمرانية بالمدن القائمة ابرزت اختلال التوازن بين عدد السكان والمساحة الارضية المستغلة استأثر فيها اقليم القاهرة الكبرى على 40٪ من جملة سكان الحضر وتمركز الانشطة الاقتصادية والخدمية والاستثمارات لم تستطع قدرات مدن الاقاليم الاخرى منافستها فأصبحت من أهم مصادر طرد العمالة بها.. ولم تغفل الدراسة ظهور الاسكان العشوائى والمجازى واسكان المقابر لعدم كفاية العرض الكلى من الوحدات السكنية وامتداد الزحف العمرانى وامتدادات القرى عشوائيا على الاراضى الزراعية الذى أدى إلى تناقصها بمعدلات وصلت إلى 60 الف فدان/سنة بالاضافة إلى اختلاط استعمالات الاراضى والانشطة المتباينة والملوثة للبيئة والتوسع الصناعى غير المخطط وسط التجمعات السكنية (حلوان شبرا الخمية) وبالتالى كان لابد من اعداد استراتيجية قومية لمواجهة المشاكل العمرانية ركزت فى مداها المتوسط على رفع كفاءة ما تم تنفيذه من مجتمعات جديدة وانشاء اجيال اخرى منها لمواجهة احتياجات المستقبل وايضا إقامة مشروعات التعمير الكبرى لتوصيل البنية الاساسية الرئيسية للمناطق النائية لايجاد محاور جديدة للتنمية وكشف المهندس حسين الجبالى عن تخصيص 180 الف فدان

الموضوع الرئيسى : السكان — اسم كاتب المقال : الجريدة

الموضوع الفرعى : فى مصر — رقم العـــدد : ٢٦٦٤

المصــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـدور : ١٩٩٩

للكتلة العمرانية من اجمالى نصف مليون فدان متاحة وتنفيذ مشروعات مبارك 70 ألف وحدة فى 14 مدينة منهما 4 مدن بالصعيد بمساحات تراوحت ما بين 100 متر ــ 63 مترا باستثمارات 2,7 مليار جنيه تحملت الدولة نصف تكلفتها اما اسكان المستقبل فيتيح 15000 وحدة تصل إلى 75000 وحدة خلال 6 سنوات وبدأ تنفيذها منذ عامين.

وقد انتهينا من اعداد خريطة متكاملة لمصر عام 2017 حددنا خلالها المناطق الصالحة للتعمير وفقا لعدة معايير منها المناطق ذات الاولوية الاقتصادية مثل شرق التفريعة ــ توشكى ــ العوينات ــ شمال غرب خليج السويس ... الخ ايضا بعدها عن المخاطر الطبيعية مع تحقيق الاستغلال الامثل للبنية الاساسية الحالية ــ وكان عن ابرز نتائجها تحديد 44 موقعا جديدة للتعمير خارج الوادى والدلتا منها 18 تجمعا عمرانيا جديدا لتنمية جنوب مصر يستهدف توطين 10 ملايين مواطن ومنها منطقة توشكى التى تبلغ مساحتها 3000 فدان ويمكن ان تستوعب فرص عمالة تتراوح ما بين 20 الفا ــ 25 الف فرصة وفقا لقاعدة البيانات الاقتصادية الرئيسية لها وتتضمن زراعة/ صناعات خفيفة/ انشطة سياحية / خدمات).

مشروع تنمية شرق العوينات التى تبلغ مساحتها 9,4 مليون فدان وتقع اقصى الجنوب الغربى من الصحراء الغربية وتستمد اهميتها من موقعها المتميز الذى يسمح لها ان تكون مركزا لحركة التجارة الدولية بالاضافة إلى الثروات التعدينية والسياحية ويستهدف التجمع الجديد بها جذب 50 الف نسمة لمساحة 300 فدان باتاحة 9 الاف فرصة عمل.

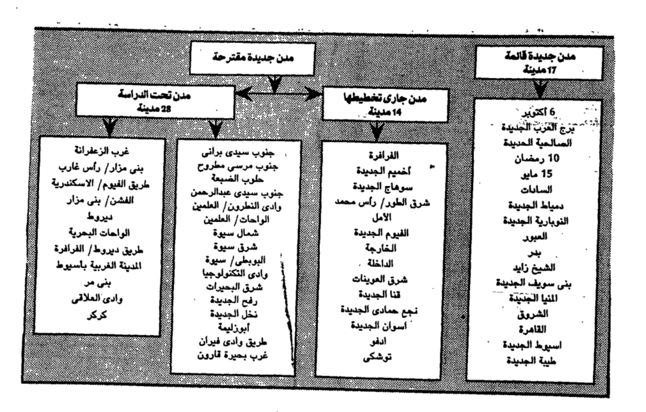
اما منطقة البحر الاحمر فمن المتاح لها استيعاب 3 ملايين نسمة نصفها للقطاع الشمالى القائم على السياحة والبترول ومليون نسمة للقطاع الاوسط القائم على التعدين والسياحة والصناعات الثقيلة ونصف مليون فى القطاع الجنوبى بما يتيحه من انشطة للصيد والزراعة والسياحة.

وتنتقل دراسة هيئة التخطيط العمرانى لمنطقة الساحل الشمالى الغربى ومحور تنمية وادى النطرون/ العلمين ليستوعبا مليونى نسمة تقريبا لممارسة انشطة الزراعة والسياحة والصناعة والتعدين.

ويؤكد رئيس الهيئة للعالم اليوم ان جانبا كبيرا من الكثافة السكانية باقليم الدلتا سيتجه إلى محور الطريق الساحلى الشمالى الدولى وهو محور تنموى يصل غرب مصر (السلوم ــ الاسكندرية) بشرقها (القنطرة ــ رفح) بما يتيحه من انشطة استصلاح الاراضى وإقامة المشروعات السكنية والسياحية والصناعية بالاضافة إلى المراكز الخدمية.

اما سيناء فمن المستهدف توطين 3,2 مليون نسمة وتوفير 800 الف فرصة عمل جديدة باستثمارات 75 مليار جنيه مقامة على قواعد الانشطة زراعية وسياحة وتعدين وصيد.

الموضوع الرئيسى : السكان | اسم كاتب المقال : الجريدة
الموضوع الفرعى : فى مصر | رقم العدد : ٢٦٦٤
المصدر : العالم اليوم | تاريخ الصدور : ١٩٩٩



مكتبة الأهرام للبحث العلمي

ضوع الرئيسي : السكان — اسم كاتب المقال : جيهان العطيفي
ضوع الفرعي : فى مصر — رقم العـــدد : ١٥٨٠
ـــــــدر : "مجلة" الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩

حقيقة المشكلة السكانية فى مصر

لايعد النمو السريع للسكان وحده مشكلة سكانية ذلك أن كثيرا من أقطار اسيا العربية وأمريكا اللاتينية يتزايد سكانها بدرجة سريعة قد تفوق معدلات الزيادة السكانية فى مصر ولا تعانى هذه الاقطار مشكلة تضخم سكانى بل على العكس سيخفف النمو السكانى السريع فى هذه البلاد من مشكلة الافتقار السكانى الذى تعانيه حيث تستطيع أن تستثمر مواردها الطبيعية استثمارا كاملا.

كما لا تعد الكثافة السكانية المرتفعة وحدها - أيضا - مشكلة سكانية ذلك أن معظم الاقطار الاوروبية فضلا عن اليابان ترتفع فيها كثافة السكان ومع ذلك فهى لا تعانى مشكلة تضخم سكانى بحكم أن سكانها يتزايدون الان بمعدلات معتدلة أو بطيئة وأنها حققت توازنا واضحا بين السكان والموارد.

أما مصر فإن مشكلتها السكانية - كما طرحها د. محمد صبحى عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى الاسبق والاستاذ بكلية الاداب فى الندوة التى عقدت بجامعة القاهرة مؤخرا - تكمن فى أنها تجمع فى آن واحد بين النمو السكانى السريع لاسيما من حيث علاقته بالموارد الاقتصادية والنمو الاقتصادى والكثافة السكانية المرتفعة أو التوزيع الجغرافى للسكان.

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	جيهان العطيفى
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	١٥٨٠
المصـــــــدر :	"مجلة" الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

اتجاهات النمو السكانى

ويوضح د. صبحى عبد الحكيم انه بذلت محاولات عديدة على مر العصور لتقدير عدد سكان مصر إلا أن اكثر هذا بدت تقديرات جزافية تمت بشكل عشوائى أقرب إلى الخطأ منها الى الصواب ولعل اول تقدير حديث لسكان مصر هو تقدير «جومار» أحد علماء الحملة الفرنسية ويلغ تعداد مصر تبعا لذلك التقرير ٢.٥ مليون نسمة.

وتعاقبت تعدادات السكان خلال القرن العشرين وكان اخرها تعداد نوفمبر ١٩٩٦.. ويؤخذ من نتائج التعدادات أن سكان مصر تضاعفوا من ٢.٥ مليون نسمة عام ١٨٠٠ الى حوالى خمسة ملايين فى عام ١٩٠٠. كما تضاعفوا مرة أخرى خلال النصف الاول من القرن العشرين فقد زادوا من عشرة ملايين الى حوالي عشرين مليونا فى عام ١٩٥٠. وهذا يعنى أن سكان مصر ظلوا يتضاعفون مرة كل خمسين عاما لثلاث مرات طوال قرن ونصف القرن من الزمان (١٨٠٠-١٩٥٠) غير أن تضاعفهم للمرة الرابعة لم يستغرق سوى ٢٨ عاما فقد تضاعفوا من عشرين مليونا عام ١٩٥٠ إلى اربعين مليونا فى عام ١٩٧٨ ثم واصلوا تزايدهم حتى بلغوا نحو ستين مليونا فى تعداد ١٩٩٦ وهذا يعنى أن عدد سكان مصر يتضاعف مرة كل ٢٨ عاما .

النمو السكانى.. أسبابه

وقال ان النمو السكانى فى مصر يرجع اساسا إلى الفرق بين المواليد والوفيات ذلك ان الهجرة الخارجية (الدائمة) لم تلعب حتى الان دورا ملحوظا فى النمو السكانى.

وبمتابعة معدلات المواليد والوفيات يتضح ان معدل الوفيات ظل يتذبذب حول الرقم ٢٦ فى الالف حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ومنذ عام ١٩٤٧ بدا يسجل انخفاضا مطردا حتى أصبح فى العامين الاخيرين يتراوح بين ٦و٧ فى الالف.

أما معدل المواليد فلم يشهد اتجاها محسوسا نحو الانخفاض الا مؤخرا فقد انخفض بانتظام من ٣٩.٨ فى الالف الى حوالى ٢٨ فى الالف فى العامين الاخيرين وأغلب الظن كما يعتقد رئيس مجلس الشورى الاسبق أن معدل المواليد سيواصل انخفاضه فى السنوات القادمة ويعزز هذا القول أن معدل الخصوبة الكلية يشهد انخفاضا هو الاخر فقد انخفض من ٤.٨ طفل فى المتوسط لكل امرأة عام ١٩٨٤ الى ٣.٨ طفل لكل امرأة فى العامين الاخيرين وفضلا عن هذا وذاك فإن نسبة الزوجات اللاتى تمارسن تنظيم الاسرة ارتفعت من ٣٧.٨٪ عام ١٩٨٨ الى حوالى ٤٧٪ فى العامين الاخيرين.

وقد انخفض معدل الزيادة الطبيعية ذاته بشكل واضح من ٣٠.٤ فى الالف عام ١٩٨٥ الى ٢١ فى الالف فى العامين الاخيرين وقد ترتب على ذلك أن معدل النمو السنوى للسكان انخفض من ٢.٨٪خلال الفترة التعدادية (١٩٧٦- ١٩٨٦) إلى ٢.١٪ خلال الفترة التعدادية (١٩٨٦- ١٩٩٦).

وفى ضوء الاتجاه النزولى الذى بدأت تشهده معدلات المواليد والخصوبة من جهة ومعدلات النمو السكانى من جهة اخرى أدخلت تعديلات على تقديرات سكان مصر فى المستقبل سواء من جانب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أو من جانب الامم المتحدة.. وقد قدرت الامم المتحدة ان سكان مصر سيبلغون نحو ٧٨ مليونا عام ٢٠١٠ ونحو ٨٤ مليونا عام ٢٠١٥ ونحو ٨٩ مليونا عام ٢٠٢٠ ونحو ٩٤ مليونا عام ٢٠٢٥

أبعاد المشكلة السكانية

ويرى د. عبد الحكيم ان البعد الاول للمشكلة السكانية يكمن فى العلاقة بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى ورغم أن النمو الاقتصادى أصبح يفوق النمو السكانى إلا اننا مازلنا نشعر بوطأة المشكلة السكانية.. ومن أجل هذا استهدفت الدولة الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى ليصبح ثلاثة امثال النمو السكانى.. ورغم هذا التفاؤل فيما يتعلق بالبعد الاول إلا ان هذا التفاؤل لم ينسحب بعد على البعد الثانى للمشكلة السكانية وهو البعد المتعلق بالتوزيع الجغرافى وكثافة السكان.

توزيع السكان وكثافتهم

ويضيف ان ابرز السمات المتعلقة بتوزيع السكان فى مصر هى «التركيز الشديد» ذلك ان ما يقرب من ٩٨.٥٪ من مجموع سكان مصر يحتشدون فوق مساحة لا تزيد على ٥٪ من جملة مساحة مصر البالغة نحو مليون كيلو متر مربع.

ولا يجاوز مجموع سكان الصحارى المصرية ٨٥٠.٠٠٠ نسمة يتوزعون على الصحارى الثلاث: الغربية والشرقية وسيناء.

كما يتوزعون على المحافظات الصحراوية الخمس (مطروح - الوادى الجديد - البحر الاحمر - شمال سيناء) فضلا عن الواحات البحرية التي تتبع إدارية محافظة الجيزة.

اما بالنسبة للوادى والدلتا حيث المعمور الحقيقى فلعل ابرز ما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بتوزيع السكان هو التباين فى كثافة السكان بين المدن الريف.. لذلك نلاحظ ان كثافة السكان ترتفع فى المحافظات الحضرية الأربع (القاهرة - الاسكندرية - بورسعيد - السويس) ليصل متوسطها الى نحو ٢٠.٠٠٠ نسمة فى الكيلومتر المربع بينما لاتزيد كثيرا فى المتوسط على ١٠٠٠ نسمة فى الكيلومتر المربع فى المحافظات الريفية وان كانت تختلف من محافظة لاخرى فعلى حين تبلغ ٢٥٠٠ نسمة فى كم٢ فى محافظتى الجيزة والقليوبية وذلك بسبب الزحف العمرانى للقاهرة تنخفض بوضوح فى البحيرة والشرقية وكفر الشيخ والفيوم.

الهجرة الداخلية

كما تسهم الهجرة الداخلية فى مصر - كما يقول د. صبحى عبدالحكيم - فى اختلاف معدلات النمو السكانى داخل مصر وبالتالى فهى تعمل على اعادة توزيع السكان.

ويؤخذ من نتائج الدراسات التى اجريت عن الهجرة الداخلية ان حوالى ربع سكان مصر يقيمون فى محافظات لم يولدوا فيها.

ويمكن تحديد اهم مناطق الارسال فى مصر بمنطقتين رئيسيتين احداهما فى الوجه البحرى وهى منطقة جنوب الدلتا بصفة عامة ومحافظة المنوفية بصفة خاصة والثانية هى منطقة جنوب الصعيد وتضم ثلاث محافظات متجاورة هى أسيوط وسوهاج وقنا.

ويشكل العامل الاقتصادى اهم عناصر الجذب او الدفع فضلا عدد من العوالم الاجتماعية والثقافة الاخرى.

الموضوع الرئيسي :	السكان	اسم كاتب المقال :	جيهان العطيفى
الموضوع الفرعي :	فى مصر	رقم العـــــدد :	١٥٨٠
المصــــــدر :	"مجلة" الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

الهجرة الخارجية

اما بالنسبة للهجرة الخارجية فقد ظل المصريون عبر عصور التاريخ عزوفين عن الهجرة الى الخارج.. ولاول مرة أضيف الى تعداد السكان لعام ١٩٧٦ رقم تقديرى لعدد المصريين فى الخارج (١.٤٢٥.٠٠٠) نسمة وارتفع فى عام ١٩٨٦ ليبلغ ٢.٢٥٠.٠٠٠ نسمة.

واحدث التقديرات بالنسبة للهجرة الخارجية تعداد عام ١٩٩٦ ويوضح ان الهجرة المؤقتة ومعظمها فى البلاد العربية البترولية قوامها (٢.١٨٠.٠٠٠) نسمة بخلاف الهجرة الدائمة التى تبلغ ٧٢٠.٠٠٠ نسمة ليصل مجموع المصريين فى الخارج (٢.٩٠٠.٠٠٠) نسمة.

تطور مواجهتنا للمشكلة السكانية

ويؤكد رئيس مجلس الشورى الأسبق ان الوعى بالمشكلة السكانية بدأ خلال الثلاثينات من القرن الحالى عندما ظهر كتاب «سكان هذا الكوكب» لـ د. محمد عوض محمد عالج الفصل الأخير فيه مشكلة السكان فى مصر ولم يظهر الاعتراف الرسمى بالمشكلة إلا فى عام ١٩٦٢ عندما أعلن ميثاق العمل الوطنى وفى نوفمبر ١٩٦٥ صدر القرار الجمهورى بإنشاء المجلس الاعلى لتنظيم الاسرة.. وفى مطلع العام التالى انشئ الجهاز التنفيذى لتنظيم الاسرة وبدأ العمل الحكومى فى تنظيم الاسرة رسميا فى فبراير ١٩٦٦ عن طريق ١٩٩١ وحدة تابعة لوزارة الصحة بالاضافة الى وحدات وزارة الشئون الاجتماعية.

وفى مطلع السبعينات شهد العمل فى مجال السكان وتنظيم الاسرة اهتماما واضحا وقد تبلورت هذه المرحلة فى اعلان السياسة القومية للسكان وتنظيم الاسرة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) ويمكن القول بأنها أول سياسة سكانية واضحة المعالم فى مصر. وقد تضمنت أهدافا محددة أهمها:

ـ خفض معدل النمو السكانى من ٢٠.٦ فى الألف فى عام ١٩٧٣ إلى ١٠.٦ فى الألف عام ١٩٨٢ وذلك عن طريق:-

- خفض معدل المواليد من ٣٣.٦ فى الألف فى عام ١٩٧٣ إلى ٢٣.٦ فى الألف عام ١٩٨٢ بواقع واحد فى الألف سنويا.
- عدم زيادة معدل الوفيات عى ١٣ فى الألف عام ١٩٨٢.
- الوصول الى حجم للسكان فى مصر قدره ٤١ مليون نسمة عام ١٩٨٢.

ـ كما تضمنت تلك السياسة التى تبنت مايمكن ان نطلق عليه المدخل التنموى الأهداف التفصيلية المطلوب تحقيقها لكل من العوامل والانشطة التى تؤدى الى تحقيقها موزعة على الوزارات والأجهزة المعنية بالمشكلة السكانية.

ويضيف د. عبدالحكيم انه فى عام ١٩٨٥ انشئ المجلس القومى للسكان بديلا للمجلس الاعلى لتنظيم الاسرة والسكان حيث اعتمد الاهداف الكمية للسياسة القومية للسكان خلال الفترة من ١٩٨٦ حتى ٢٠٠١ تتعلق بالابعاد الثلاثة للمشكلة السكانية على النحو الاتي:

أولا: تخفيض معدلات النمو السكانى على اساس تدريجى حتى مطلع القرن القادم بحيث ينخفض معدل المواليد من ٣٧ فى الالف عام ١٩٨٦ إلى ٢٨.٥ فى الألف عام ٢٠٠١ وينخفض معدل النمو السكانى من ٢.٧٪ فى عام ١٩٨٦ إلى ٢.١٪ عام ٢٠٠١ وينخفض معدل الخصوبة الكلية من ٥.٣ طفل للأم فى عام ١٩٨٦ إلى ٣.٨ طفل للأم عام ٢٠٠١ وبحيث ترتفع نسبة الممارسة من ٣٥٪ عام ١٩٨٦ الى ٥١٪ فى عام ٢٠٠١

ثانيا: تحقيق توزيع افضل للسكان من خلال تخفيض الكثافة السكانية فى الوادى والدلتا والحد من الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر ويتطلب ذلك انشاء مجموعة من المدن الجديدة خارج الوادى والدلتا بحيث تستوعب الصحارى المصرية نسبا متزايدة من مجموعة سكان مصر تصل الى ٤٪ عام ١٩٩١، ٩٪ فى ١٩٩٦، ١٥٪ فى عام ٢٠٠١. كذلك حددت السياسة السكانية نسبة سكان الحضر الى جملة السكان بحيث تبقى نسبة الحضر على ماهى عليه حتى عام ١٩٩١ (٤٣٪) ثم تنخفض الى ٤٢٪ عام ١٩٩٦ والى ٤١٪ فى عام ٢٠٠١.

ثالثا: الارتقاء بالخصائص السكانية علي النحو الاتي:-

١ـ تخفيض نسبة الأمية من مستواها في عام ١٩٨٦ (٤٩٪ لتصل الي ٤٠٪ في عام ١٩٩١ و إلي ٣٠٪ في عام ١٩٩٦ و إلي ٢٠٪ عام ٢٠٠١)

٢ـ الارتقاء بمكانة المرأة من خلال نسبة مساهمتها في الفترة العاملة من حوالي ١١٪ في عام ١٩٨٦ إلي حوالي ١٤٪ في عام ١٩٩١ والي حوالي ١٧٪ في عام ١٩٩٦ والي حوالي ٢٠٪ في عام ٢٠٠١ والتوسع في نفس الوقت في مشروع الاسر المنتجة.

٣ـ تكثيف البرامج الخاصة بالاطفال ولاسيما الرضع من حوالي ٧٠ لكل الف مولود حتي في عام ١٩٨٦ إلي ٣٠ في الألف في عام ٢٠٠١ وكذلك تخفيض مستويات وفيات الاطفال لتصل الي ٢.٥ لكل الف من الاطفال في عام ٢٠٠١.

٤ـ الارتقاء بمستوي التعليم وتحقيق الاستيعاب الكامل في مراحل التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠١ مع اتخاذ الاجراءات التي تؤدي إلي القضاء علي ظاهرة التسرب من التعليم.

والغاية من ذلك هو الوصول إلي مايعرف بالاستقرار السكاني واذا كانت السياسة القومية للسكان استهدفت أن تستوعب الصحاري المصرية ٩٪ من مجموع سكان مصر في عام ١٩٩٦ فقد سجل تعداد ١٩٩٦ ان سكان الصحاري المصرية لايتجاوزون ١.٥٪ من مجموع سكان مصر.. لذا فقد اهتمت الحكومة مؤخرا بمواجهة البعد التوزيعي للسكان فاعلنت سياسة جديدة تهدف الي الخروج من الوادي الضيق بحيث يتضاعف المعمور المصري ليصل الي ٢٥٪ من مساحة الجمهورية في عام ٢٠١٧.

وترتكز هذه السياسة علي عدد من المشروعات القومية العملاقة ورغم تسابق الوزارات المعنية ومراكز البحوث والجامعات علي الدراسة والبحث في مجالات المياه والتربة والزراعة والتعدين والسياحة ولكن موضوع السكان والعمران لم يظفر حتي الان بما يحتاجه من دراسات وبحوث.

سكان الصعيد يتناقصون بانتظام

وفي تعقيبه اوضح د. احمد اسماعيل الاستاذ بآداب القاهرة ان الصورة العامة لتوزيع السكان في مصر غير ثابتة وآخذة في التغير واذا حاولنا ان نحددها من واقع تعداد ١٩٩٦ فمثلا نجد ان محافظات الصعيد الثماني تضم حوالي ٣٦٪ من سكان مصر بينما الدلتا بمحافظاتها الثماني ايضا تضم ٤٢٪ من سكان مصر، محافظات القناة ٢.٧٪ من سكان مصر ويبقي ١.٥٪ للمحافظات الصحراوية.

١٨٪ من سكان مصر يقيمون في كل من القاهرة والاسكندرية

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	جيهان العطيفى
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	١٥٨٠
المصـــــــدر :	"مجلة" الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

هذه النسب تغيرت خلال الفترة التعدادية وتجدر الاشارة إلي ان سكان الصعيد يتناقصون بانتظام تقريبا فيما عدا تعداد سكان ٨٦ ـ ٩٦ ، اذ ارتفعت نسبة سكان الصعيد قليلا في ٩٦ عما كانت عليه في ٨٦ ولكن الاتجاه العام نحو انخفاض نسبة سكان الصعيد إلي جملة سكان مصر وإذا قسمنا الصعيد إلي قسمين:

المحافظات الاربع الشمالية: الجيزة ـ الفيوم ـ بني سويف ـ المنيا فإنها تضم في التعداد الاخير حوالي ٢٠٪ من سكان مصر بينما المحافظات الاربع الجنوبية تضم أكثر قليلا من ١٦ من سكان مصر في رقعة واسعة من جنوب الصعيد.

المدينة الاكبر في مصر

فيما يتعلق بالقاهرة والاسكندرية. هناك امر لابد من الاشارة اليه وهو أن القاهرة تتعرض لمجموعة من التغيرات رغم احتفاظها لفترة طويلة بأنها المدينة الاكبر في مصر ومازالت كذلك ولكن نسبة سكان مدينة القاهرة اخذة في الانخفاض إلي جملة سكان مصر في التعدادات الأخيرة.

الأمر الاخر وله دلالة غاية في الاهمية أن حوالي نصف الاقسام المكونة لمحافظة تخدم سكانا بحيث يتناقص العدد الكلي لسكانها ـ نصف هذه الاقسامهي الاقسام الداخلية لمدينة القاهرة التي تكون المنطقة الوسطي.

وقد حلت مدينة الجيزة مكان الاقسام التي يتناقص سكانها لتستوعب الزيادة او الهجرة الداخلية التي كانت تتجه في الاصل الي مدينة القاهرة مما يدل علي ان بعض اقسام القاهرة قد تشبعت بالسكان والمباني ، ولم تعد قادرة علي ان تضاف اليها مساكن جديدة. ومن هنا بدأت الهجرة الي النواحي والاطراف.

كما قفزت الجيزة قفزة هائلة حتي اصبحت تحتل المرتبة الثالثة من مدن الجمهورية بينما لم تكن حتي تعداد ١٩٤٧ مدينة صغيرة لايزيد تعداد سكانها عن ١٠٠ الف ولكنها الان اصبحت اكثر من ٢ ملايين وتزاحم الاسكندرية.

تجربة بسيطة

ويؤكد د. احمد اسماعيل ان اعادة توزيع السكان مسألة من الناحية النظرية او التخطيط سهلة ولكنها من ناحية التنفيذ غاية في الصعوبة ولدينا تجربة بسيطة للغاية.

وهي انشاء عدد من المدن والتجمعات الجديدة ولقد تم تقدير عدد السكان الذي سوف يقطن هذه المدن في المدي التخطيطي ولم تتحقق لأي مدينة من هذه المدن الاهداف المرجوة التي تم التخطيط لها.. وإن كانت قد حققت نجاحا رائعا فيما يتعلق بإعادة نشر الصناعة.

هجرة وظيفية

وبدراسة عدد من المجتمعات التي استقبلت اعدادا من المهاجرين في الوادي الجديد مثلا او الواحات البحرية. وجدنا ان جزءا كبيرا من الهجرة كانت هجرة وظيفية اي للعمل وعندما ينتهوا يعودوا الي موطنهم الاصلية.. لذا لابد من البحث عن أمور جديدة تغري السكان وأبناءهم من بعدهم بالبقاء في هذه المناطق الجديدة وألا تكون الهجرة وظيفية وإلا فإن مشكلة تركز السكان في مصر سوف تتفاقم مع زيادة اداء السكان.

بالاضافة لذلك فإن العلاقة فيما يتعلق بالتنمية ليست بين السكان والموارد الاقتصادية فحسب.. ولكن لابد من ادخال عنصرهام جدا وهو التكنولوجيا، لان المجتمعات تنقسم الي قسمين.

مجتمعات تمثل مصدرا لتكنولوجيا وهذه حلت المشكلة السكانية لديها لذا لابد من احداث ثورة علمية تكنولوجية في مصر لكي تحدث التوازن وتجري عمليات التنمية بقدر اكبر فهذا البعد لاينال حقه كثيرا في الحديث عن المشكلة السكانية هذا بالاضافةالي جوانب التدريب والتعليم المستمر والتدريب التحويلي التي يكثر الحديث عنها دون ان يكون هناك مؤسسات ومنشآت وممارسات فعلية لتطبيقها في مصر. ■■

ـضوع الرئيسى : السكان
ـضوع الفرعى : فى مصر
ـصدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : خالد حسن
رقم العدد : ٢٤٤٧
تاريخ الصدور : ١٩٩٩

بخلاف قانون لجنة الإسكان بمجلس الشعب

مجلس الوزراء يناقش مشروع قانون الرهن العقارى خلال أيام

الخبراء:

■ القانون الجديد يؤدى إلى الإسراع فى تعمير المدن الجديدة

■ نزع ملكية العقار عند توقف المدين عن السداد

□ كتب - خالد حسن:

تتقدم وزارة الاقتصاد إلى مجلس الوزراء خلال أيام بمشروع قانون الرهن العقارى لمناقشته بعد أن انتهت من إعداده.

وقال د. يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد إن خبراء الوزارة انتهوا من اعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون الذى يجيز للبنوك انتزاع ملكية العقار أو الوحدة السكنية فى حالة توقف المدين عن سداد القرض وهو الإجراء الذين لا ترقى إليه القوانين مؤكدا أن هذا القانون سيفتح الباب أمام التمويل العقارى.

وفى الوقت نفسه تناقش حاليا لجنة الاسكان بمجلس الشعب قانونا آخر للرهن العقارى قدمه أحد اعضائها.

ويؤكد خبراء الاسكان أن مشروع الرهن العقارى سيؤدى إلى انتعاش سوق المقاولات وتشغيل المصانع الصغيرة والمتوسطة لمستلزمات مواد البناء بما يتيحه من توافر السيولة اللازمة.

ويشيرون إلى أن صدور قانون تمويل الاسكان وشراء الوحدات السكنية الجديدة بمثابة السفينة التى ستنقذ سوق العقارات من الركود الذى يعانى منه فى الفترة الأخيرة وسيعطى دفعة قوية للتمويل العقارى والذى يبلغ حاليا 6 مليارات جنيه من خلال السماح بدخول فئات متنوعة لشراء الوحدات السكنية المعروضة بالسوق على فترات زمنية تصل إلى 15 عاما تقريبا كذلك يلاحظ أن قانون البنوك الحالى «والذى سيتم تعديله» لا يسمح للبنوك التجارية باتخاذ أى إجراءات لرهن العقار فى حالة توقف المقترض عن السداد والدخول فى إجراءات قضائية تمتد إلى ... 15 عاما الأمر الذى يدفع البنوك إلى

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	خالد حسن
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــــدد :	٢٤٤٧
المصــــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

اعتبارها ديونا معدومة فى النهاية كما ان بدء تنفيذ القانون سيكون له تاثير ايجابى على انخفاض مخاطر الإستثمار فى النشاط العقارى بالنسبة للمستثمرين حيث ستكون العلاقة مباشرة بين البنك والمقترض.

أكد المهندس طلعت مصطفى وكيل لجنة الإسكان بمجلس الشعب ورئيس مجلس إدارة شركة الإسكندرية للاستثمار العقارى أن الحكومة طرحت من خلال وزارة التعمير نحو 40 الف قطعة أرض بالمدن الجديدة بمقدم حجز 30 الف جنيه لقطعة الأرض الواحدة، بشرط أن يبدأ الافراد فى البناء خلال 3 سنوات ولكن أغلب من قاموا بشراء هذه القطع لا تتوافر لديهم السيولة لاستكمال عملية البناء علاوة على أن امكانية الحصول على قروض من البنوك تكون بشروط صعبة وبفائدة كبيرة ولمدة قصيرة وهنا تأتى أهمية مشروع القانون الجديد الذى يقوم مجلس الشعب بدراسته حاليا «وهو ليس مشروع الحكومة حيث لم تقدم الحكومة حتى الآن مشروعها لقانون الرهن العقارى» والذى يتيح لكل صاحب قطعة ارض يمتلك على الاقل 30٪ من تكلفة البناء أن يحصل على باقى التكلفة من البنوك بأسعار فائدة ميسرة «لم يحددها القانون ولكن كان الاتجاه العام هو انخفاض سعر الفائدة» وعلى فترات زمنية طويلة قد تصل إلى 30 عاما وفقا لما يتم عليه الاتفاق بين العميل والبنك مباشرة.

واضاف انه فى ظل مشروع القانون الجديد سيكون من حق البنك فى حالة، توقف المدين عن السداد لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر أن يقوم ببيع الوحدة العقارية والحصول على إجمالى مستحقات البنك ورد باقى القيمة للمدين الأمر الذى يعطى نوعا من الضمان النسبى والاطمئنان للبنوك للتدخل فى مجال تمويل عمليات البناء وتملك الوحدات السكنية.

وأشار إلى أن جميع دول العالم تطبق قانون الرهن العقارى «موريجيش» ومصر تعد هى الدولة الوحيدة التى لم تطبق هذا النظام حتى الآن ورغم أهميته لتسهيل عمليات التمويل العقارى إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه بشكل اساسى لحل مشكلة الاسكان بشكل كامل وإنما هو خطوة فى طريق حل المشكلة والتى تعتبر مشكلة نفسية فى الاساس حيث هناك نحو مليون وحدة سكنية مغلقة فى مختلف المدن الحضرية لاسباب ليس لها علاقة بالعرض والطلب علاوة على أن القانون لن يخاطب الفئات ذات الدخل المرتفع والقادرة على شراء الوحدات السكنية بدون حاجة إلى تمويل أو قروض وإنما تركيزه ينصب على الفئات ذات الدخل المتوسط والاقل لمساعدتها فى ايجاد المسكن المناسب.

ونفى المهندس طلعت أن يكون هذا القانون تم اعداده لصالح بعض الفئات

وطالب كل من يردد هذا الكلام أن يقدم الحلول البديلة حيث إن اغلب الافراد أو شركات العقارات لا تمتلك الاموال الكافية لاستكمال عمليات البناء أو تقديم عروض تسويقية جيدة إذ يتوقف ذلك على حجم رأس المال الموجود وقدرات الشركة وهو ما نجحت فى تقديمه بعض الشركات من خلال عرض أنظمة متنوعة لتملك الوحدات السكنية بدون فائدة تقريبا على فترة 7 سنوات وأكد أن القانون يساعد الافراد أو الشركات التى تمتلك جزءا من تكلفة التمويل وليس من يريد الاعتماد على البنوك بشكل كامل.

ويتفق المهندس فتح الله فوزى رئيس مجلس إدارة مينا للاستثمار العقارى والسياحى فى أن قانون الرهن العقارى سيكون له تأثيره الايجابى على سوق العقارات المحلى ككل وسيسمح للفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض فى الحصول على المسكن المناسب دون الاضطرار لتدبير مبالغ كبيرة حيث إن القدرات التمويلية للبنوك فى توفير التمويل اللازم بشروط ميسرة وعلى فترات زمنية طويلة أكبر من قدرات أى فرد أو شركة عقارات.

واضاف أن البنوك لم تتوقف مطلقا عن تمويل النشاط العقارى وإنما كانت هناك دائما شروط وإجراءات كثيرة تطلبها لضمان استرداد القروض المقدمة للافراد أو الشركات الذى كان يحد من دور البنوك فى حل جانب كبير من أزمة الاسكان «المنحصرة فى الاسكان المتوسط والاقتصادى» ولكن مع بداية تطبيق قانون الرهن العقارى سيحق للبنك وضع يده على الوحدة السكنية وبيعها بما يضمن له مستحقاته المالية تجاه المقترض وذلك بعد مهلة معينة بالتأكيد يتم الاتفاق عليها بين العميل والبنك.

الموضوع الرئيسي :	السكان	اسم كاتب المقال :	خالد حسن
الموضوع الفرعي :	في مصر	رقم العـــــدد :	٢٤٤٧
المصـــــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

وأشار إلى أن القانون سيؤدى بصورة أو بأخرى إلى تخفيض تكلفة الوحدات إذ بدلا من أن تتحمل شركة المقاولات تكلفة البناء علاوة على تكلفة الفائدة المحملة على القرض لاستكمال عملية البناء واضافة أرباح على الإجمالي مما يرفع من سعر الوحدة السكنية ستكون العلاقة مباشرة بين العميل والبنك دون تحمل هذه التكاليف الاضافية.

وأكد سمير علام رئيس غرفة صناعة مواد البناء لاتحاد الصناعات على أهمية صدور مثل هذا القانون وما سيحدثه من انتعاش لسوق العقارات ككل بما فيه سوق المقاولات والذى يعد بمثابة قطاع قاطرة للاقتصاد ككل لايجاد فرص عمل جديدة وتشغيل المصانع الصغيرة والمتوسطة المنتجة لمستلزمات مواد البناء حيث يعمل قانون الرهن الجديد على حل جزء كبير من مشكلة عدم توافر السيولة اللازمة لاستكمال عمليات البناء سواء للافراد أو الشركات ذات الامكانيات المالية المحدودة [illegible]

وأضاف أن مشروع القانون الجديد يمتاز فى أنه يعطى جميع الضمانات للبنك سواء عقارى أو تجارى فى تقديم التمويل اللازم للمشروعات السكنية دون التخوف من توقف العميل عن السداد إذ فى هذه الحالة يحق للبنك بيع العقار «المرهون لديه بضمان القروض المقدمة للمدين» والحصول على باقى مستحقاته دون الدخول فى إجراءات قضائية طويلة.

وعن تأثير القانون الجديد على المشروعات السياحية يرى معتز رسلان رئيس مجلس إدارة مجموعة رسلان «المنفذة لبعض المشروعات العقارية والسياحية» أن قانون الرهن العقارى ليس بدعة مصرية وإنما اغلب دول العالم تطبقه للاستفادة من القدرات المالية الكبيرة من الاموال المتوافرة لدى البنوك ومن ثم فإن أى شركة جادة تعمل فى مجال السياحة وتبحث عن مصادر التمويل المناسبة لأحد مشروعاتها «قرية سياحية - فندق - منتجع - مشروع اسكانى خدمى» سيكون فى استطاعة أى بنك أن يتولى عملية التمويل واخذ الضمانات الكافية عكس الوضع الحالى الذى يحد من سلطات البنوك فى تقديم التمويل العقارى سواء من ناحية قصر فترة السداد أو ارتفاع معدل الفائدة وهو ما يؤثر على إجمالى تكلفة المشروع السياحى.

البنوك التجارية

ومن جانبه اشار محمود حسن عبد الله رئيس بنك القاهرة السابق أن البنوك لم تمتنع مطلقا من قبل عن تمويل النشاط العقارى فى مصر ورغم أن لدينا بنكين عقاريين «البنك المصرى العقارى - البنك العربى العقارى» إلا أن البنوك التجارية كان لها دور كبير فى توفير التمويل العقارى سواء من خلال اقراض البنوك العقارية الموجودة «بفائدة محددة» أو اقراض العميل مباشرة طالما كانت هناك الضمانات المالية الكافية ومن ثم فالتعديلات التى يأتى بها قانون موريجيش الجديد لا تناقش السماح للبنوك بالتمويل العقارى أم لا وإنما تركز على سبل ضمان وتسهيل إجراءات استرداد القروض العقارية «خاصة البنوك التجارية حيث إن البنوك العقارية لا تعانى أى مشاكل فى نزع ملكية العقار» إذ إن صعوبة إجراءات التقاضى لانتزاع الملكية فى حالة امتناع المدين عن السداد والتى تستغرق نحو 15 عاما مما يدفع البنوك «التجارية» لاعتبارها ديونا معدومة الأمر الذى يحد من قيام البنوك بتقديم التمويل العقارى.

الموضوع الرئيسي :	السكان	اسم كاتب المقال :	خالد حسن
الموضوع الفرعي :	في مصر	رقم العـــــدد :	٢٤٤٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

وأوضح أن البنوك التجارية بما فيها الاربعة الكبار «قطاع عام» تسيطر على نسبة كبيرة من حجم النشاط المصرفى بشكل عام بما فيها النشاط العقارى ومن ثم لا يمكن تجاهل هذه البنوك إذا كنا نبحث عن حل فعلى وواقعى لمشكلة التمويل العقارى حيث إن قدرات البنوك العقارية محدودة بالمقارنة بحجم الطلب على التمويل العقارى المحلى ويشير رئيس بنك القاهرة الاسبق إلى أن أى مستأجر أو مالك لقطعة الارض لا يمتلك على الاقل نحو 50٪ من قيمة الوحدة أو تكلفة البناء بعدم التفكير فى الحصول على تمويل عقارى إذ إن تكلفة الفائدة على القرض «12٪ على الاقل» بالاضافة إلى 2٪ تكلفة الرهن العقارى الأمر الذى يصعب من عملية السداد فى حالة عدم الملاءة المالية للعميل المقترض من البنك.

وأكد محمود حسن عبد الله أن قانون الرهن يعتبر حلا لجزء من مشكلة الاسكان بمصر إلا أن الجزء الباقى يتوقف على مدى التسهيلات المقترحة وتخفيضات رسوم التراخيص والاعفاء من الالزام بشراء سندات الاسكان.

سعر الفائدة

ويتفق محمد الشرنوبى مدير عام وعضو مجلس إدارة بنك مصر فى أهمية مشروع القانون الجديد فى اعطاء بعض الصلاحيات للبنوك التجارية للحصول على اموالها إذ إن القانون الحالى يمنع البنوك التجارية من طرد أو انتزاع ملكية العقارات عكس الوضع بالنسبة للبنوك العقارية والتى تتمتع بهذا الحق.

وعن ارتفاع اسعار الفائدة على التمويل العقارى قال إن سعر الفائدة تم تحريره منذ فترة وكل بنك حر فى تحديد سعر الفائدة على القروض المقدمة وفقا لحجم نشاطه فهناك مثلا بنوك تقرض بفائدة 13٪ وأخرى تقرض بفائدة 10٪ ومن ثم فسعر الفائدة يخضع الآن بصفة اساسية للعرض والطلب بشرط تغطية مصروفات ونفقات البنك وتحقيق هامش ربح معقول يضمن استمرار نشاط البنك علاوة على أن هناك اتجاها عاما لتخفيض سعر الفائدة منذ عامين تقريبا.

وعن امكانية مساهمة القانون فى حل مشكلة الاسكان وليس مجرد بناء مزيد من وحدات الاسكان الفاخر اشار الشرنوبى إلى أن الزيادة الكبيرة فى المعروض من الاسكان الفاخر تجعل أى بنك يتانى فى تقديمه التمويل لمشروعات جديدة من هذه النوعية «والتى تعانى من زيادة المعروض منها عن الطلب» لذلك من المتصور أن يستخدم القانون الجديد لحل الجزء الاكبر من مشكلة الاسكان بمصر والمتعلقة بالإسكان المتوسط والاقتصادى.

ويرى مصطفى زكى عضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى ورئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية للتجارة أن العامل الاساسى لنجاح مشروع قانون الرهن العقارى أن يقترن بضرورة تخفيض الفائدة على القروض المقدمة لتمويل المشروعات العقارية «حيث يبلغ إجمالى التمويل العقارى بمصر نحو 6 مليارات جنيه وفقا لاحصائيات البنك المركزى» على غرار ما يتم فى الدول التى سبقتنا فى هذا المجال أو فى اسواق السلع المعمرة الأخرى «سيارات - أجهزة كهربائية ومنزلية» فماذا يفيد تقسيط ثمن الوحدة السكنية إذا كان اغلب طالبى السكن «من الشباب محدودى الدخل» لا يمتلكون القدرة على سداد هذه الاقساط المرتفعة والتى لن تقل عن 600 جنيه شهريا كذلك بالنسبة للبعد الاجتماعى لهذا القانون كيف يمكن أن يقوم البنك بطرد اسرة من مسكنها فى حالة توقف المدين عن السداد بسبب أى ظروف خارجية.

ويضيف أن مشروع القانون الجديد قد يكون حلا لمشكلة الترويج والتسويق للإسكان الفاخر لبعض المشروعات السكنية التى انشئت مؤخرا إلا أننا يجب أن ناخذ فى الاعتبار أن الفئات عالية الدخل تستطيع الشراء فى أى وقت دون الحاجة لتقسيط ثمن الشراء من البنك ولذلك فإن نجاح بعض شركات العقارات فى تقديم عروض تسويقية للوحدات السكنية بدون تحميل المشترى لفائدة كبيرة «لأن فترات السداد متوسطة» يجب أن يتم تعميم تلك التجربة وأن يتم دراستها من قبل البنوك للمساهمة فى نشرها وتعظيم الاستفادة منها.



النوع الرئيسي :	السكان	اسم كاتب المقال :	فاطمة احسان
النوع الفرعي :	فى مصر	رقم العـــــدد :	٢٧٢٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

تلبية لدعوة الرئيس مبارك

خبراء الإسكان يقترحون حلولاً عملية لمشكلة الإسكان

رئيس لجنة الإسكان بمجلس الشعب: إنشاء صندوق لدعم الأفراد الراغبين فى بناء مساكن فى المدن الجديدة

نائب رئيس بنك التعمير والإسكان: نرحب باقتراح قيام البنوك بالمساهمة فى حل أزمة الإسكان إذا ما وافق اتحاد البنوك

جمال فتح الله: ضرورة العمل على الإسراع باصدار قانون الرهن العقارى

حسب الله الكفراوى: التوسع فى إنشاء مراكز تدريب العمالة فى مجالات التشييد والبناء

فتحت دعوة الرئيس مبارك للاهتمام بمشروعات اسكان الشباب ومحدودي الدخل الملف الساخن لأزمة الاسكان ، ولاقت الدعوة صدى كبيرا لدى جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية ، وكذلك لدى القطاع الخاص ، حيث اسهمت جهات عديدة فى التبرع لهذه المشروعات وأكد الخبراء أن القضاء علي مشكلة الاسكان فى مصر بصورة نهائية يمكن أن يتم خلال سنوات قليلة إذا ما تم فتح المجال أمام الافراد الراغبين في استثمار مدخراتهم في مجال بناء العقارات خاصة في المدن الجديدة وذلك بتوفير الدعم المادى لهم عن طريق منحهم قروضا بأسعار فائدة مخفضة ، كما أكدوا كذلك علي دور الدولة في توفير الاراضي والمرافق بأسعار مدعمة ، وطالب الخبراء بسرعة اصدار قانون الرهن العقارى الذى ينتظر أن يؤدى تطبيقه إلى القضاء نهائيا على مشكلة الاسكان في مصر ، ومن ناحية أخرى رحب الخبراء بمساهمة البنوك في تمويل مشروعات اسكان الشباب وغير القادرين بتخصيص جزء من ارباحها لصالح تلك المشروعات.

يشير المهندس محمد محمود رئيس الاتحاد المصرى للمقاولات ورئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب إلى أن هناك اعتبارات متعددة يجب اخذها فى الاعتبار عند علاج مشكلة الاسكان، وتأتى مشكلة انخفاض مستوى دخول الافراد في الطبقة المتوسطة ـ ناهيك عن الطبقة الكادحة ـ على رأس هذه الاعتبارات، خاصة مع الارتفاع الملموس فى تكاليف عملية البناء، الذى يؤدى إلى ارتفاع مستوى الايجارات المطلوبة، ويضيف المهندس محمد محمود انه إذا كانت المبادىء المتعارف عليها فى تنظيم ميزانية الاسرة تقضى بتخصيص ما يقرب من ربع الدخل الشهرى للاسرة لتمويل ايجار أو قسط المسكن، فإنه إذا كان متوسط دخل الاسرة فى الطبقة المتوسطة يصل إلى ستمائة جنيه مثلا، فإن هذا يعنى تخصيص حوالى مائة وخمسين جنيها تقريبا فقط لبند المسكن، ومن المعروف أن مستوى الايجارات حاليا فى المساكن التى يتم بناؤها حديثا أعلى من هذا المبلغ بكثير، ومما يزيد المشكلة تعقيدا أن الفجوة بين العدد المطلوب توفيره من المساكن الجديدة سنويا، وبين ما يتم بناؤه منها فعلا تعتبر كبيرة بكل المقاييس، ويرى رئيس اتحاد المقاولين أن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يكون بتحميل الدولة عبء القيام ببناء المساكن الجديدة، وإنما يجب أن يتم تشجيع الافراد الذين يتوافر لديهم قدر من المدخرات على استثمارها فى اقامة مساكن جديدة، وخاصة أن هناك نسبة لا بأس بها من الافراد من اصحاب المعاشات مثلا والمصريين العائدين من الخارج والذين يمتلكون قدرا من الاموال ويرغبون في استثمارها فى مجال مربح وفى نفس الوقت مضمون، ويضيف أن تشجيع هؤلاء الافراد على استثمار اموالهم في بناء مساكن جديدة يقومون بتأجيرها او تمليكها للراغبين يمكن أن يلبى حاجة هؤلاء الافراد إلى استثمار أموالهم بصورة جيدة، وفى نفس الوقت يمكن أن يساهم جنبا إلى جنب مع الجهود التى

الموضوع الرئيسي : السكان — اسم كاتب المقال : فاطمة احسان
الموضوع الفرعي : في مصر — رقم العدد : ٢٧٢٧
المصدر : العالم اليوم — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠

تقوم بها الدولة والاسهامات التي يقدمها القطاع الخاص في سد جزء كبير من الفجوة بين العرض والطلب في مجال الاسكان، بل القضاء نهائيا على المشكلة خلال السنوات القليلة القادمة ويرى المهندس محمد محمود أن تشجيع الافراد على الدخول إلى هذا المجال يمكن أن يتم عن طريق منح دعما ماديا بحد أقصى للافراد وليس للشركات - الراغبين في البناء ويمتلكون قدرا من الأموال التي تمكنهم من البدء في التنفيذ، ويشير إلى أن الدولة تساهم بالفعل في تقديم الاراضي والمرافق بأسعار شبه مجانية خاصة في المدن الجديدة الأمر الذي ييسر المسألة كثيرا، ويرى أنه من الممكن أن يتم تكوين صندوق لدعم ومساعدة الأسر الراغبة في القيام ببناء مساكن أو مبان جديدة إذا كان يتوافر لديها مبلغ من المال ولكنه لا يكفي للقيام بعملية البناء، فيمكن في هذه الحالة أن يتم القيام باقراضها بقية المبلغ الذي تحتاج إليه للبناء على أن يكون ذلك بحد أقصى وبحيث يتم سداد هذا القرض على اقساط ميسرة تقسم على عدة سنوات، على أن يتم تشديد العقوبة على من يحاول من الافراد الحصول على هذا الدعم دون أن يقوم بالفعل بتوجيهه إلى القيام بعملية البناء التي حصل من أجلها على القرض، ويشير رئيس اتحاد المقاولين إلى أن الاتحاد يقوم منذ عدة سنوات بتخصيص نسبة واحد بالمائة من أي مستخلص يخص أحد أعضاء الاتحاد لصالح مشروعات اسكان محدودي الدخل.

ويؤكد فؤاد بدر نائب رئيس بنك التعمير والاسكان أن حل أزمة الاسكان ومواجهة الطلب الكبير المتزايد على المساكن يتطلب جهودا كبيرة خاصة مع ارتفاع اسعار الاراضي، حيث يصل سعر متر اراضي البناء في بعض المناطق إلى حوالي أربعمائة جنيه أي أن الشقة التي تبلغ مساحتها مائة متر تتكلف حوالي اربعين ألف جنيه وهو أمر يخرج عن قدرة أي شاب أو أسرة محدودة الدخل، ويضيف نائب رئيس بنك التعمير والاسكان أن قيام الدولة بتوفير الاراضي والمرافق في المدن الجديدة بأسعار شبه مجانية يساهم في حل جزء من المشكلة، ويرى أن علاج المشكلة يقتضي مساهمة جميع الجهات من أفراد وقطاع خاص، وهيئات حكومية، مشيرا إلى أن بنك التعمير والاسكان يساهم مع وزارة الاسكان والتعمير في تقديم كل أنواع المساعدة المطلوبة للقيام بتنفيذ جميع الاعمال التنفيذية والتعاقدية الخاصة بمشروعات الاسكان، ورحب بما أثير مؤخرا من امكانية تخصيص نسبة من أرباح البنوك لتمويل مشروعات اسكان الشباب ومحدودي الدخل وأكد أنه إذا ما وافق اتحاد البنوك على قيام البنوك المصرية بهذه المساهمة في مشروعات اسكان الشباب ومحدودي الدخل، فإن الفكرة يمكن إذا تمت دراستها وبلورتها بصورة جيدة أن تساهم مساهمة فعالة في حل مشكلة الاسكان.

ويشير جمال فتح الله الخبير العقاري ونائب رئيس مجلس إدارة شركة مينا للاستثمار العقاري أن المواجهة الفعالة لمشكلة الاسكان لم تبدأ سوى منذ عدة أعوام قليلة، ونظرا للتزايد المستمر في أعداد السكان في كل عام فإن الجهود المبذولة لمواجهة الازمة تعجز عن تلبية احتياجات عشرات الآلاف من الطلبات الجديدة سنويا للراغبين في الحصول على مسكن بأسعار مناسبة، ويضيف جمال فتح الله أن حل مشكلة الاسكان في مصر بصورة جذرية أمر يفوق قدره القطاع الخاص ومساهمات القادرين نظرا لتصنيف المشكلة وانخفاض مستوى الدخول، هذا بالاضافة إلى أن القطاع الخاص لا يستطيع أن يتيح للراغبين في الحصول على مساكن اقتصادية أن يقوموا بتقسيط المبالغ المطلوبة على أكثر خمس سنوات نظرا لالتزامات الشركات المختلفة تجاه البنوك وحتى يمكن للشركات الاستمرار في عملها، هذا بينما يحتاج الشباب ومحدودو الدخل إلى فترات سماح كبيرة للسداد لا تقل عن عشر سنوات ويمكن أن تزيد لتصل إلى ثلاثين سنة وفقا لقدرات الافراد المالية، ومن ثم فإنه إلى جانب الجهود المختلفة التي تبذلها الدولة والقطاع الخاص لحل المشكلة والتي سوف تساهم مساهمة فعالة في القضاء على جزء من المشكلة، فإن الحل الجذري لتلك الازمة يتمثل في ضرورة العمل على اصدار قانون الرهن العقاري، والذي يتيح للافراد الحصول على مساكن تتلاءم مع احتياجاتهم ومع قدراتهم على السداد، خاصة أن فضيلة المفتي قد أعلن مؤخرا مشروعية الحصول على قرض للسكن باعتبار ذلك من مقتضيات الضرورة، ويضيف جمال فتح الله أن العمل بقانون الرهن العقاري يمكن أن يفتح آفاقا رحبة لاستثمار أموال المعاشات والتأمينات بصورة جيدة خاصة أن الاستثمار العقاري من أكثر مجالات الاستثمار أمانا، كما أن هناك بنوكا أجنبية ومؤسسات مالية عالمية كبيرة سوف يجتذبها الأمر في حالة صدور القانون للاستثمار في هذا المجال في مصر، وبأسعار فائدة لا تزيد على سبعة أو ثمانية بالمائة فقط، ويشير نائب رئيس مجلس إدارة شركة مينا للاستثمار العقاري إلى أن تطبيق نظام الرهن العقاري سوف يؤدي إلى ازدهار سوق العقارات في مصر، وبناء عدد كبير من المساكن يلبي الاحتياجات المختلفة للافراد، خاصة أن الشركات التي تعمل في مجال الاستثمار العقاري حاليا تقوم بوظائف متعددة في نفس الوقت، فهي تقوم بتوفير الاراضي،

الموضوع الرئيسى :	السكان	اسم كاتب المقال :	فاطمة احسان
الموضوع الفرعى :	فى مصر	رقم العـــــدد :	٢٧٢٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

والتخطيط للمشروعات وتوفير التمويل اللازم لها، بالاضافة إلى القيام بعملية التسويق، الأمر الذى يشتت جهودها ويقلل من قدراتها على التوسع فى بناء المساكن والمبانى، أما فى حالة البدء فى تطبيق نظام الرهن العقارى فإن الأمر سيقتضى تقسيم تلك المهام وتوزيعها على عدة شركات يتخصص كل منها فى مهمة واحدة فقط فتتكون شركات للتخطيط وأخرى للتمويل وثالثة للتسويق وهكذا، كما سيؤدى هذا إلى ظهور وانتشار الشركات المتخصصة التى تلعب دور الوسيط العقارى وكل هذا سيؤدى إلى مزيد من التخصص والازدهار فى سوق العقارات، حيث ستتضاعف اعداد المساكن التى يتم بناؤها كل سنة، ويضيف جمال فتح الله أن هناك دولا عربية قد سبقتنا فى تطبيق نظام الرهن العقارى مثل الأردن والمغرب، كما أن لبنان تقوم حاليا بدراسة امكانيات تطبيقه، هذا فضلا عن أن هذا النظام قد اثبت نجاحه فى الكثير من دول العالم المتقدم التى لا تعانى من أية أزمات فى الاسكان ويحدد المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان الاسبق أربعة محاور للقضاء على مشكلة الاسكان فيقول إن المحور الأول يتمثل فى قيام الدولة بتوفير الاراضى والمرافق بأسعار التكلفة بحيث لا تحقق الدولة مكاسب من تلك الاراضى وفى نفس الوقت لا تتحمل خسائر، أما المحور الثانى فيتمثل فى قيام الدولة بتقديم قروض تعاونية بأسعار فائدة منخفضة للمساعدة فى بناء المساكن، ومن ناحية ثالثة فيجب أن تقوم الدولة بمراقبة اسعار مواد البناء بحيث تراقب الاسواق وتحد من المغالاه فى اسعار هذه المواد والتى تنعكس على ارتفاع تكاليف البناء ومن ثم اسعار المساكن، هذا بالاضافة إلى ضرورة الاهتمام بعمل المناقصات التى تتنافس فيها شركات المقاولات للوصول إلى افضل الشروط والاسعار للقيام بتنفيذ مشروعات الاسكان، ويضيف المهندس حسب الله الكفراوى أنه من الضرورى أن يتم الاهتمام بالتوسع فى إنشاء مراكز تدريب العمالة المتخصصة فى مختلف أعمال البناء والتشييد وذلك بهدف توفير الكوادر المدربة اللازمة للقيام بتنفيذ المشروعات الجديدة.

